

## كتاب الصيد والذبائح

الأصل في إباحة الصيد ، الكتاب والسنة والإجماع ؛ أما الكتاب : فقوله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا ﴾ <sup>(١)</sup> . وقال سبحانه : ﴿ وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقال سبحانه : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا / أَسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وأما السنة ، فروى أبو ثعلبة الخشني ، قال : أثبت رسول الله ﷺ فقلت : يا رسول الله إنا بأرض صيد ، أصيد بقوسي ، وأصيد بكليبي المعلم ، <sup>(٤)</sup> وأصيد بكليبي الذي ليس بمعلم ، فأخبرني ماذا يصلح لي ؟ قال : «أما ما ذكرت أنكم بأرض صيد ، فما صيدت بقوسيك <sup>(٥)</sup> ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ، وما صيدت بكليبك <sup>(٦)</sup> المعلم ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل ، وما صيدت بكليبك <sup>(٧)</sup> الذي ليس بمعلم ، فأدركت ذكاته ، فكل » <sup>(٨)</sup> . وعن عدي بن حاتم ، قال : قلت : يا رسول الله ، إنا نرسل <sup>(٩)</sup> الكلب

١٠٤/١٠

(١) سورة المائدة ٩٦ .

(٢) سورة المائدة ٢ .

(٣) سورة المائدة ٤ .

(٤-٥) سقط من : ب .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب صيد القوس ، وباب ما جاء في التصيد ، وباب آنية المجوس ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١١/٧ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٢/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ، وباب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد ، من أبواب الصيد . وفي : باب ما جاء في الأكل في آنية الكفار ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٥٢/٦ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٢٩٩/٧ . والنسائي ، في : باب الأمر بالتسمية عند الصيد ، وباب صيد الكلب الذي ليس بمعلم ، وباب الكلب يأكل من الصيد ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٥٨/٧ ، ١٥٩ ، ١٦٢ . وابن ماجه ، في : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٦٩/٢ ، ١٠٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٣/٤ - ١٩٥ ، ٢٥٧ ، ٣٧٩ .

(٦) في م : « رسل » .

المُعَلَّم ، فَيُفْسِكُ عَلَيْنَا ؟ قَالَ : « كُلْ » . قُلْتُ : وَإِنْ قَتَلَ ؟ قَالَ : « كُلْ [ مَا ] <sup>(٧)</sup> لَمْ يَشْرِكْهُ كَلْبٌ غَيْرُهُ » . قَالَ : وَسُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ <sup>(٨)</sup> ، فَقَالَ : « مَا خَرَقَ فَكُلْ ، وَمَا قَتَلَ بِعَرَضِهِ فَلَا تَأْكُلْ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(٩)</sup> . وَأَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى إِبَاحَةِ الْأَصْطِيَادِ وَالْأَكْلِ مِنَ الصَّيْدِ .

١٧٠٢ - مسألة ؛ قال أبو القاسم ، رحمه الله : ( وَإِذَا سَمِيَ وَأُرْسِلَ كَلْبُهُ أَوْ فَهْدُهُ الْمُعَلَّم ، وَاصْطَادَ ، وَقَتَلَ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ <sup>(١)</sup> ، جَازَ أَكْلُهُ )

أَمَّا مَا أَذْرَكَ ذَكَاتَهُ مِنَ الصَّيْدِ ، فَلَا يُشْتَرَطُ فِي إِبَاحَتِهِ سِوَى صِحَّةِ التَّذَكِّيَةِ ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَام : « وَمَا صِدَّتْ بِكَلْبِكَ الَّذِي لَيْسَ بِمُعَلَّمٍ ، فَأَذْرَكَتْ ذَكَاتَهُ ، فَكُلْ » . وَأَمَّا مَا قَتَلَهُ <sup>(٢)</sup> الْجَارِحُ ، فَيُشْتَرَطُ فِي إِبَاحَتِهِ شَرْطُ سَبْعَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَكُونَ الصَّائِدُ مِنْ أَهْلِ

(٧) تكملة من مصادر التخریج .

(٨) يأتي التعريف به في أول المسألة ١٧١٤ .

(٩) أخرج الأول البخاري ، في : باب إذا أكل الكلب ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٣/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٢٩/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٧/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٣/٦ . والنسائي ، في : باب إذا قتل الكلب ، وباب صيد المعراض ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٦٠/٧ ، ١٧١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٨/٤ . وأخرج الثاني البخاري ، في : باب تفسير المشبهات ، من كتاب البيوع ، وفي : باب ما أصاب المعراض بعرضه ، وباب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٧٠/٣ ، ٧١ ، ١١١/٧ ، ١١٤ . ومسلم ، في الباب السابق . صحيح مسلم ١٥٢٩/٣ ، ١٥٣٠ .

كما أخرجه أبو داود ، في الباب السابق . سنن أبي داود ٩٧/٢ ، ٩٩ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ، وباب ما جاء في صيد المعراض ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٣/٦ ، ٢٥٩ . والنسائي ، في : باب النهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه ، وباب صيد الكلب المعلم ، وباب إذا قتل الكلب ، وباب الكلب يأكل من الصيد ، وباب ما أصاب بعرض من صيد المعراض ، وباب ما أصاب بحد من صيد المعراض ، المجتبى ١٥٩/٧ ، ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٧٢ . وابن ماجه ، في : باب صيد المعراض ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٢/٢ . والدارمي ، في : باب في صيد المعراض ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٩١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٦/٤ ، ٣٧٧ ، ٣٨٠ .

(١) سقط من : م .

(٢) في م : « قتل » .



الذَّكَاةُ ، فَإِنْ كَانَ وَثْنِيًّا ، أَوْ مُرْتَدًّا ، أَوْ مَجُوسِيًّا ، أَوْ مِنْ غَيْرِ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، أَوْ  
مَجْنُونًا ، لَمْ يُبَحَّ صَيْدُهُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْطِيَادَ أُقِيمَ مُقَامَ الذَّكَاةِ ، وَالْجَارِحُ آلَةٌ كَالسَّكِّينِ ، وَعَقْرُهُ  
لِلْحَيَوَانِ بِمَنْزِلَةِ إِفْرَاءِ الْأَوْدَاجِ . قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَإِنَّ أَخْذَ الْكَلْبِ ذَكَاتُهُ » <sup>(٣)</sup> . وَالصَّائِدُ  
بِمَنْزِلَةِ الْمُذَكِّي ، فَتَشْتَرُطُ الْأَهْلِيَّةُ فِيهِ . الشَّرْطُ الثَّانِي ، أَنْ يُسَمَّى عِنْدَ إِسْأَالِ الْجَارِحِ ، فَإِنْ  
تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا ، لَمْ يُبَحَّ . هَذَا تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ  
وِدَادٌ . وَنَقَلَ حَنْبَلٌ ، <sup>(٤)</sup> عَنْ أَحْمَدَ ، إِنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ وَالْكَلْبِ ، أُبِيحَ . قَالَ  
الْخَلَّالُ : سَهَا حَنْبَلٌ <sup>(٤)</sup> فِي نَقْلِهِ ؛ فَإِنَّ <sup>(٥)</sup> فِي أَوَّلِ مَسَائِلِهِ ، إِذَا نَسِيَ وَقَتْلَ ، لَمْ يَأْكُلْ . وَمَنْ  
أَبَاحَ مَتْرُوكَ التَّسْمِيَةِ فِي النَّسْيَانِ دُونَ الْعَمْدِ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « عَفِيَ  
لَا مُتَى عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ » <sup>(٦)</sup> . وَلِأَنَّ إِسْأَالَ الْجَارِحَةِ جَرَى مَجْرَى التَّذَكِّيَةِ ، فَعُفِيَ عَنِ  
النَّسْيَانِ <sup>(٧)</sup> فِيهِ ، كَالذَّكَاةِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّ التَّسْمِيَةَ تُشْتَرُطُ عَلَى إِسْأَالِ الْكَلْبِ فِي الْعَمْدِ  
وَالنَّسْيَانِ <sup>(٧)</sup> ، وَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي إِسْأَالِ السَّهْمِ ؛ <sup>(٨)</sup> لِأَنَّ السَّهْمَ <sup>(٨)</sup> آلَةٌ <sup>(٩)</sup> حَقِيقَةٌ ، وَلَيْسَ لَهُ  
اخْتِيَارٌ ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ السَّكِّينِ ، بِخِلَافِ الْحَيَوَانِ ، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِاخْتِيَارِهِ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ :  
يُبَاحُ مَتْرُوكُ التَّسْمِيَةِ عَمْدًا أَوْ سَهْوًا <sup>(١٠)</sup> ؛ لِأَنَّ الْبَرَاءَ رَوَى ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « الْمُسْلِمُ  
يَذْبَحُ عَلَى اسْمِ اللَّهِ ، سَمَّى أَوْ لَمْ يُسَمَّ » <sup>(١١)</sup> . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّ النَّبِيَّ

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيُؤْخَذَ مِنْكُمْ الْبَيْتُ مِنَ الْبَيْتِ ... ﴾ الْآيَةُ ، مِنْ كِتَابِ  
الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٠/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ الصَّيْدِ بِالْكَلابِ الْمَعْلُومَةِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ  
وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٣٠/٣ .  
(٤-٤) سَقَطَ مِنْ : ب . نَقَلَ نَظْرًا .  
(٥) سَقَطَ مِنْ : أ .  
(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ فِي : ١٤٦/١ .  
(٧-٧) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب . نَقَلَ نَظْرًا .  
(٨-٨) سَقَطَ مِنْ : أ ، ب ، م .  
(٩) فِي م : « إِلَيْهِ » خَطَأً .  
(١٠) فِي ب : « وَسَهْوًا » .  
(١١) قَالَ الزَّيْلَعِيُّ : غَرِيبٌ بِهَذَا اللَّفْظِ ، وَفِي مَعْنَاهُ أَحَادِيثُ . نَصَبَ الرَّايَةَ ١٨٢/٤ ، ١٨٣ . وَانْظُرْ مَا أَخْرَجَهُ  
الدَّارِقُطْنِيُّ ، فِي : كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . سَنَنِ الدَّارِقُطْنِيِّ ٢٩٥/٤ ، ٢٩٦ . وَابْتِهَاقِي ، فِي : بَابِ مَنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ  
وَهُوَ مَنْ تَحَلَّى ذَبِيحَتَهُ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢٣٩/٩ .

عَلَيْهِ السَّلَامُ سُئِلَ فَقِيلَ : أَرَأَيْتَ الرَّجُلَ مَتَا يَذْبَحُ وَيَتَسَمَّى أَنْ يُسَمَّى اللَّهُ ؟ فَقَالَ : « اسْمُ اللَّهِ فِي قَلْبِ كُلِّ مُسْلِمٍ » <sup>(١٢)</sup> . وعن أحمد رواية أخرى مثل هذا . ولنا ، قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(١٣)</sup> . وقال : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ وَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(١٤)</sup> . وقال النبي ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ ، وَسَمَّيْتَ ، فَكُلْ » . قلتُ أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ ؟ قَالَ : « لَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . متفق عليه <sup>(١٥)</sup> . وفي لفظ : « وَإِذَا خَالَطَ كِلَابًا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهَا ، فَأَمْسَكْنَ وَقَتْلَنَ ، فَلَا تَأْكُلْ » <sup>(١٦)</sup> . وفي حديث أبي ثعلبة : « وما صِدَّتْ بِقَوْسِكَ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ » <sup>(١٧)</sup> . وهذه نصوصٌ صَحِيحَةٌ لَا يُعَرَّجُ عَلَى مَا خَالَفَهَا . وقوله : « عَفَى لِأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا وَالنَّسْيَانِ » . يَقْتَضِي نَفْيَ

(١٢) أخرجه الدارقطني ، في : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٩٥/٤ . والبيهقي ، في : باب من ترك التسمية وهو ممن تحمل ذبيحته ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٤٠/٩ .

(١٣) سورة الأنعام ١٢١ .

(١٤) سورة المائدة ٤ .

(١٥) أخرجه البخاري ، في : باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان ، من كتاب الوضوء ، وفي : باب تفسير المشبهات ، من كتاب البيوع ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِيَلْزِمَنَّكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ مِّنَ الصَّيْدِ ... ﴾ ، وباب صيد المعراض ، وباب الصيد إذا غاب يومين أو ثلاثة ، وباب إذا وجد مع الصيد كلبا آخر ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١/٥٥ ، ٣/٧٠ ، ٧١ ، ٧/١١٠ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١١٤ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ٣/١٥٣٠ ، ١٥٣١ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٧/٦ ، ٢٥٨ . والنسائي ، في : باب النهي عن أكل ما لم يذكر اسم الله عليه ، وباب إذا وجد مع كلبه كلبا غيره ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ٧/١٥٩ ، ١٦١ ، ١٦٢ . والدارمي ، في : باب التسمية عند إرسال الكلب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٨٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٥٦ ، ٢٥٧ ، ٣٨٠ .

(١٦) أخرجه البخاري ، في : باب إذا أكل الكلب ، وباب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٧/١١٣ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ٣/١٥٢٩ ، ١٥٣٠ . والنسائي ، في : باب الأمر بالتسمية عند الصيد ، وباب إذا وجد مع كلبه كلبا لم يسم عليه ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ٧/١٥٨ ، ١٦٠ . وابن ماجه ، في : باب صيد الكلب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/١٠٧٠ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤/٢٥٧ ، ٢٥٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ .

(١٧) تقدم تخريجه في صفحة ٢٥٦ .



١٠٥/١٠ الإثْم<sup>(١٨)</sup> ، لا جَعَلَ الشَّرْطَ الْمَعْدُومَ كالموجود ، بدليل ما لَوْ نَسِيَ / شَرَطَ الصَّلَاةَ .  
والفَرْقُ بَيْنَ الصَّيْدِ وَالذَّبِيحَةِ ، أَنَّ الذَّبْحَ وَقَعَ فِي مَحَلِّهِ ، فَجَازَ أَنْ يُسَامَحَ<sup>(١٩)</sup> فِيهِ ، بِخِلَافِ  
الصَّيْدِ . وَأَمَّا أَحَادِيثُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ ، فَلَمْ يَذْكُرْهَا أَصْحَابُ السُّنَنِ الْمَشْهُورَةِ ، وَإِنْ  
صَحَّحَتْ فَهِيَ فِي الذَّبِيحَةِ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الصَّيْدِ عَلَيْهَا ؛ لِمَا ذَكَّرْنَا ، مَعَ مَا فِي الصَّيْدِ مِنْ  
النُّصُوصِ الْخَاصَّةِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَالتَّسْمِيَةُ الْمُعْتَبَرَةُ قَوْلُهُ : « بِسْمِ اللَّهِ » . لِأَنَّ إِطْلَاقَ  
التَّسْمِيَةِ يَنْصَرِفُ إِلَى ذَلِكَ ، وَقَدْ ثَبَتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا ذَبَحَ قَالَ : « بِسْمِ اللَّهِ » ،  
وَاللَّهُ أَكْبَرُ<sup>(٢٠)</sup> . وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍ يَقُولُهُ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ قَوْلَ<sup>(٢١)</sup> : « بِسْمِ اللَّهِ » يُجْزِئُهُ .  
وَإِنْ قَالَ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي . لَمْ يَكْفِ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَلَبُ حَاجَةٍ . وَإِنْ هَلَّلَ ، أَوْ سَبَّحَ ، أَوْ كَبَّرَ ،  
أَوْ حَمَدَ اللَّهَ تَعَالَى ، اخْتَمَلَ الْإِجْرَاءَ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى وَجْهِ التَّعْظِيمِ ، وَاخْتَمَلَ  
الْمَنْعَ ؛ لِأَنَّ إِطْلَاقَ التَّسْمِيَةِ لَا يَتَنَاوَلُهُ . وَإِنْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى بِغَيْرِ الْعَرَبِيَّةِ ، أَجْزَأُهُ وَإِنْ  
أَحْسَنَ الْعَرَبِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ ذِكْرَ اسْمِ اللَّهِ ، وَهُوَ يَخْصُلُ بِجَمِيعِ اللُّغَاتِ ، بِخِلَافِ التَّكْبِيرِ  
فِي الصَّلَاةِ ، فَإِنَّ الْمَقْصُودَ لَفْظُهُ . وَتُعْتَبَرُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الْإِرْسَالِ ؛ لِأَنَّهُ الْفِعْلُ الْمَوْجُودُ مِنْ  
الْمُرْسِلِ ، فَتُعْتَبَرُ التَّسْمِيَةُ عِنْدَهُ ، كَمَا تُعْتَبَرُ عِنْدَ الذَّبْحِ مِنَ الذَّبَائِحِ ، وَعِنْدَ إِرْسَالِ السَّهْمِ مِنْ  
الرَّامِي . نَصُّ أَحْمَدَ عَلَى هَذَا . وَلَا تُشْرَعُ الصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ مَعَ التَّسْمِيَةِ فِي ذَبْحٍ وَلَا  
صَيْدٍ . وَبِهِ قَالَ اللَّيْثُ . وَاخْتَارَ أَبُو إِسْحَاقَ بْنُ شَاقِلَةَ اسْتِحْبَابَ ذَلِكَ . وَهُوَ قَوْلُ  
الشَّافِعِيِّ ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : « مَنْ صَلَّى عَلَى مَرَّةٍ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ عَشْرًا »<sup>(٢٢)</sup> . وَجَاءَ فِي  
تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾<sup>(٢٣)</sup> . لَا<sup>(٢٤)</sup> أَذْكَرُ إِلَّا ذُكِّرْتَ مَعِيَ . وَلَنَا ،

(١٨) فِي م : « الْاسْمُ » تَحْرِيفٌ .

(١٩) فِي م : « يَتَسَامَحُ » .

(٢٠) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ فِي : ٢٩٩/٥ .

(٢١) فِي م : « قَوْلُهُ » .

(٢٢) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي الْاسْتِغْفَارِ ، مِنْ كِتَابِ الْوُتْرِ . سَنَنَ أَبِي دَاوُدَ ٣٥١/١ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي

فَضْلِ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، مِنْ كِتَابِ الرِّقَاقِ . سَنَنَ الدَّارِمِيُّ ٣١٧/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٢٦١/٣ .

(٢٣) سُورَةُ الشُّرَحِ ٤ .

(٢٤) فِي ب : « أَنْ لَا » .

قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « مَوْطِنَانِ لَا أَذْكَرُ فِيهِمَا ؛ عِنْدَ الذَّبِيحَةِ ، وَالْعُطَاسِ » . رواه أبو محمد الحَلَّالُ بِإِسْنَادِهِ <sup>(٢٥)</sup> ، وَلَئِنَّهُ إِذَا ذَكَرَ غَيْرَ اللَّهِ تَعَالَى أَشْبَهَ الْمُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ . الشَّرْطُ الثَّالِثُ ، أَنْ يُرْسِلَ الْجَارِحَةَ عَلَى الصَّيْدِ ، فَإِنْ اسْتَرْسَلَتْ / بِنَفْسِهَا فَقَتَلَتْ ، لَمْ يُبَيِّحْ . وبهذا ١٠/١٠٥ ظ قال ربيعة ، ومالك ، والشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال عطاء ، والأوزاعي : يُؤْكَلُ صَيْدُهُ إِذَا أَخْرَجَهُ لِلصَّيْدِ . وقال إسحاق : إِذَا سَمِيَ عِنْدَ انْفِلَاتِهِ ، أُبَيِّحَ صَيْدُهُ . وَرَوَى بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عَمَرَ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْكَلَابِ <sup>(٢٦)</sup> تَنَفَّلَتْ مِنْ مَرَابِضِهَا <sup>(٢٦)</sup> فَتَصِيدُ الصَّيْدَ ؟ قال : اذْكُرْ اسْمَ اللَّهِ ، وَكُلْ . قال إسحاق : فَبِهَذَا الَّذِي اخْتَارَ إِنْ <sup>(٢٧)</sup> لَمْ يَتَعَمَّدْ هُوَ إِرْسَالُهُ مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ . قال الحَلَّالُ : هَذَا عَلَى مَعْنَى قَوْلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ ، وَسَمَّيْتَ ، فَكُلْ » . وَلَئِنْ إِرْسَالَ الْجَارِحَةِ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الذَّبْحِ ، وَلِهَذَا اعْتَبِرَتِ التَّسْمِيَةُ مَعَهُ ، وَإِنْ اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ فَسَمِيَ صَاحِبُهُ وَزَجَرَهُ ، فَزَادَ فِي عَدْوِهِ ، أُبَيِّحَ صَيْدُهُ . وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ . وقال الشَّافِعِيُّ : لَا يُبَاحُ . وَعَنْ مَالِكٍ <sup>(٢٨)</sup> كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَلَنَا ، أَنَّ زَجْرَهُ أَثَرٌ فِي عَدْوِهِ ، فَصَارَ كَمَا لَوْ أُرْسِلَهُ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِعْلَ الْإِنْسَانِ مَتَى انْضَافَ إِلَى فِعْلِ غَيْرِهِ ، فَالْإِنْسَانُ يُفْعَلُ الْإِنْسَانُ ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ صَالَ الْكَلْبُ عَلَى إِنْسَانٍ ، فَأَغْرَاهُ إِنْسَانٌ ، فَالضَّمَانُ عَلَى مَنْ أَغْرَاهُ . وَإِنْ <sup>(٢٩)</sup> أُرْسِلَهُ بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ ، ثُمَّ سَمِيَ وَزَجَرَهُ ، فَزَادَ فِي عَدْوِهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يُبَاحُ ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : إِذَا أُرْسِلَ ، ثُمَّ سَمِيَ فَانْزَجَرَ ، أَوْ أُرْسِلَ وَسَمِيَ ، فَالْمَعْنَى قَرِيبٌ مِنَ السَّوَاءِ . وَظَاهِرُ هَذَا الْإِبَاحَةِ ؛ لِأَنَّهُ انْزَجَرَ بِتَسْمِيَتِهِ وَزَجَرِهِ ، فَأَشْبَهَ الَّتِي قَبْلَهَا . وقال القاضي : لَا يُبَاحُ صَيْدُهُ ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ يُعْلَقُ <sup>(٣٠)</sup> بِالْإِرْسَالِ الْأَوَّلِ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا اسْتَرْسَلَ بِنَفْسِهِ ، فَإِنَّهُ لَا

(٢٥) وَأَخْرَجَ الْبَيْهَقِيُّ نَحْوَهُ ، فِي : بَابِ الصَّلَاةِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عِنْدَ الذَّبِيحَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكُبْرَى . ٢٨٦/٩ .

(٢٦-٢٦) فِي ب : « تَفَلَّتْ مِنْ مَرَابِطِهَا » .

(٢٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٢٨) فِي ب ، م : « عَطَاء » .

(٢٩) فِي أ ، ب : « وَمِنْ » .

(٣٠) فِي م : « يَتَعْلَقُ » .



يتعلق به حظْر<sup>(٣١)</sup> ولا إباحة. الشرط الرابع، أن يكون الجارح مُعَلِّمًا. ولا خلاف في اعتبار هذا الشرط؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ﴾. وما تقدم من حديث أبي ثعلبة<sup>(٣٢)</sup>. ويُعْتَبَرُ في تعليمه ثلاثة شروط؛ إذا أُرْسِلَ اسْتَرْسَلَ، وإذا زَجَرَهُ انْزَجَرَ، وإذا / أَمْسَكَ لم يأكل. ويتكرَّرُ هذا منه مرة بعد أخرى حتى يصير مُعَلِّمًا في حُكْمِ العُرْفِ، وأقل ذلك ثلاث. قاله القاضي. وهو قول أبي يوسف، ومحمد. ولم يُقَدَّرْ أصحابُ الشافعي عدد المرات؛ لأنَّ التَّقديرَ بالتَّوقيفِ، ولا توقيفَ في هذا، بل قدره بما يصيرُ به في العُرْفِ مُعَلِّمًا. وحكى عن أبي حنيفة، أنه إذا تكرر مرتين، صار مُعَلِّمًا؛ لأنَّ التَّكرارَ يحصلُ بمرتين. وقال الشريف أبو جعفر، وأبو الخطاب: يحصل ذلك بمرة، ولا يُعْتَبَرُ التَّكرارُ؛ لأنه تَعَلُّمُ صَنَعَةٍ، فلا يُعْتَبَرُ فيه التَّكرارُ، كسائر الصنائع. ولنا، أن تركه للأكل يَحْتَمِلُ أن يكون لشبَّع، ويَحْتَمِلُ أنه لتعليم، فلا يَتَمَيَّزُ ذلك إلا بالتَّكرارِ، وما اعتُبرَ فيه التَّكرارُ، اعتُبرَ ثلاثًا، كالْمَسْحِ في الاستِجْمارِ، وعدد الأقرء<sup>(٣٣)</sup> والشُّهُودِ في العِدَّةِ، والغَسَلاتِ في الوضوء. ويُفَارِقُ الصَّنَائِعَ، فإنها لا يَتِمَّ كُنُ مِنْ فِعْلِهَا إِلَّا مَنْ تَعَلَّمَهَا، فإذا فَعَلَهَا، عَلِمَ أنه قد تَعَلَّمَهَا وعَرَفَهَا، وترك الأكل مُمَكِّنُ الوجودِ من المُتَعَلِّمِ وغيره، ويوجدُ من الصَّنَفَيْنِ جميعًا، فلا يَتَمَيَّزُ به أحدهما من الآخر حتى يتكرر. وحكى عن ربيعة ومالك، أنه لا يُعْتَبَرُ<sup>(٣٤)</sup> تركُ الأكل؛ لما رَوَى أبو ثعلبة الحُشْنِيُّ، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا أُرْسِلْتَ كَلْبَكَ الْمُعَلِّمَ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلْ، وَإِنْ أَكَلَ». ذكره الإمام أحمد، ورواه أبو داود<sup>(٣٥)</sup>. ولنا، أن العادة في المُعَلِّمِ تركُ الأكلِ، فاعتُبرَ شرطًا، كالأنزجار إذا زَجَرَ، وحديث أبي ثعلبة معارض بما رَوَى عن عدي بن حاتم، أن رسول الله ﷺ قال: «فَإِنْ

(٣١) في م: «حذر» تحريف.

(٣٢) في ب زيادة: «الحشني».

(٣٣) في أ، م: «الإقرار».

(٣٤) في م: «يتميز».

(٣٥) أخرجه الإمام أحمد، في: المسند ٤/١٩٣، ١٩٤. وأبو داود، في: باب في الصيد، من كتاب الصيد. سنن أبي داود ٩٨/٢.

أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ إِنَّمَا أُمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ » (٣٦) . وهذا أولى بالتقديم  
لأنه (٣٧) راجع ، فإنه (٣٧) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . ولأنه مُتَضَمِّنٌ لِلزِّيَادَةِ ، وهو ذِكْرُ الْحُكْمِ مُعَلَّلًا . ثم  
إِنَّ حَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ مَحْمُولٌ عَلَى جَارِحَةٍ ثَبَتَ تَعْلِيمُهَا ؛ لقوله : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ  
الْمُعَلَّمُ » . ولا يَثْبُتُ التَّعْلِيمُ حَتَّى يَتْرَكَ الْأَكْلَ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الْأَنْزِجَارَ بِالزَّجْرِ إِنَّمَا  
يُعْتَبَرُ (٣٨) قَبْلَ إِرسَالِهِ (٣٨) عَلَى الصَّيْدِ ، أَوْ رُؤْيَاهُ ، أَمَّا بَعْدَ ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ لَا يَنْزَجِرُ بِحَالٍ . / ١٠٦/١٠ ظ  
الشَّرْطُ الْخَامِسُ ، أَنْ لَا يَأْكُلَ (٣٩) مِنَ الصَّيْدِ ، فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ، لَمْ يُبَحِّ ، فِي أَصَحِّ الرَّوَايَتَيْنِ .  
وَيُرَوَّى ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَعُبَيْدُ بْنُ عُمَيْرٍ ،  
وَالشَّعْبِيُّ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَسُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ ، وَأَبُو بَرْدَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَعِكْرِمَةُ ،  
وَالضُّحَّاكُ ، وَقَتَادَةُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ :  
يُبَاحُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَلْمَانَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَمْرٍ . حَكَاهُ  
عَنْهُمْ الْإِمَامُ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ . وَلِلشَّافِعِيِّ قَوْلَانِ ، كَالْمَذْهَبَيْنِ . وَاحْتَجَّ مَنْ أَبَاحَهُ  
بِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أُمْسَكَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وَحَدِيثَ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، لِأَنَّهُ صَيَّدَ  
جَارِحَ مُعَلَّمًا ، فَأُبَيِّحُ ، كَمَا لَوْ لَمْ يَأْكُلْ . فَإِنَّ الْأَكْلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِفَرْطِ جُوعٍ أَوْ غِيْظٍ  
عَلَى الصَّيِّدِ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَدِيثِ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ : « إِذَا أُرْسِلَتْ كَلْبُكَ  
الْمُعَلَّمُ ، وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى ، فَكُلْ مِمَّا أُمْسَكَ عَلَيْكَ » . قُلْتُ : وَإِنْ قَتَلَ ؟ قَالَ :  
« وَإِنْ قَتَلَ ، إِلَّا أَنْ يَأْكُلَ الْكَلْبُ ، (٤٠) فَإِنْ أَكَلَ (٤٠) ، فَلَا تَأْكُلْ ، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَكُونَ  
إِنَّمَا أُمْسَكَهُ (٤١) عَلَى (٤٢) نَفْسِهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ . وَلَئِنْ مَا كَانَ شَرْطًا فِي الصَّيْدِ الْأَوَّلِ ، كَانَ  
شَرْطًا فِي سَائِرِ صُيُودِهِ ، كَالْإِرسَالِ وَالتَّعْلِيمِ . وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا تَتَنَاوَلُ هَذَا الصَّيْدَ ؛ لِأَنَّهُ (٤٣)

(٣٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

(٣٧-٣٧) سقط من : م .

(٣٨-٣٨) في م : « بإرساله » .

(٣٩) في م : « يؤكل » .

(٤٠-٤٠) سقط من : ب .

(٤١) في ب ، م : « أمسك » .

(٤٢) في ب : « عن » .

(٤٣) في م : « فإنه » .



قال : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ ﴾ . وهذا إنما أَمْسَكَ عَلَى نَفْسِهِ . وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، فَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : يَخْتَلِفُونَ عَنْ هُشَيْمٍ فِيهِ . وَعَلَى أَنْ حَدِيثُنَا أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ وَعَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ أَضْبَطُ ، وَلَفْظُهُ أَبِينُ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ الْحُكْمَ وَالْعِلَّةَ . قَالَ أَحْمَدُ : حَدِيثُ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَدِيٍّ ، مِنْ أَصَحِّ مَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، الشَّعْبِيُّ يَقُولُ : كَانَ جَارِي وَرَبِيطِي ، فَحَدَّثَنِي . وَالْعَمَلُ عَلَيْهِ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَكَلَ مِنْهُ بَعْدَ أَنْ قَتَلَهُ وَانْصَرَفَ عَنْهُ ، وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَإِذَا لَا يَحْرُمُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ صَيْدِهِ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ مُعَلِّمًا مَا أَكَلَ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا خُصَّ <sup>(٤٤)</sup> مَا أَكَلَ مِنْهُ ، فَفِيمَا عَدَاهُ يَجِبُ الْقَضَاءُ بِالْعُمُومِ ، وَلِأَنَّ اجْتِمَاعَ شُرُوطِ التَّعْلِيمِ حَاصِلٌ <sup>(٤٥)</sup> ، فَوَجَبَ الْحُكْمُ بِهِ ، وَهَذَا حُكْمُنَا بِحِلِّ صَيْدِهِ ، فَإِذَا وَجَدَ الْأَكْلَ ، اخْتَمَلَ أَنْ يَكُونَ لِنِسْيَانٍ ، أَوْ <sup>(٤٦)</sup> قَرِطٍ جُوعٍ <sup>(٤٦)</sup> ، أَوْ / نَسِيَ التَّعْلِيمَ ، فَلَا يُتْرَكُ مَا ثَبَتَ يَقِينًا بِالْاِخْتِمَالِ . ١٠٧/١٠

**فصل : فَإِنْ شَرِبَ دَمَهُ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ ، لَمْ يَحْرُمُ .** نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَهُ الشَّعْبِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى الْأَكْلِ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْأَخْبَارِ ، وَإِنَّمَا خَرَجَ مِنْهُ مَا أَكَلَ مِنْهُ <sup>(٤٧)</sup> بِحَدِيثِ عَدِيٍّ : « فَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ ، فَلَا تَأْكُلْ » . وَهَذَا لَمْ يَأْكُلْ ، وَلِأَنَّ الدَّمَ لَا يَقْصِدُهُ الصَّائِدُ مِنْهُ ، وَلَا يَنْتَفِعُ بِهِ ، فَلَا يَخْرُجُ بِشَرْبِهِ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُمَسِّكًا عَلَى صَائِدِهِ .

**فصل : وَلَا يَحْرُمُ مَا صَادَهُ الْكَلْبُ بَعْدَ الصَّيْدِ الَّذِي أَكَلَ مِنْهُ .** وَيَحْتَمِلُ كَلَامُ الْخِرَقِيِّ أَنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ أَنْ يَكُونَ مُعَلِّمًا ، فَتُعْتَبَرُ لَهُ شُرُوطُ التَّعْلِيمِ ابْتِدَاءً . وَالْأَوَّلُ أَوْلَى ؛ لِمَا ذَكَرْنَا فِي صَيْدِهِ الَّذِي قَبْلَ الْأَكْلِ . الشَّرْطُ السَّادِسُ ، أَنْ يَجْرَحَ الصَّيْدَ ، فَإِنْ خَنَقَهُ ، أَوْ قَتَلَهُ بِصَدْمَتِهِ ، لَمْ يُبَيِّحْ . قَالَ الشَّرِيفُ : وَبِهِ قَالَ أَكْثَرُهُمْ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ ، فِي قَوْلِهِ : يُبَاحُ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْحَبْرِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ قَتَلَهُ بِغَيْرِ جَرْحٍ ، أَشْبَهَ مَا قَتَلَهُ بِالْحَجَرِ وَالْبُنْدُقِ ، وَلِأَنَّ اللَّهَ

(٤٤) فِي مَزِيدٍ : « مِنْهُ » .

(٤٥) فِي م : « حَاصِلَةٌ » .

(٤٦-٤٦) فِي م : « لِفَرَطِ جُوعِهِ » .

(٤٧) سَقَطَ مِنْ : ١ .

تعالى حَرَّمَ الْمَوْقُودَةَ ، وهذا كذلك ، وهذا يخصُّ ما ذكروه ، وقول النبي ﷺ : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ »<sup>(٤٨)</sup> ، فكلُّ<sup>(٤٩)</sup> . يدلُّ على أنَّه لا يُباح ما لم يُنْهَرَ الدَّم . الشرط السابعُ ، أن يُرْسِلَهُ على صَيْدٍ ، فإن أُرْسِلَهُ وهو لا يَرى شيئاً ، ولا يُحسُّ به ، فأصاب صَيْدًا ، لم يُبَح . وهذا قول أكثر أهل العلم ؛ لأنَّه لم يُرْسِلَهُ على الصَّيْد ، وإنما استرسل بنفسه . وهكذا إن رمى سهمًا إلى غرضٍ ، فأصاب صَيْدًا ، أو رمى به إلى فوق رأسه فوقع على صَيْدٍ فقتله ، لم يُبَح ؛ لأنَّه لم يقصد برئيه عَيْنًا ، فأشبهه مَنْ نصب سيكِّينًا ، فاندبَحَتْ بها شاةٌ .

**فصل :** وكلُّ ما يقبلُ التَّعليمَ ، ويُمكنُ الاضطْيادُ به من سباع البهائم ، كالْفَهْدِ ، أو جوارح الطَّيْرِ ، فحكمُه حكمُ الكَلْبِ في إباحة صَيْدِه . قال ابنُ عباسٍ ، في قوله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ ﴾ : هي الكلابُ المُعلَّمةُ ، وكلُّ طيرٍ تعلَّم الصَّيْدَ ، والفُهوْدُ والصَّقُورُ وأشباؤها . ومعنى هذا قال طاوُسٌ ، ويحيى بن أبي كثيرٍ ، والحسنُ ، ومالكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفةٌ ، ومحمد بن الحسنِ ، والشافعيُّ ، وأبو ثورٍ . وحكى عن ابن عمرٍ ، ومُجاهِدٍ ، أنَّه لا يجوزُ الصَّيْدُ إِلَّا بِالْكَلْبِ ؛ / لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ . يعنى كَلَّبْتُمْ مِنَ الْكَلَابِ . ولنا ، ما رَوَى عن عِدِيٍّ ، قال : سألتُ رسولَ الله ﷺ عن صَيْدِ الْبَايِزِيِّ ، فقال : « إِذَا أُمْسَكَ عَلَيْكَ ، فَكُلْ »<sup>(٥٠)</sup> . ولأنَّه جارِحٌ يُصَادُ

(٤٨) سقط من : م .

(٤٩) أخرجه البخارى ، في : باب قسمة الغنم ، وباب من عدل عشرة ، من كتاب الشركة ، وفي : باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغام ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً ، وباب ما أنهر الدم ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخارى ١٨١/٣ ، ١٨٦ ، ٩١/٤ ، ١١٨/٧ ، ١١٩ . وأبو داود ، في : باب في الذبيحة بالمرءة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩١/٢ ، ٩٢ . والترمذى ، في : باب ما جاء في الذكاة بالقصب وغيره ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٨٦/٦ . والنسائي ، في : باب النهي عن الذبح بالظفر ، وباب في الذبح بالسنن ، وباب المنفلتة التي لا يقدر على أخذها ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٩/٧ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب ما يذكى به ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ ، ١٤٠/٤ ، ١٤٢ .

(٥٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والترمذى ، في : باب ما جاء في صيد البزاة ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٥/٦ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٧/٤ .



به عادة ، وَيَقْبَلُ التَّعْلِيمَ ، فَأَشْبَهَ الْكَلْبَ . فَأَمَّا الْآيَةُ ، فَإِنَّ الْجَوَارِحَ الْكَوَاسِبُ .  
﴿ وَيَعْلَمُ مَا جَرَحْتُمْ بِالنَّهَارِ ﴾<sup>(٥١)</sup> . أَيْ كَسَبْتُمْ . وَفَلَانٌ جَارِحَةٌ أَهْلُهُ ، أَيْ كَاسِبُهُمْ .  
﴿ مُكَلِّبِينَ ﴾ مِنَ التَّكْلِيبِ وَهُوَ الْإِغْرَاءُ .

فصل : وهل يَجِبُ غَسْلُ أَثَرِ فَمِ الْكَلْبِ مِنَ الصَّيْدِ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، لَا  
يَجِبُ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَرَسُولَهُ أَمَرَا بِأَكْلِهِ ، وَلَمْ يَأْمُرَا بِغَسْلِهِ . وَالثَّانِي ، يَجِبُ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ  
تَبَيَّنَتْ نَجَاسَتُهُ ، فَيَجِبُ غَسْلُ مَا أَصَابَهُ ، كَبَوْلِهِ .

١٧٠٣ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا أُرْسِلَ الْبَازِيُّ ، وَمَا أَشْبَهَهُ ، فَصَادَ ، وَقَتَلَ ،  
أَكَلَ وَإِنْ أَكَلَ مِنَ الصَّيْدِ ؛ لِأَنَّ تَغْلِيمَهُ بِأَنْ يَأْكُلَ )

وجملته أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ بِالْبَازِيِّ مَا يُشْتَرَطُ فِي الصَّيْدِ بِالْكَلْبِ ، إِلَّا تَرَكَ الْأَكْلَ ، فَلَا  
يُشْتَرَطُ ، وَيُبَاحُ صَيْدُهُ وَإِنْ أَكَلَ مِنْهُ . وَهَذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ . وَإِلَيْهِ ذَهَبَ النَّحْوِيُّ ،  
وَحَمَّادُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى أَنَّهُ كَالْكَلْبِ فِي تَحْرِيمِ مَا<sup>(١)</sup>  
أَكَلَ مِنْهُ مِنَ صَيْدِهِ ؛ لِأَنَّ مُجَالِدًا رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ<sup>(٢)</sup> بْنِ حَاتِمٍ<sup>(٢)</sup> ، عَنِ النَّبِيِّ  
ﷺ : « فَإِنْ أَكَلَ الْكَلْبُ وَالْبَازِيُّ ، فَلَا تَأْكُلْ »<sup>(٣)</sup> . وَلِأَنَّهُ جَارِحٌ أَكَلَ مِمَّا صَادَهُ عَقِيبَ  
قَتْلِهِ ، فَأَشْبَهَ سِبَاعَ الْبَهَائِمِ . وَلَنَا ، إِجْمَاعُ الصَّحَابَةِ ، رَوَى الْحَلَّالُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ  
عَبَّاسٍ ، قَالَ : إِذَا أَكَلَ الْكَلْبُ ، فَلَا تَأْكُلُ مِنْ<sup>(٤)</sup> الصَّيْدِ ، وَإِذَا أَكَلَ الصَّقْرُ ، فَكُلْ ؛  
لِأَنَّكَ تَسْتَطِيعُ أَنْ تُضْرِبَ الْكَلْبَ ، وَلَا تَسْتَطِيعُ أَنْ تُضْرِبَ الصَّقْرَ<sup>(٥)</sup> . وَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ أَرْبَعَةٍ  
مِنَ الصَّحَابَةِ إِبَاحَةَ مَا أَكَلَ مِنْهُ الْكَلْبُ ، وَخَالَفَهُمْ ابْنُ عَبَّاسٍ فِيهِ وَوَافَقَهُمْ فِي الصَّقْرِ ، وَلَمْ  
يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ فِي عَصْرِهِمْ خِلَافَهُمْ ، وَلِأَنَّ جَوَارِحَ الطَّيْرِ تُعَلَّمُ بِالْأَكْلِ ، وَتَعَذَّرُ تَعْلِيمُهَا

(٥١) سورة الأنعام ٦٠ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ بِالنَّهَارِ ﴾ .

(١) في م زيادة : « كَانَ » .

(٢-٢) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند  
٢٥٧/٤ .

(٤) سقط من : الأصل ، ١ .

(٥) أورده البيهقي ، في : باب البزاة المعلمة إذا أكلت ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٣٨/٩ .

بِتَرْكِ الْأَكْلِ ، فلم يَقْدَحْ فِي تَعْلِيمِهَا ، بخِلَافِ الْكَلْبِ وَالْفَهْدِ . وَأَمَّا الْخَبْرُ ، فَلَا يَصِحُّ ،  
يُرْوَاهُ مُجَالِدٌ ، وَهُوَ ضَعِيفٌ . قَالَ أَحْمَدُ : مُجَالِدٌ يُصَيِّرُ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً ، كَمَنْ أُعْجِبَتْ  
لِمُجَالِدٍ . وَالرُّوَايَاتُ / الصَّحِيحَةُ تُخَالِفُهُ ، وَلَا يَصِحُّ قِيَاسُ الطَّيْرِ عَلَى السَّبَاعِ ؛ لِمَا بَيْنَهُمَا ١٠٨/١٠  
مَنْ الْفَرْقِ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَكُلُّ جَارِحٍ مِنَ الطَّيْرِ أَمَكَّنَ تَعْلِيمُهُ ، وَالْأَصْطِيَاذُ بِهِ ، مِنْ  
الْبَازِيِّ وَالصَّقْرِ وَالشَّاهِينَ وَالْعُقَابِ ، حَلَّ صَيْدَهَا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ .

١٧٠٤ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُؤْكَلُ مَا صِيدَ بِالْكَلْبِ الْأَسْوَدِ ، إِذَا كَانَ بِهِمَا ؛  
لَأَنَّهُ شَيْطَانٌ )

الْبَهِيمُ : الَّذِي لَا يُخَالِطُ لَوْنَهُ لَوْنٌ سِوَاهُ<sup>(١)</sup> . قَالَ أَحْمَدُ : الَّذِي لَيْسَ فِيهِ بَيَاضٌ . قَالَ  
ثَعْلَبٌ ، وَإِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ : كُلُّ لَوْنٍ لَمْ يُخَالِطْهُ لَوْنٌ<sup>(٢)</sup> آخَرُ فَهُوَ<sup>(٣)</sup> بِهِمٌ . قِيلَ لهُمَا : مَنْ  
كُلُّ لَوْنٍ ؟ قَالَا : نَعَمْ . وَمَنْ كَرِهَ صَيْدَهُ الْحَسَنُ ، وَالنَّحَعِيُّ ، وَقَتَادَةُ ، وَإِسْحَاقُ . قَالَ  
أَحْمَدُ : مَا عَرَفُ أَحَدًا يُرَخِّصُ فِيهِ . يَعْنِي مِنَ السَّلَفِ . وَأَبَاحَ صَيْدَهُ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٌ ،  
وَالشَّافِعِيُّ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ ، وَالْقِيَاسِ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْكِلَابِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ كَلْبٌ يَحْرُمُ  
اِقْتِنَاؤُهُ ، وَيَجِبُ قَتْلُهُ ، فَلَمْ يُبَحِّ صَيْدُهُ ، كَغَيْرِ الْمُعَلَّمِ ، وَدَلِيلُ تَحْرِيمِ اِقْتِنَائِهِ قَوْلُ النَّبِيِّ  
ﷺ : « فَاقْتُلُوا مِنْهَا كُلَّ أَسْوَدَ بِهِمٍ » . رَوَاهُ سَعِيدٌ ، وَغَيْرُهُ<sup>(٤)</sup> . وَرَوَى مُسْلِمٌ ، فِي  
« صَحِيحِهِ »<sup>(٥)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُغَفَّلِ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِقَتْلِ

(١) فِي م : « سَوَادُهُ » .

(٢) فِي م : « لَوْنُهُ » .

(٣) سَقَطَ مِنْ : م .

(٤) لَيْسَ فِيهِمَا نَشْرٌ مِنْ سَنَنِ سَعِيدٍ ، وَانْظُرْ : تَخْرِيجُ الْحَدِيثِ التَّالِي .

(٥) فِي : بَابِ الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَسَاقَاةِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٠٠/٣ .

كَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي اتِّخَاذِ الْكَلْبِ لِلصَّيْدِ وَغَيْرِهِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ٩٧/٢ . وَالتِّرْمِذِيُّ ،  
فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ ، وَبَابِ مَا جَاءَ مِنْ أَمْسَكِ كَلْبًا مَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِهِ ، مِنْ أَبْوَابِ الصَّيْدِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ  
٢٨٣/٦ ، ٢٨٥ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ صِفَةِ الْكِلَابِ الَّتِي أَمَرَ بِقَتْلِهَا ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . الْمُجْتَبَى ١٦٣/٧ . وَابْنُ  
مَاجَةٍ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ اِقْتِنَاءِ الْكَلْبِ إِلَّا ... ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَةٍ ١٠٦٩/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي :  
بَابِ فِي قَتْلِ الْكِلَابِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنْ الدَّارِمِيِّ ٩٠/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدُ ٣٣٣/٣ ، ٨٥/٤ ،  
٥٤/٥ ، ٥٧ . وَانْظُرْ مَا تَقْدُمُ فِي : ٣٥٦/٦ .



الكلاب ، ثُمَّ نَهَى عَنْ قَتْلِهَا ، فَقَالَ : « عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ، ذِي النُّكَتَيْنِ <sup>(٦)</sup> » ، فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ . فَأَمَرَ بِقَتْلِهِ ، وَمَا وَجَبَ قَتْلُهُ حَرَمَ اقْتِنَاؤُهُ وَعَلِيمُهُ ، فَلَمْ يُبَخَّ صَيْدُهُ لِغَيْرِ الْمُعَلِّمِ ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمَّاهُ شَيْطَانًا ، وَلَا يَجُوزُ اقْتِنَاءُ الشَّيْطَانِ ، وَإِبَاحَةُ الصَّيْدِ الْمَقْتُولِ رُخْصَةً ، فَلَا تُسْتَبَاحُ بِمُحَرَّمٍ <sup>(٧)</sup> كَسَائِرِ الرُّخْصِ ، وَالْعُمُومَاتُ مَخْصُوصَةٌ بِمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ نُكَتَانِ فَوْقَ عَيْنَيْهِ ، لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ بَهِيمًا <sup>(٨)</sup> ؛ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْخَبَرِ .

١٧٠٥ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا أَدْرَكَ <sup>(١)</sup> الصَّيْدَ فِيهِ رُوحٌ ، فَلَمْ يُدَكِّهِ حَتَّى مَاتَ ، لَمْ يُؤْكَلْ )

يعنى ، والله أعلم ، مَا كَانَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةً ، فَأَمَّا مَا كَانَتْ حَيَاتُهُ كَحَيَاةِ الْمَذْبُوحِ ، فَهَذَا يُبَاحُ مِنْ غَيْرِ ذَبْحٍ ، فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا ، فَإِنَّ الذَّكَاءَ فِي مِثْلِ هَذَا لَا تُفِيدُ شَيْئًا . وَكَذَلِكَ لَوْ ذَبَحَهُ مَجُوسِيٌّ ، ثُمَّ أَعَادَ ذَبْحَهُ مُسْلِمًا . لَمْ يَحِلَّ ، / فَأَمَّا إِنْ أَدْرَكَهُ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَلَمْ يَذْبَحْهُ حَتَّى مَاتَ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَسَيَّعِ الزَّمَانُ لِدَكَاتِهِ حَتَّى مَاتَ ، <sup>(٢)</sup> فَإِنَّهُ يَحِلُّ <sup>(٢)</sup> أَيْضًا . قَالَ قَتَادَةُ : يَا كُلُّهُ مَا لَمْ يَتَوَانَ فِي ذَكَاتِهِ ، أَوْ يَتْرُكَهُ عَمْدًا وَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُدَكِّيه . وَنَحْوُهُ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ <sup>(٣)</sup> عَنْ الْحَسَنِ ، وَالنَّخَعِيِّ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ أَدْرَكَهُ حَيًّا حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً ، فَتَعَلَّقَتْ إِبَاحَتُهُ بِتَذَكِّيَّتِهِ ، كَمَا لَوْ اتَّسَعَ الزَّمَانُ . وَلَنَا ، أَنَّهُ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَكَاتِهِ بِوَجْهِ يَنْسَبُ فِيهِ إِلَى التَّفْرِيطِ ، وَلَمْ يَتَسَيَّعْ لَهَا الزَّمَانُ ، فَكَانَ عَقْرُهُ ذَكَاتَهُ ، كَالَّذِي قَتَلَهُ <sup>(٤)</sup> . وَيفَارِقُ مَا قَاسُوا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ أَمَكَّنَهُ ذَكَاتَهُ ، وَفَرَطَ بِتَرْكِهَا . وَلَوْ أَدْرَكَهُ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ يَعِيشُ بِهَا زَمَانًا <sup>(٥)</sup> طَوِيلًا ، وَأَمَكَّنَتْهُ ذَكَاتَهُ ، فَلَمْ يُدَكِّهِ <sup>(٥)</sup> حَتَّى مَاتَ ، لَمْ يُبَخَّ ، سَوَاءٌ كَانَ بِهِ جُرْحٌ لَا <sup>(٦)</sup> يَعِيشُ مَعَهُ أَوَّلًا . وَبِهِ قَالَ مَالِكٌ ، وَاللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو

(٦) في صحيح مسلم : « ذِي النُّكَتَيْنِ » .

(٧) في ١ : « بِالْمَحْرَمِ » .

(٨) في م : « نَبِيًّا » .

(١) في م : « أَرَادَ » .

(٢-٢) في ب ، م : « حَلَّ » .

(٣) سقط من : م .

(٤) في الأصل : « قَبْلَهُ » .

(٥) في الأصل ، م : « يَدْرِكُهُ » .

ثَوْر ، وأصحابُ الرَّأْيِ ؛ لأنَّ ما كان كذلك ، فهو في حُكْمِ الْحَيِّ ، بدليل أنَّ عمرَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ، كَانَتْ <sup>(٦)</sup> جِرَاحَاتُهُ مُوَحِّيةً <sup>(٦)</sup> ، فأوصى ، وأجيزت وصاياه وأقواله في تلك الحال ، ولا سَقَطَتْ عنه الصلاةُ والعباداتُ ، ولأنَّه تَرَكَ تَذَكُّيْتَهُ مع القُدْرَةِ عليها ، فأشْبَهَ غيرَ الصَّيْدِ .

١٧٠٦ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مَا يُذَكِّيهِ بِهِ ، أَشْلَى الصَّائِدُ لَهُ عَلَيْهِ ، حَتَّى يَقْتُلَهُ ، فَيُؤْكَلَ )

يعنى : أغرى الكلبَ به ، وأرسله عليه . ومعنى أشلى فى العربية : دَعَا . <sup>(١)</sup> (إلا أنَّ) العامة تستعمله بمعنى أغراه . ويَحْتَمِلُ أَنَّ الْخِرْقَى أَرَادَ دَعَاهُ ثُمَّ أَرْسَلَهُ ؛ لِأَنَّ إِرْسَالَهُ عَلَى الصَّيْدِ يَتَضَمَّنُ دُعَاءَهُ إِلَيْهِ . واخْتَلَفَ قَوْلُ أَحْمَدَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ، فَعِنْدَهُ مِثْلُ قَوْلِ الْخِرْقَى . وهو قولُ الْحَسَنِ ، وإبراهيمَ . وقال فى موضعٍ : إِنِّى لَأَقْشَعِرُّ مِنْ هَذَا . يعنى أَنَّهُ لَا يَرَاهُ . وهو قولُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُبَحِّ بِقَتْلِ الْجَارِحِ لَهُ ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، وَكَأَلَوْ أَنَّهُ سَلِمًا . وَوَجْهُ الْأَوَّلَى ، أَنَّهُ صَيْدٌ قَتَلَهُ الْجَارِحُ لَهُ مِنْ غَيْرِ إِمْكَانٍ ذَكَاتِهِ ، فَأُبَيِّحُ ، كَمَا لَوْ أَدْرَكَهُ مَيْتًا ، وَلِأَنَّهَا حَالٌ تَتَعَذَّرُ فِيهَا الذَّكَاةُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ غَالِبًا ، فَجَازَ أَنْ تَكُونَ ذَكَاتُهُ عَلَى حَسَبِ الْإِمْكَانِ ، كَالْمُتَرَدِّدَةِ فِي بَيْتٍ . وَحُكِّى عَنِ الْقَاضِي ، أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا بَيِّنَةٌ حَتَّى يَمُوتَ ، / فَيَحِلُّ ؛ لِأَنَّهُ صَيْدٌ تَعَذَّرَتْ تَذَكُّيْتُهُ ، فَأُبَيِّحُ بِمَوْتِهِ مِنْ عَقْرِ الصَّائِدِ لَهُ ، كَالَّذِي تَعَذَّرَتْ تَذَكُّيْتُهُ لِقَلَّةِ لَبَّتِهِ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ ؛ لِأَنَّهُ حَيَوَانٌ لَا يُبَاحُ بِغَيْرِ التَّذَكُّيَةِ إِذَا كَانَ مَعَ آلَةِ الذَّكَاةِ ، فَلَمْ يُبَحِّ بِغَيْرِهَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ آلَةٍ ، كَسَائِرِ الْمَقْدُورِ عَلَى تَذَكُّيَتِهِ . وَمَسْأَلَةُ الْخِرْقَى مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا يُخَافُ مَوْتَهُ إِنْ لَمْ يَقْتُلْهُ الْحَيَوَانُ أَوْ يُذَكِّى ، فَإِنْ كَانَ بِهِ حَيَاةٌ يُمْكِنُ بَقَاؤُهُ إِلَى أَنْ يَأْتِيَ بِهِ مَنْزِلُهُ ، فَلَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ إِلَّا بِالذَّكَاةِ ، لِأَنَّهُ مَقْدُورٌ عَلَى تَذَكُّيَتِهِ .

(٦-٦) فى ب : ( جراحته مرجية ) .

وموحية : مسرعة به إلى الموت .

(١-١) فى الأصل : ( لأن ) .



١٧٠٧ - مسألة ؛ قال : (وإذا أُرْسِلَ كَلْبُهُ ، فَأَصَابَ<sup>(١)</sup> مَعَهُ غَيْرُهُ ، لَمْ يُؤْكَلْ إِلَّا أَنْ يُدْرِكَ فِي الْحَيَاةِ ، فَيَذْكُيَ )

مَعْنَى الْمَسْأَلَةِ أَنْ يُرْسَلَ كَلْبُهُ عَلَى صَيْدٍ ، فَيَجِدَ الصَّيْدَ مَيِّتًا ، وَيَجْدُ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا لَا يَعْرِفُ حَالَهُ ، وَلَا يُدْرِي هَلْ وَجَدَتْ فِيهِ شَرَايِطُ إِبَاحَةِ<sup>(٢)</sup> صَيْدِهِ أَوْ لَا ، وَلَا يَعْلَمُ أَيُّهُمَا قَتَلَهُ ؟ أَوْ يَعْلَمُ أَنََّّهُمَا جَمِيعًا قَتَلَاهُ ، أَوْ أَنَّ قَاتِلَهُ الْكَلْبُ الْمَجْهُولُ ، فَإِنَّهُ لَا يُبَاحُ ، إِلَّا أَنْ يُدْرِكَ حَيًّا فَيَذْكُيَهُ . وَهَذَا قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ مُخَيْمِرَةَ<sup>(٣)</sup> ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مَخَالَفًا . وَالْأَصْلُ فِيهِ مَا رَوَى عِدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : أُرْسِلُ كَلْبِي فَأَجِدُ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ ؟ قَالَ : « لَا تَأْكُلْ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . وَفِي لَفْظٍ : « فَإِنْ وَجَدْتَ مَعَ كَلْبِكَ كَلْبًا آخَرَ ، فَحَشِيتَ أَنْ يَكُونَ أَخَذَهُ<sup>(٤)</sup> مَعَهُ<sup>(٥)</sup> » ، وَقَدْ قَتَلَهُ ، فَلَا تَأْكُلْهُ ، فَإِنَّكَ إِنَّمَا ذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَى كَلْبِكَ » . وَفِي لَفْظٍ : « فَإِنَّكَ لَا تُدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَ » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(٦)</sup> . وَلَا نَعْلَمُ شَكَّ فِي الْأَصْطِيَادِ الْمُبِيحِ ، فَوَجَبَ إِبْقَاءُ حُكْمِ التَّحْرِيمِ ، فَأَمَّا إِنْ عَلِمَ أَنَّ كَلْبَهُ الَّذِي قَتَلَ وَخَذَهُ ، أَوْ أَنَّ الْكَلْبَ الْآخَرَ مِمَّا يُبَاحُ صَيْدُهُ ، أُبَيِّحُ ؛ بِدَلَالَةِ تَعْلِيلِ تَحْرِيمِهِ : « فَإِنَّكَ إِنَّمَا سَمَّيْتَ عَلَى كَلْبِكَ ، وَلَمْ تُسَمِّ عَلَى الْآخَرِ » . وَقَوْلُهُ : « فَإِنَّكَ لَا تُدْرِي أَيُّهُمَا قَتَلَ » . وَلَا نَعْلَمُ يَشْكُ فِي الْمُبِيحِ ، فَلَمْ يَحْرُمْ ، كَمَا لَوْ كَانَ هُوَ أُرْسَلَ الْكَلْبَيْنِ وَسَمَّى . وَلَوْ جَهَلَ حَالَ الْكَلْبِ الْمُشَارِكِ لِكَلْبِهِ ، ثُمَّ انْكَشَفَ لَهُ أَنَّهُ مُسَمَّى عَلَيْهِ ، مُجْتَمِعَةً فِيهِ الشَّرَايِطُ ، حَلَّ الصَّيْدُ ، وَلَوْ اعْتَقَدَ حَلَّهُ لِجَهْلِهِ بِمُشَارَكَةِ الْآخَرِ لَهُ ، أَوْ لَا عَقْدَاقِهِ أَنَّهُ كَلْبٌ

(١) فِي م : « فَأَصَابَ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ م : .

(٣) أَبُو عُرْوَةَ الْقَاسِمُ بْنُ مُخَيْمِرَةَ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ ، نَزَلَ دِمَشْقَ ، تَابَعَ ثِقَةَ ، لَهُ أَحَادِيثُ ، تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بِدِمَشْقَ . سِيرَ أَعْلَامُ النَّبَلَاءِ ٢٠١/٥ - ٢٠٤ .

(٤) فِي النُّسَخِ : « أَخَذَ » .

(٥) فِي م : « مِنْهُ » .

(٦) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٢٥٧ .

مُسَمَّى عَلَيْهِ ، ثُمَّ بَانَ خِلَافُهُ <sup>(٧)</sup> ، حَرْمٌ ؛ لِأَنَّ حَقِيقَةَ الْإِبَاحَةِ وَالْتَّحْرِيمِ لَا تَتَغَيَّرُ بِاعْتِقَادِ <sup>(٨)</sup> خِلَافِهَا ، وَلَا الْجَهْلِ بِوُجُودِهَا .

**فصل :** وَإِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ ، وَأُرْسِلَ مَجُوسِيٌّ كَلْبُهُ ، فَقَتَلَا صَيْدًا ، لَمْ يَحِلَّ ؛ لِأَنَّ صَيْدَ الْمَجُوسِيِّ حَرَامٌ ، / فَإِذَا اجْتَمَعَ الْحَظَرُ وَالْإِبَاحَةُ ، غَلَبَ الْحَظَرُ ، كَالْمُتَوَلَّدِ بَيْنَ مَا يُؤْكَلُ وَمَا لَا يُؤْكَلُ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْحَظَرُ ، وَالْحِلُّ مَوْقُوفٌ عَلَى شَرْطٍ ، وَهُوَ تَذَكِّيَّةٌ مَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ الذَّكَاةِ ، أَوْ صَيْدُهُ الَّذِي حَصَلَتْ التَّذَكِّيَّةُ بِهِ ، وَلَمْ يَتَحَقَّقْ ذَلِكَ . وَكَذَلِكَ إِنْ رَمَاهُ بِسَهْمَيْهِمَا ، فَأَصَابَاهُ ، فَمَاتَ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَقَعَ سَهْمَاهُمَا فِيهِ دَفْعَةً وَاحِدَةً ، أَوْ يَقَعَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ قَدْ عَقَرَهُ عَقْرًا مُوَحِيًا ، مِثْلَ أَنْ ذَبَحَهُ ، أَوْ جَعَلَهُ فِي حُكْمِ الْمَذْبُوحِ ، ثُمَّ أَصَابَهُ الثَّانِي وَهُوَ غَيْرُ مُوَجٍّ <sup>(٩)</sup> ، فَيَكُونُ الْحُكْمُ لِلْأَوَّلِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ الْمُسْلِمَ ، أُبِيحَ ، وَإِنْ كَانَ الْمَجُوسِيَّ ، لَمْ يُبَيَّحْ . وَإِنْ كَانَ الثَّانِي مُوَحِيًا أَيْضًا ، فَقَالَ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا : الْحُكْمُ لِلْأَوَّلِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ الْإِبَاحَةَ حَصَلَتْ بِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مُوَجٍّ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِ الْخَرَقِيِّ أَنَّهُ لَا يُبَاحُ ؛ لِقَوْلِهِ : وَإِذَا ذَبَحَ فَأَتَى عَلَى الْمَقَاتِلِ ، فَلَمْ تَخْرُجِ الرُّوحُ حَتَّى وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ تُؤْكَلْ . وَلِأَنَّ الرُّوحَ خَرَجَتْ بِالْجَرَحَيْنِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ جَرَّحَاهُ مَعًا . وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِمُوَجٍّ ، وَالثَّانِي مُوَجٍّ <sup>(١٠)</sup> ، فَالْحُكْمُ لِلثَّانِي فِي الْحَظَرِ وَالْإِبَاحَةِ . وَإِنْ أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ وَالْمَجُوسِيُّ كَلْبًا وَاحِدًا ، فَقَتَلَ صَيْدًا ، لَمْ يُبَيَّحْ لِذَلِكَ ، وَكَذَلِكَ لَوْ أُرْسِلَهُ مُسْلِمَانِ <sup>(١١)</sup> وَسَمَّى أَحَدُهُمَا دُونَ <sup>(١٢)</sup> الْآخَرِ . وَكَذَلِكَ لَوْ أُرْسِلَ الْمُسْلِمُ كَلْبَيْنِ ، أَحَدُهُمَا مُعَلَّمٌ وَالْآخَرُ غَيْرُ مُعَلَّمٍ ، فَقَتَلَا صَيْدًا ، لَمْ يَحِلَّ . وَكَذَلِكَ إِنْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ الْمُعَلَّمُ ، فَاسْتَرْسَلَ مَعَهُ مُعَلَّمٌ آخَرُ بِنَفْسِهِ ، فَقَتَلَا الصَّيْدَ ، لَمْ يَحِلَّ ، فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ رَبِيعَةُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ،

(٧) فِي م : « بِخِلَافِهِ » .

(٨) فِي ب ، م : « بِاعْتِقَادِهِ » .

(٩) فِي ب ، م : « مَذْبُوحٌ » .

(١٠) عَلَى أَنَّ جُمْلَةَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ حَالٌ .

(١١) فِي م : « مُسْلِمًا » خَطَأً .

(١٢) فِي ب : « وَلَمْ يَسْمَ » .



وأصحابُ الرَّأْيِ . وقال الأوزاعيُّ : يَحِلُّ هُنَا . وَلَنَا ، أَنَّ إِرْسَالَ الْكَلْبِ عَلَى الصَّيْدِ شَرْطٌ <sup>(١٣)</sup> لِمَا بَيَّنَّاهُ ، وَلَمْ يُوجَدْ فِي أَحَدِهِمَا .

**فصل :** فَإِنْ أُرْسَلَ مُسْلِمٌ كَلْبَهُ ، وَأُرْسَلَ مَجُوسِيٌّ كَلْبَهُ ، فَرَدَّ كَلْبُ الْمَجُوسِيِّ الصَّيْدَ إِلَى كَلْبِ الْمُسْلِمِ ، فَقَتَلَهُ ، حَلَّ أَكْلُهُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يَحِلُّ ؛ لِأَنَّ كَلْبَ الْمَجُوسِيِّ عَاوَنَ فِي اصْطِيَادِهِ ، فَأُشْبِهَ إِذَا عَقَرَهُ . وَلَنَا ، أَنَّ جَارِحَةَ الْمُسْلِمِ انْفَرَدَتْ بِقَتْلِهِ ، فَأُبَيِّحُ ، كَمَا لَوْ رَمَى الْمَجُوسِيُّ سَهْمَهُ ، فَرَدَّ الصَّيْدَ ، فَأَصَابَهُ سَهْمُ مُسْلِمٍ <sup>(١٤)</sup> ، فَقَتَلَهُ ، أَوْ أَمْسَكَ مَجُوسِيٌّ شَاةً ، فَذَبَحَهَا مُسْلِمٌ . وَهَذَا يُطْلَقُ مَا قَالَهُ .

**فصل :** وَإِذَا صَادَ الْمَجُوسِيُّ بِكَلْبِ مُسْلِمٍ ، لَمْ يُبَيِّحْ صَيْدُهُ . فِي قَوْلِهِمْ جَمِيعًا . وَإِنْ صَادَ الْمُسْلِمُ ، بِكَلْبِ مَجُوسِيٍّ <sup>(١٥)</sup> ، فَقَتَلَ ، حَلَّ صَيْدُهُ . / وَهَذَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، وَالْحَكَمُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ <sup>(١٦)</sup> ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَعَنْ أَحْمَدَ : لَا يُبَاحُ . وَكَرِهَهُ جَابِرٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَالتَّحِيصِيُّ ، وَالثَّوْرِيُّ ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ ﴾ <sup>(١٧)</sup> . وَهَذَا لَمْ يُعْلَمْهُ . وَعَنْ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ كَرِهَ الصَّيْدَ بِكَلْبِ الْيَهُودِيِّ وَالنَّصْرَانِيِّ ، لِهَذِهِ الْآيَةِ . وَلَنَا ، أَنَّهُ آلَةٌ صَادِبُهَا الْمُسْلِمُ ، فَحَلَّ صَيْدُهُ ، كَالْقَوْسِ وَالسَّهْمِ . قَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ : هُوَ <sup>(١٨)</sup> بِمَنْزِلَةِ شَفَرَتِهِ . وَالْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى إِبَاحَةِ الصَّيْدِ بِمَا عَلَّمْنَاهُ وَمَا عَلَّمَهُ غَيْرُنَا ، فَهُوَ فِي مَعْنَاهُ ، فَيُثْبِتُ الْحُكْمَ بِالْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّ التَّعْلِيمَ إِنَّمَا أَثَّرَ فِي جَعْلِهِ آلَةً ، وَلَا تُشْتَرَطُ <sup>(١٩)</sup> الْأَهْلِيَّةُ فِي ذَلِكَ ، كَعَمَلِ

(١٣) فِي النِّسْخِ : « شَرْطًا » .

(١٤) فِي ١ ، ب : « الْمُسْلِمِ » .

(١٥) فِي م : « الْمَجُوسِي » .

(١٦) فِي إِزْيَادَةِ : « وَإِسْحَاقُ » .

(١٧) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٤ .

(١٨) فِي م : « هِيَ » .

(١٩) فِي م : « تَشْرَطُ » .

القَوْسِ والسَّهْمِ ، وَإِنَّمَا تُشْتَرَطُ فِيمَا أَقِيمَ مَقَامَ الذَّكَاةِ ، وَهُوَ إِرْسَالُ الْآلَةِ ، مِنَ الْكَلْبِ  
وَالسَّهْمِ ، وَقَدْ وَجَدَ الشَّرْطُ هُنَا .

**فصل :** إِذَا أُرْسِلَ جَمَاعَةٌ كِلَابًا ، وَسَمَّوْا ، فَوَجَدُوا الصَّيْدَ قَتِيلًا ، لَا يَدْرُونَ مَنْ قَتَلَهُ ،  
حَلَّ أَكْلُهُ . فَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي قَاتِلِهِ ، وَكَانَتِ الْكِلَابُ مُتَعَلِّقَةً بِهِ ، فَهُوَ بَيْنَهُمْ عَلَى السَّوَاءِ ؛ لِأَنَّ  
الْجَمِيعَ مُشْتَرِكَةٌ فِي إِمْسَاكِهِ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ كَانَ فِي أَيْدِي الصَّائِدِينَ <sup>(٢٠)</sup> أَوْ عَبِيدِهِمْ . وَإِنْ  
كَانَ الْبَعْضُ مُتَعَلِّقًا بِهِ دُونَ بَاقِيهَا ، فَهُوَ لِمَنْ كَلَبُهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ ، وَعَلَى مَنْ حَكَمْنَا لَهُ بِهِ الْيَمِينَ فِي  
الْمَسَائِلَتَيْنِ ؛ لِأَنَّ دَعْوَاهُ مُحْتَمِلَةٌ ، فَكَانَتِ الْيَمِينُ <sup>(٢١)</sup> عَلَيْهِ ، كَصَاحِبِ الْيَدِ . وَإِنْ كَانَ قَتِيلًا  
وَالْكِلَابُ نَاحِيَةً ، وَقَفَ الْأَمْرُ حَتَّى يَصْطَلِحُوا . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُقَرَّعَ بَيْنَهُمْ ، فَمَنْ قَرَعَ  
صَاحِبَهُ حَلَفَ ، وَكَانَ لَهُ . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ . وَقِيَاسًا <sup>(٢٢)</sup> عَلَى مَا لَوْ تَدَاعَا دَابَّةً فِي يَدِ  
غَيْرِهِمَا . وَعَلَى الْأَوَّلِ ، إِذَا خِيفَ فَسَادُهُ ، قَبْلَ اصْطِلَاحِهِمْ عَلَيْهِ ، بَاغُوهُ ، ثُمَّ اصْطَلَحُوا  
عَلَى ثَمَنِهِ .

١٧٠٨ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا سَمِيَ ، وَرَمَى صَيْدًا ، فَأَصَابَ <sup>(١)</sup> ، غَيْرُهُ ، جَازَ  
أَكْلُهُ )

وَجُمْلَةٌ ذَلِكَ <sup>(٢)</sup> الْأَمْرُ ، أَنَّ الصَّيْدَ بِالسَّهْمِ وَكُلِّ مُحَدَّدٍ جَائِزٍ ، بِإِلْخِلَافٍ ، وَهُوَ دَاخِلٌ  
فِي مُطْلَقِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَاصْطَادُوا ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « فَمَا صِيدَتْ بِقَوْسِكَ ،  
وَذَكَرْتَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ ، فَكُلْ » <sup>(٤)</sup> . وَعَنْ أَبِي قَتَادَةَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَرَأَى  
حِمَارًا وَحَشِيًّا ، فَاسْتَوَى عَلَى فَرَسِهِ ، وَأَخَذَ رُمْحَهُ ، ثُمَّ شَدَّ عَلَى الْحِمَارِ فَقَتَلَهُ ، فَلَمَّا أَدْرَكُوا  
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا هِيَ طُعْمَةٌ أَطْعَمَكُمُوهَا اللَّهُ » . مُتَّفَقٌ

(٢٠) فِي الْأَصْلِ ، م : « الصَّيَادِينَ » .

(٢١) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، ب ، م .

(٢٢) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ : أ ، ب ، م .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « فَأَصَابَتْ » .

(٢) سَقَطَ مِنْ : أ .

(٣) سُورَةُ الْمَائِدَةِ ٢ .

(٤) تَقْدِيمُ تَحْرِيجِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٢٥٦ .



١١٠/١٠ ظ عليه<sup>(٥)</sup> . ويعتبر فيه / من الشروط ما ذكرنا في الجارج ، ألا التعليم . وتعتبر التسمية عند إرسال السهم ، والطعن إن كان برمح ، والضرب إن كان مما يضرب ؛ لأنه الفعل الصادر منه . وإن تقدمت التسمية بزمن يسير ، جاز ، كما ذكرنا في النية في العبادات . ويعتبر أن يقصد الصيد ، فلورمى هدفاً فأصاب صيداً ، أو قصد رمى إنساناً أو حجراً ، أو<sup>(٦)</sup> رمى عبثاً غير قاصد صيداً فقتله ، لم يحل . وإن قصد صيداً ، فأصابه وغيره ، حلاً جميعاً ، والجارج في هذا بمنزلة السهم . نص أحمد على هذه المسائل . وهو قول الثوري ، وقائدة ، وأبي حنيفة ، والشافعي ، إلا أن الشافعي قال : إذا أرسل الكلب على صيد ، فأخذ آخر في طريقه ، حل ، وإن عدا<sup>(٧)</sup> عن طريقه إليه ، ففيه وجهان<sup>(٨)</sup> . وقال مالك : إذا أرسل كلبه على صيد<sup>(٩)</sup> بعينه ، فأخذ غيره ، لم يبيح ؛ لأنه لم يقصد صيده ، إلا أن يرسله على صيود كبار ، فتفرق عن صغار ، فإنها تباح إذا أخذها . ولنا ، عموم قوله تعالى : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾<sup>(١٠)</sup> . وقوله عليه السلام : « إذا أرسلت كلبك ، وذكرت اسم الله عليه ، فكل مما أمسك عليك »<sup>(١١)</sup> . وقول النبي ﷺ : « كل ما ردت عليك قوسك »<sup>(١٢)</sup> . ولأنه أرسل آلة الصيد على صيد ، فحل ما صاده ،

(٥) تقدم تخريجه ، في : ١٣٢/٥ . ويضاف إليه لما هنا : وأخرجه البخاري ، في : باب ما قيل في الرماح ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب ما جاء في الصيد ، وباب الصيد على الجبال ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٤٩/٤ ، ١١٥/٧ ، ١١٦ . والترمذي ، في : باب ما جاء في أكل الصيد للمحرم ، من أبواب الحج . عارضة الأخوذي ٧٦/٤ . والنسائي ، في : باب ما يجوز أكله من الصيد ، من كتاب المناسك . المجتبى ١٤٢/٥ ، ١٤٣ . والدارمي ، في : باب أكل لحم الصيد للمحرم ... ، من كتاب المناسك . سنن الدارمي ٣٨/٢ ، ٣٩ . والإمام مالك ، في : باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ، من كتاب الحج . الموطأ ٣٥٠/١ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠١/٥ .

(٦) سقط من : م .

(٧) في م : « عدل » .

(٨) في م : « روايتان » .

(٩) في م : « صيده » .

(١٠) سورة المائدة ٤ .

(١١) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

(١٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء ما يؤكل من صيد الكلب وما لا يؤكل ، من أبواب الصيد . عارضة الأخوذي ٢٥٢/٦ . وابن ماجه ، في : باب صيد القوس ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٨٤/٢ ، ١٩٣/٤ ، ١٩٥ ، ٣٨٨/٥ .

كألو أرسلها على كبار فتفرقت عن صيغار فأخذها ، على مالِك ، أو كألو أخذ صيِّداً في طريقه ، على الشافعي . ولأنه لا يمكن تعليم الجارح اضطياً واحداً بعينه دون واحد ، فسقط اعتباره ، فأما إن أرسل سهمه أو الجارح ، ولا يرى صيِّداً ، ولا يعلمه ، فصاد ، لم يحل صيِّده ؛ لأنه لم يقصد صيِّداً ، ولأن<sup>(١٣)</sup> القصد لا يتحقق لما لا يعلمه . وهذا قال الشافعي في الكلب . وقال الحسن ، ومعاوية بن قرة : يأكله ؛ لعموم الآية والخبر ، ولأنه قصد الصيِّد ، فحل له ما صاده ، كألو رآه . ولنا ، أن قصد الصيِّد شرط ، ولا يصح القصد<sup>(١٤)</sup> مع عدم العلم ، فأشبهه ما لو لم يقصد الصيِّد .

**فصل :** وإن رأى سواداً ، أو سمع حساً ، فظنه آدمياً ، أو بهيمة ، أو حجراً ، فرماه فقتله ، فإذا هو صيِّد ، لم يُبَح . وبهذا قال مالِك ، ومحمد بن الحسن . وقال أبو حنيفة : يُباح . وقال الشافعي : يُباح إن كان المرسل سهماً ، ولا يباح إن كان جارحاً . واحتج من أباحه بعموم الآية والخبر ، ولأنه قصد الاضطياً ، وسمى فأشبهه ما لو علمه صيِّداً . ولنا ، أنه لم يقصد الصيِّد ، فلم يُبَح ، كألو رمى هدفاً فأصاب صيِّداً ، وكألو الجارح عند / ١١١/١٠ و الشافعي . وإن ظنه كلباً أو خنزيراً ، لم يُبَح ؛ لذلك . وقال محمد بن الحسن : يُباح ؛ لأنه ممّا يباح قتله . ولنا ، ما تقدم . فأما إن ظنه صيِّداً ، حل ؛ لأنه ظن وجود الصيِّد ، أشبه ما لو رآه . وإن شك هل هو صيِّد أو لا ؟ أو غلب على ظنه أنه ليس بصيِّد ، لم يُبَح ؛ لأن صحة القصد تنبني على العلم ، ولم يوجد ذلك . وإن رمى حجراً يظنه صيِّداً ، فقتل صيِّداً ، فقال أبو الخطاب : لا يُباح ؛ لأنه لم يقصد صيِّداً على الحقيقة . ويحتمل أن يُباح ؛ لأن صحة القصد تنبني على الظن ، وقد وجد ، فصَحَّ قصده ، فينبغي أن يحل صيِّده .

١٧٠٩ - مسألة : قال : ( وإذا رماه ، فغاب عن عينه ، فوجد ميتاً ، وسهمه فيه ، ولا أثر به غيره ، حل<sup>(١)</sup> أكله )

هذا<sup>(٢)</sup> المشهور عن أحمد ، وكذلك لو أرسل كلبه على صيِّد ، فغاب عن عينه ، ثم

(١٣) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٤) في م : « العقد » تحريف .

(١) في ١ : « جاز » .

(٢) في م زيادة : « هو » .



وَجَدَهُ مَيِّتًا ، وَمَعَهُ كَلْبُهُ ، حَلَّ . وَهَذَا قَوْلُ الْحَسَنِ ، وَقَتَادَةَ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، إِنَّ غَابَ نَهَارًا ، فَلَا بَأْسَ ، وَإِنْ غَابَ لَيْلًا ، لَمْ يَأْكُلْهُ . وَعَنْ مَالِكٍ كَالرَّوَابِئِينَ . وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ غَابَ مُدَّةً طَوِيلَةً ، لَمْ يُبَيِّحْ ، وَإِنْ كَانَتْ يَسِيرَةً ، أُبَيِّحُ ؛ لِأَنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنْ غَابَ يَوْمًا ؟ قَالَ : يَوْمٌ كَثِيرٌ . وَوَجْهُ ذَلِكَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِذَا رَمَيْتَ فَأَقْعَصْتَ <sup>(٣)</sup> ، فَكُلْ ، وَإِنْ رَمَيْتَ فَوَجَدْتَ فِيهِ سَهْمَكَ مِنْ يَوْمِكَ أَوْ لَيْلَتِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ بَاتَ عَنْكَ لَيْلَةٌ ، فَلَا تَأْكُلْ ؛ فَإِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا حَدَثَ فِيهِ <sup>(٤)</sup> بَعْدَ ذَلِكَ . وَكَرِهَ عَطَاءٌ وَالثَّوْرِيُّ أَكْلَ مَا غَابَ . وَعَنْ أَحْمَدَ مِثْلَ ذَلِكَ . وَلِلشَّافِعِيِّ فِيهِ قَوْلَانِ ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ قَالَ : كُلْ مَا أَصْمَيْتَ ، وَمَا أَتْمَيْتَ فَلَا تَأْكُلْ <sup>(٥)</sup> . قَالَ الْحَكَمُ : الْإِصْمَاءُ : الْإِقْعَاصُ . يَعْنِي أَنَّهُ يَمُوتُ فِي الْحَالِ . وَالْإِثْمَاءُ أَنْ يَغِيبَ عَنْكَ . يَعْنِي أَنَّهُ لَا يَمُوتُ فِي الْحَالِ . قَالَ الشَّاعِرُ <sup>(٦)</sup> :

فَهُوَ لَا تَنْمِي رَمِيَّتُهُ مَالَهُ لَا عُدَّ مِنْ نَفْسِهِ

وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : يُبَاحُ إِنْ لَمْ يَكُنْ تَرَكَ طَلَبَهُ ، وَإِنْ تَشَاغَلَ عَنْهُ ثُمَّ وَجَدَهُ ، لَمْ يُبَيِّحْ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عِدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . وَتَّفَقَّ عَلَيْهِ <sup>(٧)</sup> . وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَفْتِنِي فِي سَهْمِي . قَالَ : « مَا رَدَّ عَلَيْكَ سَهْمُكَ ، فَكُلْ » . قَالَ : وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنِّي ؟ قَالَ : « وَإِنْ تَغَيَّبَ عَنْكَ ، مَا لَمْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرًا غَيْرَ سَهْمِكَ ، أَوْ

(٣) في ١ ، ب : « فأقصعت » .

(٤-٤) في ب : « بعدك » .

(٥) أخرجه البيهقي ، في : باب الإرسال على الصيد يتوارى عنك ... ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٤١/٩ .

(٦) هو امرؤ القيس ، والبيت في ديوانه ١٢٥ .

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب الصيد إذا غاب عنه يومين أو ثلاثة ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٣/٧ . ومسلم ، في : باب الصيد بالكلاب المعلمة ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣١/٣ . كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في من يرمى الصيد فيجده ميتا في الماء ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٥٧/٦ . والنسائي ، في : باب في الذي يرمى الصيد فيقع في الماء ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٦٩/٧ ، ١٧٠ .

تَجِدُهُ قَدَصَلَ<sup>(٨)</sup> . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup> . وَعَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَأَذْرَكْتَهُ بَعْدَ ثَلَاثِ وَسَهْمِكَ فِيهِ ، فَكُلْهُ ، مَا لَمْ يَنْتِنِ »<sup>(١٠)</sup> . وَلَأنَّ جَرْحَهُ بِسَهْمِهِ سَبَبُ إِبَاحَتِهِ ، وَقَدْ وَجَدَ يَقِينًا ، وَالْمُعَارِضُ لَهُ مَشْكُوكٌ فِيهِ ، فَلَا تَزُولُ عَنْ / اليَقِينِ ١١١/١٠ ظ بِالشَّكِّ ، وَلَأنَّهُ وَجَدَهُ وَسَهْمُهُ فِيهِ ، وَلَمْ يَجِدْ بِهِ أَثَرَ<sup>(١١)</sup> آخَرَ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ لَمْ يَتْرُكْ طَلَبَهُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ، أَوْ كَمَا لَوْ غَابَ نَهَارًا ، أَوْ مُدَّةً يَسِيرَةً ، أَوْ كَمَا لَوْ لَمْ يَغِبْ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي حِلِّهِ شَرْطَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ يَجِدَ سَهْمَهُ فِيهِ ، أَوْ أَثَرَهُ وَيَعْلَمَ أَنَّهُ أَثَرُ سَهْمِهِ ، لِأنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ ، فَهُوَ شَاكٌّ فِي وُجُودِ الْمُبِيحِ ، فَلَا يَثْبُتُ بِالشَّكِّ . وَالثَّانِي ، أَنْ لَا يَجِدْ بِهِ أَثَرًا غَيْرَ<sup>(١٢)</sup> أَثَرِ سَهْمِهِ<sup>(١٣)</sup> ، مِمَّا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ قَتَلَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا لَمْ تَجِدْ فِيهِ أَثَرًا<sup>(١٤)</sup> غَيْرَ سَهْمِكَ » وَفِي لَفْظٍ : « وَإِنْ وَجَدْتَ فِيهِ أَثَرًا<sup>(١٥)</sup> غَيْرَ سَهْمِكَ ، فَلَا تَأْكُلْهُ ، فَإِنَّكَ<sup>(١٦)</sup> لَا تَدْرِي ، أَقَتَلْتَهُ أَنْتَ أَوْ غَيْرُكَ » . رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِيُّ<sup>(١٧)</sup> . وَفِي لَفْظٍ : « إِذَا وَجَدْتَ فِيهِ<sup>(١٨)</sup> سَهْمَكَ ، وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ سَبْعَ ، فَكُلْ مِنْهُ » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ<sup>(١٩)</sup> ، وَفِي حَدِيثٍ عَدِيٍّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَإِنْ رَمَيْتَ الصَّيْدَ ، فَوَجَدْتَهُ بَعْدَ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ ، لَيْسَ بِهِ إِلَّا أَثَرُ

(٨) في ١ ، ب : « ضل » . وصل اللحم : أُنْتِنَ . وضل : غاب ومات .

(٩) في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٩/٢ ، ١٠٠ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الرخصة في ثمن كلب الصيد ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٦٨/٧ .

(١٠) أخرجه مسلم ، في : باب إذا غاب عنه الصيد ثم وجدته ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٢/٣ . وأبو داود ، في : باب في اتباع الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ١٠٠/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٤/٤ .

(١١) في ١ : « أثر » .

(١٢-١٣) في م : « سهه » . خطأ .

(١٣) في ١ ، ب : « أثر » .

(١٤) في ١ : « أثر » .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في : كتاب الصيد والذبائح والأطعمة ... . سنن الدارقطني ٢٩٤/٤ .

(١٧) سقط من : الأصل ، ١ ، ب .

(١٨) في : باب الذي يرمى الصيد فيغيب عنه ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٠/٧ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في الرجل يرمى الصيد فيغيب عنه ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى

٢٥٦/٦ .



سَهْمِكَ ، فَكُلْ ، وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :  
« وَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ ، فَلَا تَأْكُلْ » . وَلَئِنَّهُ إِذَا وَجِدَ<sup>(١٩)</sup> بِهِ أَثَرَ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ قَدْ  
قَتَلَهُ ، فَقَدْ تَحَقَّقَ الْمُعَارِضُ ، فَلَمْ يُبَيِّنْ ، كَمَا لَوْ وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا سِوَاهُ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ الْأَثَرُ  
مِمَّا لَا يَقْتُلُ مِثْلَهُ ، مِثْلَ أَكْلِ حَيَوَانٍ ضَعِيفٍ ، كَالسِّنَّورِ وَالثَّعْلَبِ ، مِنْ حَيَوَانٍ قَوِيٍّ ، فَهُوَ  
مُبَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ هَذَا لَمْ يَقْتُلْهُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ تَهَشَّمَ مِنْ وَقَعْتِهِ .

١٧١٠ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا رَمَاهُ ، فَوَقَعَ فِي مَاءٍ ، أَوْ تَرَدَّى مِنْ جَبَلٍ ، لَمْ  
يُؤْكَلْ )

يَعْنِي وَقَعَ فِي مَاءٍ يَقْتُلُهُ<sup>(١)</sup> مِثْلُهُ ، أَوْ تَرَدَّى تَرَدُّيًّا يَقْتُلُهُ مِثْلُهُ . وَلَا فَرْقَ فِي قَوْلِ الْخِرَقِيِّ بَيْنَ  
كَوْنِ الْجِرَاحَةِ مُوَحِيَّةً أَوْ غَيْرَ مُوَحِيَّةٍ . هَذَا الْمَشْهُورُ عَنْ أَحْمَدَ ، وَظَاهِرُ قَوْلِ ابْنِ مَسْعُودَ ،  
وَعَطَاءٍ ، وَرَبِيعَةَ ، وَإِسْحَاقَ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ . وَأَكْثَرُ أَصْحَابِنَا الْمُتَأَخِّرِينَ<sup>(٢)</sup> يَقُولُونَ :  
إِنْ كَانَتْ الْجِرَاحَةُ مُوَحِيَّةً ، مِثْلَ إِنْ ذَبَحَهُ أَوْ أَبَانَ حَشَوَتَهُ ، لَمْ يَضُرَّ وَقُوعُهُ فِي الْمَاءِ وَلَا  
تَرَدُّيهِ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ، وَمَالِكٍ ، وَاللَّيْثِ ، وَقَتَادَةَ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ؛ لِأَنَّ هَذَا صَارَ فِي حُكْمِ  
الْمَيْتِ بِالذَّبْحِ ، فَلَا يُؤَثِّرُ فِيهِ مَا أَصَابَهُ . وَوَجْهُ الْأَوَّلِ ، قَوْلُهُ : « وَإِنْ وَقَعَ فِي الْمَاءِ ، فَلَا  
تَأْكُلْ »<sup>(٣)</sup> . وَلَئِنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ الْمَاءَ أَعَانَ عَلَى خُرُوجِ رُوحِهِ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ كَانَتْ  
الْجِرَاحَةُ غَيْرَ مُوَحِيَّةٍ ، وَلَا خِلَافَ فِي تَحْرِيمِهِ إِذَا كَانَتْ الْجِرَاحَةُ غَيْرَ مُوَحِيَّةٍ . وَلَوْ وَقَعَ  
الْحَيَوَانُ فِي الْمَاءِ عَلَى وَجْهِ لَا يَقْتُلُهُ ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ رَأْسُهُ خَارِجًا مِنَ الْمَاءِ ، أَوْ يَكُونَ مِنْ طَيْرِ الْمَاءِ  
الَّذِي لَا يَقْتُلُهُ الْمَاءُ ، أَوْ كَانَ التَّرَدُّيُّ لَا يَقْتُلُ مِثْلَ ذَلِكَ الْحَيَوَانِ ، فَلَا خِلَافَ فِي إِبَاحَتِهِ ؛  
لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « فَإِنْ وَجَدْتَهُ غَرِيقًا فِي الْمَاءِ فَلَا تَأْكُلْهُ » / وَلِأَنَّ الْوُقُوعَ فِي الْمَاءِ وَالتَّرَدُّيَّ  
إِنَّمَا حُرِّمَ خَشْيَةَ أَنْ يَكُونَ قَاتِلًا أَوْ مُعِينًا عَلَى الْقَتْلِ ، وَهَذَا مُنْتَفٍ فِيمَا ذَكَرْنَاهُ .

١١٢/١٠

فصل : فَإِنْ رَمَى طَائِرًا فِي الْهَوَاءِ ، أَوْ عَلَى شَجَرَةٍ ، أَوْ جَبَلٍ ، فَوَقَعَ إِلَى الْأَرْضِ ،

(١٩) فِي م : « كَانَ » .

(١) فِي أ : « يَقْتُلُ » .

(٢) فِي ب : « الْمُتَأَخِّرُونَ » .

(٣) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٢٧٦ .

فمات ، حل . وبه قال الشافعي ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . وقال مالك : لا يحل ، إلا أن تكون الجراحة موحية ، أو يموت قبل سقوطه ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَالْمُتَرَدِّيةُ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ولأنه اجتمع المبيح والحاضر ، فغلب الحظر ، كالمو غرق . ولنا ، أنه صيد سقط بالإصابة سقوطاً لا يمكن الاحتراز عن سقوطه عليه ، فوجب أن يحل ، كالمو أصاب الصيد فوقه على جنبه . ويخالف ما ذكره ، فإن الماء يمكن التحرز منه ، وهو قاتل ، بخلاف الأرض .

١٧١١ - مسألة : قال : ( وإذا رمى صيداً ، فقتل جماعة ، فكله حلال )

قد سبق شرح هذه المسألة ، فيما إذا رمى صيداً فأصاب غيره <sup>(١)</sup> .

**فصل :** قال أحمد : لا بأس بصيد الليل . فقيل له : فقول <sup>(٢)</sup> النبي ﷺ : « أقرؤا الطير على مكنايتها <sup>(٣)</sup> » <sup>(٤)</sup> . فقال : هذا كان أحدهم <sup>(٥)</sup> يريد الأمر ، فيشير الطير حتى يتفاءل ، إن كان عن يمينه قال كذا ، وإن كان <sup>(٦)</sup> عن يساره قال كذا ، فقال النبي ﷺ : « أقرؤوا الطير على مكنايتها <sup>(٣)</sup> » . وروى له عن ابن عباس أن <sup>(٧)</sup> النبي ﷺ قال : « لا تطرقوا الطير في أوكارها ؛ فإن الليل لها أمان <sup>(٨)</sup> » . فقال : هذا ليس بشيء ، يرويه فراء ابن السائب ، وليس بشيء ، ورواه عنه حفص بن عمر ، ولا أعرفه . قال يزيد بن هارون : ما علمت أن أحداً كره صيد الليل . وقال يحيى بن معين : ليس به بأس . وسئل <sup>(٩)</sup> : هل يكره للرجل صيد الفراج الصغار ، مثل الورشان <sup>(١٠)</sup> وغيره ؟ يعني من أوكارها . فلم يكرهه .

(٤) سورة المائدة ٣ .

(١) في صفحة ٢٧٣ .

(٢) في م : « قول » .

(٣) في م : « وكنايتها » .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في العقيقة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨١/٦ .

(٥) في الأصل ، م : « أحدكم » .

(٦) في ١ ، ب ، م : « جاء » .

(٧) في الأصل : « عن » .

(٨) أخرجه الطبراني في : المعجم الكبير ١٤٢/٣ .

(٩) سقط من : ١ .

(١٠) الورشان : طائر مثل الحمام ، أكبر قليلاً منه .



١٧١٢ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا رَمَى صَيْدًا ، فَأَبَانَ مِنْهُ غُضُّوًا ، لَمْ يَأْكُلْ <sup>(١)</sup> ) مَا أَبَانَ <sup>(٢)</sup> مِنْهُ ، وَيَأْكُلْ <sup>(٣)</sup> مَا سِوَاهُ ، فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ ، وَالْأُخْرَى يَأْكُلُهُ وَمَا أَبَانَ مِنْهُ ) وَجَمَلْتُهُ أَنَّهُ إِذَا رَمَى صَيْدًا ، أَوْ ضَرَبَهُ ، فَأَبَانَ بَعْضُهُ ، لَمْ يَحُلْ مِنْ أَحْوَالِ ثَلَاثَةٍ ؛ أَحَدُهَا ، أَنْ يَقْطَعَهُ قِطْعَتَيْنِ ، أَوْ يَقْطَعَ رَأْسَهُ ، فَهَذَا جَمِيعُهُ خِلَافٌ ، سِوَاهُ كَانَتِ الْقِطْعَتَانِ مُتَسَاوِيَتَيْنِ أَوْ مُتَفَاوِتَتَيْنِ . وَهَذَا قَالِ الشَّافِعِيُّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عِكْرِمَةَ ، وَالنَّخَعِيِّ ، وَقَتَادَةَ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : إِنْ كَانَتَا مُتَسَاوِيَتَيْنِ ، أَوِ اتَّيَتْهُمَا مَعَ الرَّأْسِ أَقْلٌ ، حَلَّتَا ، وَإِنْ كَانَتِ الْآخَرَى أَقْلًا ، لَمْ يَحُلْ ، وَحَلَّ الرَّأْسُ وَمَا مَعَهُ ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « مَا أَبَانَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ » <sup>(٤)</sup> . وَلَنَا ، / أَنَّهُ جُزْءٌ لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ مَعَ فَقْدِهِ ، فَأَبِيحُ ، كَمَا لَوْ تَسَاوَتِ الْقِطْعَتَانِ . الْحَالُ الثَّانِي ، أَنْ يَبِينَ مِنْهُ غُضُّوًا ، وَتَبْقَى فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَالْبَائِنُ مُحَرَّمٌ <sup>(٥)</sup> بِكُلِّ حَالٍ ، سِوَاهُ بَقِيَ الْحَيَوَانُ حَيًّا ، أَوْ أَدْرَكَهُ فَذَكَاهُ ، أَوْ رَمَاهُ بِسَهْمٍ آخَرَ فَقَتَلَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ إِنْ ذَكَاهُ حَلَّ بِكُلِّ حَالٍ دُونَ مَا أَبَانَ مِنْهُ . وَإِنْ ضَرَبَهُ فِي غَيْرِ مَذْبَحِهِ فَقَتَلَهُ ، نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَثْبَتَهُ بِالضَّرْبَةِ الْأُولَى ، حَلَّ ، دُونَ مَا أَبَانَ مِنْهُ ، وَإِنْ كَانَ أَثْبَتَهُ ، لَمْ يَحُلْ شَيْءٌ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذِكَاةَ الْمُقْدُورِ عَلَيْهِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ . الْحَالُ الثَّلَاثُ ، أَبَانَ مِنْهُ غُضُّوًا ، وَلَمْ تَبْقَ فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَهَذِهِ الَّتِي ذَكَرَ الْخِرَقِيُّ فِيهَا رِوَايَتَيْنِ ؛ أَشْهَرُهُمَا عَنْ أَحْمَدَ ، إِبَاحُهُمَا . قَالَ أَحْمَدُ : إِنَّمَا حَدِيثُ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا قَطَعْتَ مِنَ الْحَيِّ مَيْتَةً » . إِذَا قُطِعَتْ وَهِيَ حَيَّةٌ ، تَمْشِي وَتَذْهَبُ . أَمَّا إِذَا كَانَتِ الْبَيْتُوتَةُ وَالْمَوْتُ جَمِيعًا ، أَوْ بَعْدَهُ بِقَلِيلٍ ، إِذَا كَانَ فِي عِلَاجِ الْمَوْتِ ، فَلَا بَأْسَ بِهِ ، إِلَّا تَرَى الَّذِي يُذْبَحُ رُبَّمَا مَكَثَ سَاعَةً ، وَرُبَّمَا مَشَى حَتَّى يَمُوتَ ! وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَطَاءٍ ، وَالْحَسَنِ . وَقَالَ قَتَادَةُ ، وَإِبْرَاهِيمُ ، وَعِكْرِمَةُ : إِنْ وَقَعَا مَعًا أَكْلَهُمَا ، وَإِنْ مَشَى بَعْدَ قِطْعِ الْغُضُّوَا أَكَلَهُ ، وَلَمْ يَأْكُلِ الْغُضُّوَا . وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَّةُ ، لَا يُبَاحُ مَا أَبَانَ <sup>(٦)</sup> مِنْهُ . وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَبَانَ مِنْ حَيٍّ فَهُوَ مَيْتٌ » .

١١٢/١٠ ظ

(١) فِي ب ، م : « يَأْكُلُ » .

(٢) فِي م : « أَبَانَ » .

(٣) فِي م : « وَيَأْكُلُ » .

(٤) تَقْدِيمُ تَخْرِيجِهِ ، فِي : ٩٩/١ .

(٥) فِي ب : « يَحْرَمُ » .

(٦) فِي أ ، ب ، م : « أَبَانَ » .

مَيِّتٌ . ولأنَّ هذه البيئونة لا تمنع بقاء الحيوان في العادة ، فلم يُسَخَّ أكل البائِن ، كما لو<sup>(٧)</sup> أذركه الصياد وفيه حياة مُستَقَرَّة . والأولى المشهورة ؛ لأنَّ ما كان ذكاة لبعض الحيوان ، كان ذكاة لجميعه ، كما لو قدَّه نصفين ، والخبر يقتضي أن يكون الباقي حيًّا ، حتى يكون المنفصل منه ميِّتًا ، وكذا نقول . قال أبو الخطاب : فإن بقي مُعلَّقًا بجِلده ، حلَّ ، رواية واحدة .

**فصل :** قال أحمد : حدَّثنا هُشَيْمٌ ، عن منصور ، عن الحسن ، أنَّه كان لا يرى بالطريفة بأسًا ، كان المسلمون يفعلون ذلك في مغازيهم ، وما زال الناس<sup>(٨)</sup> يفعلون ذلك<sup>(٩)</sup> في مغازيهم . واستحسنه أبو عبد الله . قال : والطريفة الصيد يقع بين القوم ، فيقطع دأمنه بسيفه قطعةً ، ويقطع الآخر أيضًا ، حتى يؤثى عليه وهو حيٌّ . قال : وليس هو عندى إلا أن الصيد يقع بينهم ، لا يقدرون على ذكاته ، فيأخذونه قطعًا .

### ١٧١٣ - مسألة ؛ قال : ( وَكَذَلِكَ إِذَا نَصَبَ الْمَنَاجِلَ لِلصَّيْدِ )

وجملته أنَّه إذا نصب المناجل<sup>(١)</sup> للصيد<sup>(٢)</sup> ، وسَمَّى عليها<sup>(٣)</sup> ، فعقرت صيِّداً ، أو قتلته ، حلَّ . فإن بان / منه عضو ، فحكمه حكم البائِن بضربة الصَّائِد . روى نحو ذلك عن ابن عمر . وهو قول الحسن ، وقناة . وقال الشافعي : لا يباح بحال ؛ لأنَّه لم يُذَكَّه<sup>(٤)</sup> أحد ، وإنما قتل المناجل بنفسها ، ولم يوجد من الصَّائِد إلا السبب ، فجرى ذلك مجرى مَنْ نَصَبَ سِكِّينًا ، فذبحت شاةً ، ولأنَّه لو رمى سهمًا وهو لا يرى صيِّداً ، فقتل صيِّداً ، لم يحل ، فهذا أولى . ولنا ، قول النبي ﷺ : « كُلْ مَا رَدَّتْ عَلَيْكَ يَدُكَ »<sup>(٥)</sup> . ولأنَّه قتل

(٧) في ب ، م زيادة : « لم » .

(٨-٨) في م : « يفعلونه » .

(١) سقط من : الأصل ، ا ، ب .

(٢-٢) سقط من : م .

(٣) في الأصل : « يدركه » .

(٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في الصيد ، من كتاب الصيد . سنن أبي داود ٩٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند

١٩٥/٤ .

الصَّيْدَ بِحَدِيدَةٍ عَلَى الْوَجْهِ الْمُعْتَادِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ رَمَاهُ بِهَا ، وَلَئِنَّهُ قَصَدَ قَتْلَ الصَّيْدِ بِمَالِهِ حَدَّ جَرَتْ الْعَادَةُ بِالصَّيْدِ بِهِ ، أَشْبَهَ مَا ذَكَرْنَا ، وَالسَّبَبُ جَرَى مَجْرَى الْمُبَاشَرَةِ فِي الضَّمَانِ ، فَكَذَلِكَ فِي إِبَاحَةِ الصَّيْدِ ، وَفَارَقَ مَا إِذَا نَصَبَ سِكِّينًا ؛ فَإِنَّ الْعَادَةَ لَمْ تَجْرِ بِالصَّيْدِ بِهَا ، وَإِذَا رَمَى سَهْمًا ، وَلَمْ يَرِ صَيْدًا ، فَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُعْتَادٍ ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُصِيبُ صَيْدًا ، فَلَمْ يَصِحَّ قَصْدُهُ ، وَهَذَا بِخِلَافِهِ .

**فصل :** فَأَمَّا مَا قَتَلْتَهُ الشَّبَكَةَ أَوْ الْحَبْلَ <sup>(٥)</sup> ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ . لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا ، إِلَّا عَنِ الْحَسَنِ ، أَنَّهُ يُبَاحُ مَا قَتَلَهُ الْحَبْلُ إِذَا سَمِيَ ، فَدَخَلَ فِيهِ وَجَرَحَهُ . وَهَذَا قَوْلُ شَاذٍّ ، يُخَالِفُ عَوَامَّ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَلَئِنَّهُ قَتَلَهُ <sup>(٦)</sup> بِمَا لَيْسَ لَهُ حَدٌّ ، أَشْبَهَ مَا لَوْ قَتَلَهُ بِالْبُنْدُقِ .

١٧١٤ — مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا صَادَ بِالْمِعْرَاضِ ، أَكَلَ مَا قَتَلَ بِحَدِّهِ ، وَلَمْ <sup>(١)</sup> يَأْكُلْ مَا قَتَلَ بِعَرَضِهِ )

المِعْرَاضُ : عَوْذٌ مُحَدَّدٌ <sup>(٢)</sup> ، وَرُبَّمَا جُعِلَ فِي رَأْسِهِ حَدِيدَةٌ . قَالَ أَحْمَدُ : الْمِعْرَاضُ يُشَبَّهُ السَّهْمَ ، يُحْدَفُ بِهِ الصَّيْدُ ، فَرُبَّمَا أَصَابَ الصَّيْدَ بِحَدِّهِ ، فَخَرَقَ وَقَتَلَ ، فَيُبَاحُ ، وَرُبَّمَا أَصَابَ بِعَرَضِهِ ، فَقَتَلَ بِثِقَلِهِ ، فَيَكُونُ مَوْقُودًا ، فَلَا يُبَاحُ . وَهَذَا قَوْلُ عَلِيٍّ وَسَلْمَانَ <sup>(٣)</sup> ، وَعَمَّارٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ . وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالْحَكَمُ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ ، وَأَهْلُ الشَّامِ : يُبَاحُ مَا قَتَلَهُ بِحَدِّهِ وَعَرَضِهِ . وَقَالَ ابْنُ عَمَرَ : مَا رَمَى مِنَ الصَّيْدِ بِجُلَاهِقٍ أَوْ مِعْرَاضٍ ، فَهُوَ مِنَ الْمَوْقُودَةِ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عِدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ، قَالَ : سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صَيْدِ الْمِعْرَاضِ ، فَقَالَ : « مَا خَرَقَ فَكُلْ ، وَمَا قَتَلَ بِعَرَضِهِ فَهُوَ وَقِيدٌ ، فَلَا

(٥) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « وَالْحَبْلُ » .

(٦) فِي الْأَصْلِ ، أ : « قَتَلَ » .

(١) فِي م : « وَلَا » .

(٢) فِي ب : « مَحْدُودٌ » .

(٣) فِي م : « وَعُثْمَانُ » .



تَأْكُلُ»<sup>(٤)</sup> مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup> . وهذا نص ، ولأن ما قَتَلَهُ بِحَدِّهِ بِمَنْزِلَةِ مَا طَعَنَهُ بِرُمَحِهِ ، أَوْ رَمَاهُ بِسَهْمِهِ ، ولأنَّهُ مُحَدَّدٌ خَرَقَ وَقَتَلَ بِحَدِّهِ ، وما قَتَلَ بِعَرْضِهِ إِنَّمَا يَقْتُلُهُ بِثِقَلِهِ ، فهو مَوْقُودٌ ، كالذي رَمَاهُ بِحَجَرٍ أَوْ بُنْدُقَةٍ<sup>(٦)</sup> .

**فصل<sup>(٧)</sup> : وَحُكْمُ سَائِرِ آلَاتِ / الصَّيْدِ حُكْمُ الْمِعْرَاضِ ، فِي أَنَّهَا إِذَا قَتَلَتْ بِعَرْضِهَا وَلَمْ تَجْرَحْ ، لَمْ يُبَحِّ الصَّيْدُ ، كَالسَّهْمِ يُصِيبُ الطَّائِرَ بِعَرْضِهِ فَيَقْتُلُهُ ، وَالرُّمَحَ وَالْحَرْبَةَ وَالسَّيْفَ يُضْرِبُ بِهِ صَفْحًا فَيَقْتُلُ ، فَكُلُّ ذَلِكَ حَرَامٌ .** وهكذا إِنْ أَصَابَ بِحَدِّهِ فَلَمْ يَجْرَحْ ، وَقَتَلَ بِثِقَلِهِ ، لَمْ يُبَحِّ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا خَرَقَ ، فَكُلْ » . ولأنَّهُ إِذَا لَمْ يَجْرَحْهُ ، فَإِنَّمَا يَقْتُلُ<sup>(٨)</sup> بِثِقَلِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا أَصَابَ بِعَرْضِهِ .

**١٧١٥ - مسألة :** قال : ( وَإِذَا رَمَى صَيْدًا فَعَقَرَهُ ، وَرَمَاهُ آخَرَ فَأَثْبَتَهُ ، وَرَمَاهُ آخَرَ فَقَتَلَهُ ، لَمْ يُؤْكَلْ ، وَكَانَ لِمَنْ أَثْبَتَهُ الْقِيَمَةُ مَجْرُوحًا عَلَى قَاتِلِهِ )

أَمَّا الَّذِي عَقَرَهُ وَلَمْ يُثَبِّتْهُ ، فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلَا عَلَيْهِ ؛ لِأَنَّهُ حِينَ ضَرَبَهُ كَانَ مُبَاحًا لَا مِلْكَ لِأَحَدٍ فِيهِ ، وَلَمْ يُثَبِّتْ لَهُ فِيهِ حَقٌّ ؛ لِأَنَّهُ بَاقٍ عَلَى امْتِنَاعِهِ ، وَأَمَّا الَّذِي أَثْبَتَهُ فَقَدْ مَلَكَهُ ؛ لِأَنَّهُ أَزَالَ امْتِنَاعَهُ ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ إِمْسَاكِهِ ، فَإِذَا ضَرَبَهُ الثَّالِثُ فَقَتَلَهُ ، فَعَلَيْهِ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَ حَيَوَانًا مَمْلُوكًا لغيرِهِ . وهذا محمولٌ عَلَى أَنَّ جُرْحَ الْمُثَبِّتِ لَيْسَ بِمُوجٍ ، بِدَلِيلِ أَنَّهُ نَسَبَ الْقَتْلَ إِلَى الثَّالِثِ ، وَيَضْمَنُهُ مَجْرُوحًا جُرْحَيْنِ<sup>(١)</sup> الْجُرْحَ الْأَوَّلَ وَالثَّانِي ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ وَهُمَا فِيهِ . فَأَمَّا إِبَاحَتُهُ ، فَيَنْظَرُ فِيهِ ، فَإِنْ كَانَ الْقَاتِلُ أَصَابَ مَذْبَحَهُ حَلًّا ؛ لِأَنَّهُ صَادَفَ مَحَلَّ الذَّبْحِ ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا أَرْضُ ذَبْحِهِ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَ شَاةً لغيرِهِ ، وَإِنْ كَانَ أَصَابَ غَيْرَ مَذْبَحِهِ لَمْ يَحِلَّ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَثْبَتَهُ صَارَ مَقْدُورًا عَلَيْهِ ، لَا يَحِلُّ إِلَّا بِالذَّبْحِ فِي الْحَلْقِ وَاللَّيَّةِ ، فَإِذَا قَتَلَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ لَمْ

(٤) في ١ : « تأكله » .

(٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

(٦) في م : « ببندقية » .

(٧) في ب ، م زيادة : « قال » .

(٨) في م : « يقتله » .

(١) في م : « حين » .

يَحِلُّ ، كما لو قَتَلَ شاةً . وهذا قولُ أَبِي حَنِيفَةَ ، وَمَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي يُوسُفَ ،  
وَمُحَمَّدٍ .

**فصل :** وإذا<sup>(٢)</sup> رَمَى صَيْدًا فَأَثَبَتْهُ ، ثُمَّ رَمَاهُ آخَرَ فَأَصَابَهُ ، لَمْ تَحُلْ رَمِيَّةُ الْأَوَّلِ مِنْ  
قِسْمَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَكُونَ مُوَحِيَّةً ، مِثْلُ أَنْ تُنَحِّرَهُ ، أَوْ تُذَبِّحَهُ ، أَوْ تَقَعَ فِي خَاصِرَتِهِ أَوْ  
قَلْبِهِ ، فَيُنْظَرُ فِي رَمِيَّةِ الثَّانِي ، فَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوَحِيَّةٍ ، فَهُوَ حَلَالٌ ، وَلَا ضَمَانَ عَلَى الثَّانِي ،  
إِلَّا أَنْ يَنْقُصَهُ بِرَمِيهِ شَيْئًا ، فَيُضْمَنُ<sup>(٣)</sup> مَا نَقَصَهُ ؛ لِأَنَّهُ بِالرَّمِيَّةِ الْأُولَى صَارَ مَذْبُوحًا . وَإِنْ  
كَانَتْ رَمِيَّةُ الثَّانِي مُوَحِيَّةً ، فَقَالَ الْقَاضِي وَأَصْحَابُهُ : يَحِلُّ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . وَهُوَ مَذْهَبُ  
الشَّافِعِيِّ . وَيَجِيءُ عَلَى قَوْلِ الْخِرَقِيِّ أَنْ يَكُونَ حَرَامًا ، كَقَوْلِهِ فِي مَنْ ذَبَحَ ، فَأَتَى عَلَى  
الْمَقَاتِلِ ، فَلَمْ تَخْرُجِ الرُّوحُ حَتَّى وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ يُؤْكَلِ . الْقِسْمُ  
الثَّانِي ، أَنْ يَكُونَ جَرْحُ الْأَوَّلِ غَيْرَ مُوَحٍ ، فَيُنْظَرُ فِي رَمِيَّةِ الثَّانِي ، فَإِنْ / كَانَتْ مُوَحِيَّةً ،  
فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ ذَبْحَتَهُ أَوْ نَحْرَتَهُ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُوَحِيَّةٍ ، فَلَهَا  
ثَلَاثُ صُورٍ ؛ إِحْدَاهَا ، أَنَّهُ ذُكِّيَ بَعْدَ ذَلِكَ ، فَيَحِلُّ . وَالثَّانِيَّةُ ، لَمْ يَذْكُ حَتَّى مَاتَ ، فَإِنَّهُ  
يَحْرُمُ ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ مِنْ جَرْحَيْنِ ؛ مُبِيحٍ وَمُحَرَّمٍ ، فَحَرُمَ ، كَمَا لَوْ مَاتَ مِنْ جَرْحٍ مُسْلِمٍ  
وَمَجُوسِيٍّ ، وَعَلَى الثَّانِي ضَمَانُ جَمِيعِهِ ؛ لِأَنَّ جَرْحَهُ هُوَ الَّذِي حَرَّمَهُ ، فَكَانَ جَمِيعُ الضَّمَانِ  
عَلَيْهِ . وَالثَّالِثَةُ ، قَدَرَ عَلَى ذِكَايَةِ فَلَمْ يَذْكُ حَتَّى مَاتَ ، حَرُمَ لِمَعْنِيَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّهُ تَرَكَ  
ذِكَايَتَهُ مَعَ إِمْكَانِهَا . وَالثَّانِي ، أَنَّهُ مَاتَ مِنْ جَرْحَيْنِ ؛ مُبِيحٍ ، وَمُحَرَّمٍ ، وَيَلْزَمُ الثَّانِي  
الضَّمَانُ ، وَفِي قَدَرِهِ اخْتِمَالَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَضْمَنُ جَمِيعَهُ ، كَالَّتِي قَبْلَهَا . قَالَ الْقَاضِي :  
هَذَا قَوْلُ الْخِرَقِيِّ ؛ لِإِجَابَةِ الضَّمَانِ فِي مَسْأَلَتِهِ عَلَى الثَّالِثِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيقٍ . وَلَيْسَتْ هَذِهِ  
مَسْأَلَةُ الْخِرَقِيِّ لِقَوْلِهِ : ثُمَّ رَمَاهُ الثَّالِثُ فَقَتَلَهُ . فَتَعَيَّنَ حَمْلُهَا عَلَى أَنَّ جَرْحَ الثَّانِي مَا<sup>(٤)</sup> كَانَ  
مُوحِيًا لَا غَيْرَ . الْإِحْتِمَالُ الثَّانِي ، أَنْ يَضْمَنَ الثَّانِي بِقَسْطِ جَرْحِهِ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ إِذَا تَرَكَ الذَّبْحَ  
مَعَ إِمْكَانِهِ ، صَارَ جَرْحُهُ حَاطِرًا أَيْضًا ، بِدَلِيلِ مَا لَوْ انْفَرَدَ وَقَتَلَ الصَّيْدَ ، فَيَكُونُ الضَّمَانُ

و ١١٤/١٠

(٢) فِي ب ، م : « وَإِنْ » .

(٣) فِي ب : « فَيُضْمَنُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : م .

مُنْقَسِمًا عليهما . وذكر القاضي ، في قِسْمَتِهِ عليهما ، أَنَّهُ يُقَسَّطُ أَرْضُ جَرْحِ الْأَوَّلِ ، وعلى الثاني أَرْضُ جِرَاحَتِهِ ، ثُمَّ يُقَسَّمُ مَا بَقِيَ من الْقِيَمَةِ بينهما نِصْفَيْنِ . وفرض المسألة في صَيِّدٍ قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ ، نَقَصَهُ جَرْحُ الْأَوَّلِ دَرَاهِمًا ، ونَقَصَهُ جَرْحُ الثَّانِي دَرَاهِمًا ، فعليه دِرْهَمٌ ، ويُقَسَّمُ الباقي وهو ثمانية بينهما نِصْفَيْنِ ، فيكون على الثاني خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ ؛ دِرْهَمٌ بالمباشرة ، وأربعة بالسراية ، وتسقط حِصَّةُ الْأَوَّلِ وهي خمسة . وإن كان أَرْضُ جَرْحِ (٥) الثاني دَرَهْمَيْنِ ، لَزِمَاهُ ، ويلزمه (٦) نِصْفُ السَّبْعَةِ الْبَاقِيَةِ ، ثلاثة ونِصْفٌ ، فيلزمه خمسة ونِصْفٌ ، وتسقط حِصَّةُ الْأَوَّلِ أربعة ونِصْفٌ . وإن كانت جِنَايَتُهُما على حيوانٍ مَمْلُوكٍ لغيرهما ، قُسِمَ الضَّمَانُ عليهما كذلك . ويتوجه على هذه الطَّرِيقَةِ ، أَنَّهُ سَوَى بَيْنَ الْجَنَائِثَيْنِ ، مع أَنَّ الثَّانِي جَنَى عليه وقِيَمَتُهُ دون قِيَمَتِهِ يومَ جَنَى عليه الْأَوَّلُ ، وأَنَّهُ لم يَدْخُلْ أَرْضُ الْجَنَايَةِ في بَدَلِ النَّفْسِ ، كما يَدْخُلُ في الْجَنَايَةِ على الْآدَمِيِّ . والجواب عن هذا ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ منهما انفردَ بِإِثْلَافٍ ما قِيَمَتُهُ دِرْهَمٌ ، وتساوَيَا في إِثْلَافِ الْبَاقِيِ بالسراية ، فتساوَيَا في الضَّمَانِ ، وإنَّما يَدْخُلُ أَرْضُ الْجَنَايَةِ في بَدَلِ النَّفْسِ التي لا / يَنْقُصُ بَدَلُهَا بِإِثْلَافٍ بَعْضُهَا ، وهو الْآدَمِيُّ ، أمَّا الْبَهَائِمُ ، فَإِنَّهُ إِذَا جَنَى عَلَيْهَا جِنَايَةَ أَرْضِهَا دِرْهَمٌ ، نَقَصَ ذَلِكَ من قِيَمَتِهَا ، فإذا سَرَى إلى النَّفْسِ ، أَوْجَبْنَا ما بَقِيَ من قِيَمَةِ النَّفْسِ ، ولم يَدْخُلِ الْأَرْضُ فيها . وذكر أصحابُ الشافِعِيِّ في قِسْمَةِ الضَّمَانِ طَرِيقًا سِتَّةً ؛ أَصَحُّهَا عِنْدَهُمْ أَنَّ يُقَالَ : إِنَّ الْأَوَّلَ أَثْلَفَ نِصْفَ نَفْسٍ قِيَمَتُهَا عَشْرَةٌ ، فيلزمه (٧) خَمْسَةٌ ، والثَّانِي أَثْلَفَ نِصْفَ نَفْسٍ قِيَمَتُهَا تِسْعَةٌ ، فيلزمه أَرْبَعَةٌ ونِصْفٌ ، فيكونُ المَجْمُوعُ تِسْعَةً ونِصْفًا ، وهي أَقْلُ من قِيَمَتِهِ ، لأنَّها عَشْرَةٌ ، فَتُقَسَّمُ الْعَشْرَةُ على تِسْعَةٍ ونِصْفٍ ، فيسقطُ عن الْأَوَّلِ ما يُقَابِلُ أَرْبَعَةً ونِصْفًا ، ويتوجه على هذا ، أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ منهما يلزمه أَكْثَرُ من قِيَمَةِ نِصْفِ الصَّيِّدِ حينَ جَنَى عليه . وإن كانت الْجِرَاحَاتُ من ثَلَاثَةٍ ، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ هُوَ اثْبَتَهُ ، فعلى طَرِيقَةِ الْقَاضِي ، على كُلِّ وَاحِدٍ أَرْضُ جَرْحِهِ ، وتُقَسَّمُ السَّرَايَةُ عَلَيْهِمُ اثْنَلَاثًا ، وإن كان الْمُثْبِتُ لَهُ هُوَ الثَّانِي ، فَجَرْحُهُ

(٥) سقط من : ا ، ب .

(٦) في ب : ١ ولزمه .

(٧) في ب : ١ فلزمه .



الأوّل هَذَرٌ لَا عِبْرَةَ بِهَا ، وَالْحَكْمُ فِي جِرَاحَتِي <sup>(٨)</sup> الْآخَرَيْنِ كَمَا ذَكَرْنَا ، وَعَلَى الطَّرِيقَةِ الْآخَرَى ، الْأَوَّلُ أَتْلَفَ ثُلُثَ نَفْسٍ قِيمَتُهَا عَشْرَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ ثَلَاثَةٌ وَثُلُثٌ ، وَالثَّانِي أَتْلَفَ ثُلُثَهَا ، وَقِيمَتُهَا تِسْعَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ ثَلَاثَةٌ ، وَالثَّالِثُ أَتْلَفَ ثُلُثَهَا ، وَقِيمَتُهَا ثَمَانِيَةٌ ، فَيَلْزَمُهُ دِرْهَمَانِ وَثُلُثَانِ ، فَمَجْمُوعُ ذَلِكَ تِسْعَةٌ ، تُقَسَّمُ عَلَيْهَا الْعَشْرَةُ ، حِصَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا يُقَابِلُ مَا أَتْلَفَهُ . وَإِنْ أَتْلَفُوا شَاءَ مَمْلُوكَةٍ لَغَيْرِهِمْ ضَمِنُوهَا كَذَلِكَ .

**فصل :** فَإِنْ رَمَاهُ مَعًا فَقَتَلَاهُ ، كَانَ حَلَالًا ، وَمَلَكَاهُ ؛ لِأَنَّهُمَا اشْتَرَكَا فِي سَبَبِ الْمَلِكِ وَالْحِلِّ ، تَسَاوَى الْجَرْحَانِ أَوْ تَفَاوَتَا ؛ لِأَنَّ مَوْتَهُ كَانَ بِهِمَا ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُوَحِيًا وَالْآخَرُ غَيْرُ مُوَحٍ ، وَلَا يُثَبِّتُهُ مِثْلُهُ ، فَهُوَ لِصَاحِبِ الْجَرْحِ الْمُوَحِي ، لِأَنَّهُ الَّذِي أَثْبَتَهُ وَقَتَلَهُ ، وَلَا شَيْءَ عَلَى الْآخَرِ ؛ لِأَنَّ جَرْحَهُ كَانَ قَبْلَ ثُبُوتِ مَلِكِ الْآخَرِ فِيهِ . وَإِنْ أَصَابَهُ أَحَدُهُمَا بَعْدَ صَاحِبِهِ ، فَوَجَدَاهُ <sup>(٩)</sup> مَيِّتًا ، وَلَمْ نَعْلَمْ هَلْ صَارَ بِالْأَوَّلِ مُمْتِنَعًا <sup>(١٠)</sup> أَوْ لَا ؟ حَلٌّ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْامْتِنَاعُ ، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا ؛ لِأَنَّ أَيْدِيَهُمَا عَلَيْهِ . فَإِنْ قَالَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا : أَنَا أَثْبَتُهُ ، ثُمَّ قَتَلْتَهُ أَنْتَ . حَرُمٌ ؛ لِأَنَّهُمَا اتَّفَقَا عَلَى تَحْرِيمِهِ ، وَيَتَحَالَفَانِ لِأَجْلِ <sup>(١١)</sup> الضَّمَانِ . وَإِنْ اتَّفَقَا عَلَى الْأَوَّلِ مِنْهُمَا ، فَادَّعَى الْأَوَّلُ أَنَّهُ أَثْبَتَهُ ، ثُمَّ قَتَلَهُ الْآخَرُ <sup>(١٢)</sup> ، وَأُنْكَرَ الثَّانِي / إِثْبَاتَ الْأَوَّلِ لَهُ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ امْتِنَاعِهِ ، وَيَحْرُمُ عَلَى الْأَوَّلِ ؛ لِإِقْرَارِهِ بِتَحْرِيمِهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي فِي عَدَمِ الْامْتِنَاعِ مَعَ يَمِينِهِ . وَإِنْ عَلِمْتَ جِرَاحَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا ، تُنْظَرُ <sup>(١٣)</sup> فِيهَا ، فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ جِرَاحَةَ الْأَوَّلِ لَا يَبْقَى مَعَهَا امْتِنَاعٌ ، مِثْلُ أَنْ كَسَرَ جَنَاحَ الطَّائِرِ ، أَوْ سَاقَ الظَّبْيِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَوَّلِ بِغَيْرِ يَمِينٍ ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يُزِيلُ الْامْتِنَاعَ ، مِثْلُ خَدَشِ الْجِلْدِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ، وَإِنْ احْتَمَلَ الْأَمْرَيْنِ ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الثَّانِي ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مَعَهُ ، وَعَلَيْهِ الْيَمِينُ ؛ لِأَنَّ مَا ادَّعَاهُ الْأَوَّلُ مُحْتَمَلٌ .

و ١١٥/١٠

(٨) في م : « جراحة » .

(٩) في ا ، ب ، م : « فوجدناه » .

(١٠) أى : هل صار قادرا على الفرار أو غير قادر . والشك يفسر لصالح الحل .

(١١) في م : « لأخذ » .

(١٢) سقط من : م .

(١٣) في م : « نظرن » .

**فصل :** وإذا<sup>(١٤)</sup> رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَهُ ، وَبَقِيَ عَلَى امْتِنَاعِهِ حَتَّى دَخَلَ دَارَ إِنْسَانٍ فَأَخَذَهُ ، فَهُوَ لِمَنْ أَخَذَهُ ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ لَمْ<sup>(١٥)</sup> يَمْلِكْهُ ، لِكَوْنِهِ مُمْتِنَعًا ، فَمَلَكَهُ الثَّانِي بِأَخْذِهِ . وَلَوْ رَمَى طَائِرًا عَلَى شَجَرَةٍ فِي دَارِ قَوْمٍ ، فَطَرَحَهُ فِي دَارِهِمْ فَأَخَذُوهُ ، فَهُوَ لِلرَّامِي ذَوْنَهُمْ ؛ لِأَنَّهُ<sup>(١٦)</sup> مَلَكَهُ بِإِزَالَةِ امْتِنَاعِهِ .

**فصل :** قال أصحابنا : وإذا تعلق صيد في شرك إنسان أو شبكته ، ملكه ؛ لأنه أثبتته بآلته ، فإن أخذه أحد<sup>(١٧)</sup> ، لزمه رده عليه ؛ لأن الله أثبتته ، فأشبهه مالوا أثبتته بسهمه . فإن لم تمسكه الشبكة ، بل انفلت منها في الحال ، أو بعد حين ، لم يملكه ؛ لأنه لم يثبتته . وإن أخذ الشبكة وانفلت بها ، فصاده إنسان ، ملكه ، ويرد الشبكة على صاحبها ؛ لأنه لم يثبتته . وإن كان يمشي بالشبكة على وجه لا يقدر على الامتناع ، فهو لصاحبها ؛ لأنها أزلت امتناعه . وإن<sup>(١٨)</sup> أمسكه الصائد ، وثبتت يده عليه ، ثم انفلت منه ، لم يزول ملكه عنه ؛ لأنه امتنع منه<sup>(١٩)</sup> بعد ثبوت ملكه ، فلم يزول ملكه عنه ، كما لو شردت فرسه ، أو نذ بغيره . فإن اصطاد صيدا ، فوجد عليه علامة ، مثل أن يجد في عنقه قلادة ، أو في أذنه قرطا ، لم يملكه ؛ لأن الذي اصطاده ملكه ، فلا يزول ملكه بالانفلات . وكذلك إن وجد طائرا مقصوص الجناح . فإن قيل : يحتمل أن الذي أمسكه أولا محرم لم يملكه ، أو أنه أرسله على سبيل التخليّة وإزالة الملك عنه ، كإلقاء الشيء التافه . قلنا : أمّا الأول فنادر ، وهو مخالف للظاهر ؛ لأن ظاهر<sup>(٢٠)</sup> حال المحرم<sup>(٢١)</sup> أنه لا يصيد ما حرم الله عليه ، وأمّا الثاني فبخلاف الأصل ، فإن الأصل بقاء ملكه عليه ، وما ذكروه محتمل ، فلا يزول الملك بالشك . وإن علم أن مالكه أرسله اختيارا ، فقال أصحابنا : لا يزول الملك عنه / ١١٥/١٠ ظ

(١٤) في م : « وإن » .

(١٥) في ب : « لا » .

(١٦) في م : « لأن » .

(١٧) سقط من : ب .

(١٨) في م : « وإذا » .

(١٩) في الأصل ، ب : « عليه » .

(٢٠-٢١) في ب : « الحال » .

بالإرسال والإغتاغ ، كما لو أُرْسِلَ البعير والبقرة . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَزُولَ الْمَلِكُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةَ ، فَإِلْإِسْأَلُ يَرْدُّهُ إِلَى أَصْلِهِ ، وَيَفَارُقُ بِهِمَةَ الْأَنْعَامِ مِنْ وَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا ، أَنَّ الْأَصْلَ هُنَا الْإِبَاحَةُ ، وَبِهِمَةُ الْأَنْعَامِ بِخِلَافِهِ . الثَّانِي ، أَنَّ الْإِسْأَلَ هُنَا يُفِيدُ ، وَهُوَ رَدُّ الصَّيْدِ إِلَى الْخَلَاصِ مِنْ إِمْسَاكِ<sup>(٢١)</sup> الْآدَمِيِّينَ وَحَبْسِهِمْ ، وَلِهَذَا رَوَى عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، أَنَّهُ اشْتَرَى عُصْفُورًا مِنْ صَبِيٍّ فَأَرْسَلَهُ . وَجِبُّ إِرْسَالِ الصَّيْدِ عَلَى الْمُحْرَمِ إِذَا أَحْرَمَ ، أَوْ دَخَلَ الْحَرَمَ وَهُوَ فِي يَدِهِ ، بِخِلَافِ بِهِمَةِ الْأَنْعَامِ ، فَإِنَّ إِرْسَالَهُ تَضْيِيعٌ لَهُ ، وَرَبَّمَا هَلَكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ مَنْ يَقُومُ بِهِ .

١٧١٦ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ كَانَ فِي سَفِينَةٍ ، فَرُتِبَتْ سَمَكَةٌ ، فَسَقَطَتْ فِي حِجْرِهِ ، فَهِيَ لَهُ ذُونٌ صَاحِبِ السَّفِينَةِ )

وذلك لِأَنَّ السَّمَكَةَ مِنَ الصَّيْدِ الْمُبَاحِ ، يُمْلِكُ بِالسَّبْقِ إِلَيْهِ ، وَهَذِهِ حَصَلَتْ فِي يَدِ الَّذِي هِيَ فِي حِجْرِهِ ، وَحِجْرُهُ لَهُ ، وَيُدُّهُ عَلَيْهِ ، ذُونٌ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ، أَلَا تَرَى أَنَّهَا لَوْ تَنَازَعَا كَيْسًا فِي حِجْرِهِ ، كَانَ أَحَقُّ بِهِ مِنْ صَاحِبِ السَّفِينَةِ ، كَذَا هُنَا . وَمَفْهُومُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ أَنَّ السَّمَكَةَ إِذَا وَقَعَتْ فِي السَّفِينَةِ ، فَهِيَ لِصَاحِبِهَا . وَذَكَرَهُ ابْنُ أَبِي مُوسَى ؛ لِأَنَّ السَّفِينَةَ مِلْكُهُ ، وَيُدُّهُ عَلَيْهَا ، فَمَا حَصَلَ مِنَ الْمُبَاحِ فِيهَا ، كَانَ أَحَقُّ بِهِ ، كَحِجْرِهِ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَتْ السَّمَكَةُ وَثِبَتْ بِسَبَبِ فَعَلِ إِنْسَانٍ لِقَصْدِ الصَّيْدِ ، كَالصَّيَّادِ الَّذِي يَجْعَلُ فِي السَّفِينَةِ<sup>(١)</sup> ضَوْءًا بِاللَّيْلِ ، وَيُدْقُ بِشَيْءٍ كَالْجَرَسِ لِيَتَبَّ السَّمَكُ فِي السَّفِينَةِ<sup>(٢)</sup> ، فَهَذَا لِلصَّائِدِ ذُونٌ مَنْ وَقَعَ فِي حِجْرِهِ ؛ لِأَنَّ الصَّائِدَ أَثْبَتَهَا بِذَلِكَ ، فَصَارَ كَمَنْ رَمَى طَائِرًا فَأَلْقَاهُ فِي دَارِ قَوْمٍ . وَإِنْ لَمْ يَقْصِدِ الصَّيْدَ بِهَذَا ، بَلْ حَصَلَ اتِّفَاقًا ، كَانَتْ لِمَنْ وَقَعَتْ فِي حِجْرِهِ .

١٧١٧ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُصَادُ السَّمَكُ بِشَيْءٍ نَجِسٍ )

ومعنى ذلك أَنَّ يُتْرَكَ فِي الْمَاءِ شَيْءٌ نَجِسٌ ، كَالْعَذْرَةِ وَالْمَيْتَةِ وَشَبِيهِمَا<sup>(١)</sup> ، لِيَأْكُلَهُ

(٢١) في م : « أَيْدَى » .

(١-٢) سقط من : ب . نقل نظر .

(١) في م : « شَبِيهَا » .



السَّمَكُ ، فيصيده به ، فكره أحمد ذلك ، وقال : هو حرام ، لا يُصاد به . وإنما كره أحمد ذلك ؛ لما يتضمن من أكل السمك للنجاسة<sup>(٢)</sup> . وسواء في هذا ما يفرق ، كالدم والعذرة ، وما لا يفرق ، كالجرذ / وقطعة من الميتة ، وكره أحمد الصيد بينات وزدان<sup>(٣)</sup> ، وقال : إن ماؤها الحشوش . وكره الصيد بالضفادع ، وقال : الضفدع نُهي عن قتله .

**فصل : كره الصيد بالخراطيم<sup>(٤)</sup> ، وكل شيء فيه الروح ، لما فيه من تعذيب الحيوان ، فإن اصطاد ، فالصيد مباح . وكره الصيد بالشباش ، وهو طائر يخطط عينيه<sup>(٥)</sup> ويربط<sup>(٦)</sup> ، من أجل تعذيبه . ولم ير بأسا بالصيد بالشبكة ، والشرك ، وشيء فيه دبق<sup>(٧)</sup> يمنع الطير من الطيران ، وأن يطعم شيئا إذا أكله سكر وأخذه .**

**١٧١٨ - مسألة ؛ قال : ( ولا يؤكل صيد مرتد ، ولا ذبيحته ، وإن تدين يدين أهل الكتاب )**

يعنى ما قتله من الصيد ولم تدرك ذكاته . وهذا قول أكثر أهل العلم ، منهم ؛ الشافعي ، وأبو حنيفة وأصحابه . وقال الأوزاعي ، وإسحاق : تباح ذبيحته إذا ذهب إلى النصرانية أو اليهودية ؛ لأن من تولى قوما فهو منهم . ولنا ، أنه كافر لا يقر على كفره ، فلم تبح ذبيحته ، كعبدة الأوثان . وقد مضت هذه المسألة في باب المرتد<sup>(١)</sup> .

**١٧١٩ - مسألة ؛ قال : ( ومن ترك التسمية على الصيد عامدا أو ساهيا ، لم**

(٢) في م : « النجاسة » .

(٣) بنت وردان : دوية مثل الخنفساء حمراء اللون .

(٤) الخراطيم : جمع الخرطوم ، وهي الخمر السريعة الإسكار .

(٥) في الأصل ، ب ، م : « عينه » .

(٦) في م : « أو يربط » .

(٧) الدبق : مادة لزجة يصاد بها الطير والذباب ونحو ذلك .

(١) تقدمت في : ٢٧٧/١٢ .

يُؤْكَلُ ، وَإِنْ تَرَكَ التَّسْمِيَةَ عَلَى الذَّبِيحَةِ عَمْدًا ، لَمْ يُؤْكَلْ ، وَإِنْ تَرَكَهَا سَاهِيًا ، أَكَلَتْ <sup>(١)</sup> )

أما الصَّيْدُ فقد مَضَى القولُ فيه <sup>(٢)</sup> ، وأما الذَّبِيحَةُ فالمشهورُ من مذهبِ أحمدَ ، أنَّها شرطٌ مع الذَّكَرِ ، وتسْقُطُ بالسَّهْوِ . ورَوَى ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ . وبه قال مالِكٌ ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو حَنِيفَةَ ، وإسحاقُ . ومِمَّنْ أَبَاحَ ما نُسِيَتْ التَّسْمِيَةُ عليه ، عطاءُ ، وطاوسُ ، وسعيدُ بنُ المُسيَّبِ ، والحسنُ ، وعبدُ الرحمنِ بنُ أبي لَيْلَى ، وجعفرُ بنُ محمدٍ ، ورَبِيعَةُ . وعن أحمدَ ، أنَّها مُسْتَحَبَّةٌ غَيْرُ واجِبَةٍ في عَمْدٍ ولا سَهْوٍ . وبه قال الشَّافِعِيُّ ؛ لما ذَكَرنا في الصَّيْدِ . قال أحمدُ : إِنَّمَا قال اللهُ تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . يعني المَيْتَةَ . وَذَكَرَ ذلك عن ابنِ عَبَّاسٍ <sup>(٤)</sup> . ولنا ، قولُ ابنِ عَبَّاسٍ : مَنْ نَسِيَ التَّسْمِيَةَ فَلَا بَأْسَ . ورَوَى سعيدُ بنُ مَنْصُورٍ ، بإسنادِهِ عن راشِدِ بنِ سعدٍ <sup>(٥)</sup> ، قال : قال رسولُ اللهِ ﷺ : « ذَبِيحَةُ الْمُسْلِمِ حَلَالٌ وَإِنْ لَمْ يُسَمَّ ، إِذَا <sup>(٦)</sup> لَمْ يَتَعَمَّدْ » <sup>(٧)</sup> . ولأنَّه قولٌ مَنْ سَمَّيْنَاهُ <sup>(٨)</sup> ، ولم نَعْرِفْ لَهُم في الصَّحَابَةِ مُخَالَفًا . وقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ . محمولٌ على ما تُرِكَتِ التَّسْمِيَةُ عليه عَمْدًا ، بدليلِ قوله : ﴿ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ . والأَكْلُ مِمَّا نُسِيَتْ / التَّسْمِيَةُ عليه ليس بِفِسْقٍ . ويفارقُ الصَّيْدَ ؛ لأنَّ ذَبْحَهُ في غيرِ مَحَلٍّ ، فاعتُبرَتِ التَّسْمِيَةُ تَقْوِيَةً لَهُ ، والذَّبِيحَةُ بِخلافٍ ذلك .

**فصل : والتَّسْمِيَةُ على الذَّبِيحَةِ مُعْتَبَرَةٌ حَالِ الذَّبْحِ ، أو قَرِيبًا مِنْهُ ، كَمَا تُعْتَبَرُ على**

(١) في ١ : « حلت » .

(٢) في صفحة ٢٥٨ .

(٣) سورة الأنعام ١٢١ .

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً ، في : باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمداً ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح

البخاري ١١٧/٧ . وابن أبي شيبة ، في : باب إذا أرسله ونسى أن يسمى الله ، من كتاب الصيد . المصنف ٣٦٠/٥ .

(٥) في ب : « سعيد » . وفي م : « ربيعة » .

(٦) في م : « إذا » .

(٧) ذكره السيوطي بلفظه ، في : الجامع الكبير ٥٢٦/١ .

وأخرجه البيهقي بمعناه ، في : باب من ترك التسمية وهو ممن نحل ذبيحته ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى

٢٤٠/٩ .

(٨) في ب زيادة : « من الصحابة » .

الطهارة . وإن سَمِيَ على شاة ، ثم أَخَذَ أُخْرَى فَذَبَحَهَا بتلك التَّسْمِيَةِ ، لم يَجُزْ ، سواء أَرْسَلَ الْأَوَّلَى أَوْ ذَبَحَهَا ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الثَّانِيَةَ بِهَذِهِ التَّسْمِيَةِ . وَإِنْ رَأَى قَطِيعًا مِنَ الْغَنَمِ ، فَقَالَ : بِسْمِ اللَّهِ . ثُمَّ أَخَذَ شاةً فَذَبَحَهَا بِغَيْرِ تَسْمِيَةٍ ، لم يَحِلَّ . وَإِنْ جَهِلَ كَوْنَ ذَلِكَ لَا يُجْزَى ، لم يَجِرْ مَجْرَى النَّسْيَانِ ؛ لِأَنَّ النَّسْيَانَ يُسْقِطُ الْمُؤَاخَذَةَ ، وَالْجَاهِلُ مُؤَاخَذٌ ، وَلِذَلِكَ يُفْطِرُ الْجَاهِلُ بِالْأَكْلِ فِي الصَّوْمِ دُونَ النَّاسِي . وَإِنْ أَضْجَعَ شاةً لِيَذْبَحَهَا ، وَسَمِيَ <sup>(٩)</sup> ، ثُمَّ أَلْقَى السَّكِينِ ، وَأَخَذَ أُخْرَى ، أَوْ رَدَّ سَلاَمًا ، أَوْ كَلَّمَ إِنْسَانًا ، أَوْ اسْتَسْقَى مَاءً ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَذَبَحَ <sup>(١٠)</sup> ، حَلَّ ، لِأَنَّهُ سَمِيَ عَلَى تِلْكَ الشَّاةِ بَعْنِهَا ، وَلَمْ يَفْصِلْ بَيْنَهُمَا إِلَّا بِفَصْلٍ يَسِيرٍ ، فَأُشْبِهَ مَا لَوْ لَمْ يَتَكَلَّمْ .

**فصل :** وَإِنْ سَمِيَ الصَّائِدُ عَلَى صَيْدٍ ، فَأَصَابَ غَيْرَهُ ، حَلَّ . وَإِنْ سَمِيَ عَلَى سَهْمٍ ثُمَّ الْقَاهُ ، وَأَخَذَ غَيْرَهُ فَرَمَى بِهِ ، لَمْ يُبَحِّ مَاصَادَ <sup>(١١)</sup> بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا لَمْ يُمَكِّنِ اعْتِبَارُ التَّسْمِيَةِ عَلَى صَيْدٍ بَعْنِهِ ، اغْتَبِرَتْ عَلَى الْآلَةِ الَّتِي يَصِيدُ بِهَا ، بِخِلَافِ الذَّبِيحَةِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُبَاحَ ، قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ سَمِيَ عَلَى سِكِّينٍ ، ثُمَّ أَلْقَاهَا وَأَخَذَ غَيْرَهَا . وَسُقُوطُ اعْتِبَارِ تَعْيِينِ الصَّيْدِ لِمَشَقَّتِهِ ، لَا يَقْتَضِيْهِ اعْتِبَارُ تَعْيِينِ الْآلَةِ ، فَلَا يُعْتَبَرُ .

١٧٢٠ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَإِذَا نَذَرَ بَعِيرُهُ <sup>(١)</sup> ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَيْهِ ، فَرَمَاهُ بِسَهْمٍ أَوْ نَحْوِهِ ، مِمَّا يَسِيلُ بِهِ دَمُهُ ، فَقَتَلَهُ ، أَكِلَ )

<sup>(٢)</sup> وَكَذَلِكَ إِنْ <sup>(٣)</sup> تَرَدَّى فِي بئرٍ ، فَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى تَذَكِّيَتِهِ ، فَجَرَحَهُ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ قَدَرَ عَلَيْهِ ، فَقَتَلَهُ ، أَكِلَ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ رَأْسُهُ فِي الْمَاءِ ، فَلَا يُؤْكَلُ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ . هَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ . رَوَى ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . وَبِهِ قَالَ مَسْرُوقٌ ، وَالْأَسْوَدُ ، وَالْحَسَنُ ، وَعَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ،

(٩) فِي ب : « ثُمَّ سَمِيَ » .

(١٠) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ .

(١١) فِي م : « صَادَهُ » .

(١) فِي أ ، م : « بَعِيرٍ » .

(٢-٢) فِي ب : « إِذَا » .



وإسحاق ، والشَّعْبِيُّ ، والحَكَمُ ، وحمَّاد ، والثَّوْرِيُّ ، وأبو حنيفة ، والشَّافِعِيُّ <sup>(٣)</sup> ، وأبو ثور . وقال مالك : لا يجوز أكله إلا أن يُذَكَّى . وهو قول ربيعة ، والليث . قال أحمد : لعل مالك لم يسمع حديث رافع بن خديج . واحتج لمالك بأن الحيوان الإنسي إذا توحش لم يثبت له حكم الوحشي ، بدليل أنه لا يجب على المخرم الجزاء بقتله <sup>(٤)</sup> ، ولا يصير الحمار / الأهلئ مباحا إذا توحش . ولنا ، ما روى رافع بن خديج ، قال : كنا مع النبي ﷺ ، فنذ بعير ، وكان في القوم خيل يسيرة ، فطلبوه فأغياهم ، فأهوى إليه رجل بسهم ، فحبسه الله ، فقال النبي ﷺ : « إن لهذه البهائم أوابد كأوابد الوحش ، فما غلبكم منها ، فاصنعوا به هكذا » . وفي لفظ : « فمأند عليكم ، فاصنعوا به هكذا » . متفق عليه <sup>(٥)</sup> . وحرب <sup>(٦)</sup> ثور في بعض دور الأنصار ، فضربه رجل بالسيف ، وذكر اسم الله عليه ، فسئل عنه علي فقال : ذكاة وحية <sup>(٧)</sup> . فأمرهم بأكله . وتردى بعير في بئر ، فذكى من قبل شاكلته ، فبيع بعشرين درهما ، فأخذ ابن عمر عشرة بدرهمين . ولأن الاعتبار في الذكاة بحال الحيوان وقت ذبحه ، لا بأصله ، بدليل الوحشي إذا قُدر عليه ، وجبت

(٣) في م : « وإسحاق » تكرار .

(٤) في الأصل : « في قتله » .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب قسمة الغنم ، وباب من عدل عشر من الغنم ... ، من كتاب الشركة ، وفي : باب ما يكره من ذبح الإبل والغنم في المغنم ، من كتاب الجهاد ، وفي : باب التسمية على الذبيحة ومن ترك متعمدا ، وباب ما أنهر الدم من القصب ، وباب مأند من البهائم ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٨١/٣ ، ١٨٦ ، ٩١/٤ ، ١١٨/٧ ، ١١٩ ، ١٢١ . ومسلم ، في : باب جواز الذبح بكل ما أنهر الدم ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٨/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الذبيحة بالمرءة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩١/٢ ، ٩٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في البعير والبقرة والغنم إذا نذ ... ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٨٧/٦ . والنسائي ، في : باب الإنسية تستوحش ، من كتاب الصيد ، وفي : باب ذكر المنفلة التي لا يقدر على أخذها ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٦٩/٧ ، ٢٠١ . وابن ماجه ، في : باب ذكاة الناذ من البهائم ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٢/٢ . والدارمي ، في : باب في البهيمة إذا نذت ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٤/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ .

(٦) حرب : اشتد غضبه .

(٧) أي : سريعة .

تَذَكُّرُهُ فِي الْحَلْقِ وَاللَّبَّةِ ، فَكَذَلِكَ الْأَهْلِيُّ إِذَا تَوَحَّشَ يُعْتَبَرُ بِحَالِهِ . وَهَذَا فَارَقَ مَا ذَكَرُوهُ ، فَإِذَا تَرَدَّى فَلَمْ يُقَدَّرْ عَلَى تَذَكُّرِهِ ، فَهُوَ مَعْجُوزٌ عَنْ تَذَكُّرِهِ ، فَأَشْبَهَ الْوَحْشِيَّ ، فَأَمَّا إِنْ كَانَ رَأْسُ الْمُتَرَدِّي فِي الْمَاءِ ، لَمْ يُبَيِّحْ ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ يُعِينُ عَلَى قَتْلِهِ ، فَيَحْصُلُ قَتْلُهُ بِمُبِيحٍ وَحَاطِظٍ ، فَيَحْرُمُ ، كَمَا لَوْ جَرَّحَهُ مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ .

## ١٧٢١ - مسألة ؛ قال : ( وَالْمُسْلِمُ وَالْكِتَابِيُّ فِي كُلِّ مَا وَصَفْتُ سَوَاءً )

يعنى فى الاصططاد والذبح . وأجمع أهل العلم على إباحة ذبائح أهل الكتاب ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَلٌ لَكُمْ ﴾ <sup>(١)</sup> . يعنى ذبائحهم . قال البخارى <sup>(٢)</sup> : قال ابن عباس : طعامهم ذبائحهم . وكذلك قال مجاهد وقتادة . وروى معناه عن ابن مسعود ، وأكثر أهل العلم يرون إباحة صيدهم أيضا . قال ذلك عطاء ، والليث ، والشافعى ، وأصحاب الرأى . ولا نعلم أحدا حرم صيد أهل الكتاب إلا مالكا ، أباح ذبائحهم ، وحرم صيدهم . ولا يصح ؛ لأن صيدهم من طعامهم ، فيدخل فى عموم الآية ، ولأن من حلت ذبيحته ، حل صيده ، كالمسلم .

**فصل : ولا فرق بين العدل والفاسق من المسلمين وأهل الكتاب .** وعن ابن عباس : لا تؤكل ذبيحة الأكلف <sup>(٣)</sup> . وعن أحمد مثله . والصحيح إباحته ؛ لأنه <sup>(٤)</sup> مسلم ، فأشبهه سائر المسلمين ، وإذا أبيع ذبيحة القاذف والزانى وشارب الخمر ، مع تحقيق فسقه ، وذبيحة النصرانى وهو كافر أكلف ، فالمسلم أولى .

**فصل : ولا فرق بين الحربى والذمى ، فى إباحة ذبيحة الكتابى منهم ، وتحریم ذبيحة من / سواه ، وسئل أحمد عن ذبائح نصارى أهل الحرب ، فقال : لا بأس بها ،** حديث عبد ١١٧/١٠ ظ  
الله بن مغفل فى الشخم <sup>(٥)</sup> . قال إسحاق : أجاد . وقال ابن المنذر : أجمع على هذا كل من

(١) سورة المائدة ٥ .

(٢) فى : باب ذبائح أهل الكتاب ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخارى ١٢٠/٧ .

(٣) أخرجه عبد الرزاق بمعناه ، فى : باب ذبيحة الأكلف والسبى ... ، من كتاب المناسك . المصنف ٤٨٣/٤ . والأكلف : الذى لم يحتن .

(٤) فى ١ ، م : « فإنه » .

(٥) تقدم تخريجه ، فى : ١١٠/١ .

نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ مُجَاهِدٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَحْمَدُ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكِتَابِيِّ الْعَرَبِيِّ وَغَيْرِهِ ، إِلَّا أَنْ فِي نَصَارَى الْعَرَبِ اخْتِلَافًا ذَكَرْنَاهُ فِي بَابِ الْجِزْيَةِ<sup>(٦)</sup> . وَسُئِلَ مَكْحُولٌ عَنْ ذَبَائِحِ الْعَرَبِ . فَقَالَ : أَمَّا بَهْرًا وَتَنُوحٌ وَسُلَيْحٌ ، فَلَا بَأْسَ ، وَأَمَّا بَنُو تَغْلِبَ فَلَا خَيْرَ فِي ذَبَائِحِهِمْ . وَالصَّحِيحُ إِبَاحَةُ ذَبَائِحِ الْجَمِيعِ ؛ لِعُمُومِ الْآيَةِ فِيهِمْ .

**فصل :** فَإِنْ كَانَ أَحَدُ أَبَوَيْ الْكِتَابِيِّ مَمَّنْ لَا تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ ، وَالْآخَرُ مَمَّنْ تَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ ، فَقَالَ أَصْحَابُنَا : لَا يَحِلُّ صَيْدُهُ وَلَا ذَبِيحَتُهُ . وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ إِذَا كَانَ الْأَبُ غَيْرَ كِتَابِيٍّ ، وَإِنْ كَانَ الْأَبُ كِتَابِيًّا فَفِيهِ قَوْلَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، تُبَاحُ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَالثَّانِي ، لَا تُبَاحُ ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، وَالْإِبَاحَةَ ، فَغُلِبَ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، كَمَا لَوْ جَرَحَهُ مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ ، وَبَيَانَ وَجُودَ مَا يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ ، أَنَّ كَوْنَهُ ابْنَ مَجُوسِيٍّ أَوْ وَثْنِيٍّ يَقْتَضِي تَحْرِيمَ ذَبِيحَتِهِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : تُبَاحُ ذَبِيحَتُهُ بِكُلِّ حَالٍ ؛ لِعُمُومِ النَّصِّ ، وَلِأَنَّهُ كِتَابِيٌّ يُقَرُّ عَلَى دِينِهِ ، فَتَحِلُّ ذَبِيحَتُهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ ابْنُ كِتَابِيٍّ .<sup>(٧)</sup> وَأَمَّا إِنْ<sup>(٨)</sup> كَانَ ابْنُ وَثْنِيٍّ أَوْ مَجُوسِيٍّ ، فَمُقْتَضَى مَذْهَبِ الْأَئِمَّةِ الثَّلَاثَةِ تَحْرِيمُهُ ، وَمُقْتَضَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ حِلُّهُ ؛ لِأَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِدِينِ الذَّابِحِ ، لَا بِدِينِ<sup>(٩)</sup> أَبِيهِ ، بِدَلِيلِ أَنَّ الْإِعْتِبَارَ فِي قَبُولِ الْجِزْيَةِ بِذَلِكَ ، وَلِعُمُومِ النَّصِّ وَالْقِيَاسِ .

**فصل :** فَأَمَّا مَا ذَبَحُوهُ لِكُنَائِسِهِمْ وَأَعْيَادِهِمْ<sup>(١٠)</sup> ، فَتَنْظَرُ فِيهِ ؛ فَإِنْ ذَبَحَهُ لَهُمْ مُسْلِمٌ ، فَهُوَ مُبَاحٌ . نَصَّ عَلَيْهِ . وَقَالَ أَحْمَدُ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ<sup>(١١)</sup> ، فِي الْمَجُوسِيِّ يَذْبَحُ لِلَّهِهِ<sup>(١٢)</sup> ، وَيُدْفَعُ الشَّاةَ إِلَى الْمُسْلِمِ يَذْبَحُهَا فَيُسَمَّى : بِجَوَازِ الْأَكْلِ مِنْهَا . وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَمَّا يُقَرَّبُ لِأَلِهَتِهِمْ ، يَذْبَحُهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ، قَالَ : لَا بَأْسَ بِهِ . وَإِنْ ذَبَحَهَا

(٦) تقدم في صفحة ٢٢٣ .

(٧-٧) في ب : « وإن » .

(٨) في ب : « دين » .

(٩) في ب : « أو لأعيادهم » .

(١٠) سقط من : الأصل ، ب .

(١١) في ب : « للآلهة » .



الكتابي ، وسمى الله وحده ، حلت<sup>(١٢)</sup> أيضا ؛ لأن شرط الحِلِّ وجَد . وإن عُلِمَ أنه ذكر اسم غير الله عليها ، أو ترك التسمية عمدا ، لم تحل . قال حنبل : سمعت أبا عبد الله قال : لا يؤكل . يعني ما ذبح لأعيادهم وكنائسهم ؛ لأنه أهل لغير الله به . وقال في موضع : يدعون التسمية على عميد ، إنما يذبحون للمسيح . فأما ما سوى ذلك ، فرويت عن أحمد الكراهة فيما ذبح لكنائسهم وأعيادهم مطلقا . / وهو قول ميمون بن مهران ؛ لأنه ذبح لغير الله . وروى عن أحمد إباحته . وسئل عنه العرياض بن سارية ، فقال : كلوا ، وأطعموني . وروى مثل ذلك عن أبي أمامة الباهلي ، وأبي مسلم الخولاني . وأكله أبو الدرداء ، وجبير بن نفير . ورخص فيه عمرو بن الأسود ، ومكحول ، وضمرة بن حبيب ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ . وهذا من طعامهم . قال القاضي : ما ذبحه الكتابي لعيده أو نجس أو صنم أو نبي ، فسماه على ذبيحته ، حرم ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾<sup>(١٣)</sup> . وإن سمي الله وحده ، حل ؛ لقول الله تعالى : ﴿ فَكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾<sup>(١٤)</sup> . لكنه يكره ؛ لقصده بقلبه الذبح لغير الله .

١٧٢٢ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُؤْكَلُ مَا قُتِلَ بِالْبُنْدُقِ<sup>(١)</sup> ) أو<sup>(٢)</sup> الحجر ؛ لأنه موقود )

يعني الحجر الذي لا حد له ، فأما المحدد كالصوان ، فهو كالمعراض ، إن قتل بحده أبيح<sup>(٣)</sup> ، وإن قتل بعرضه أو ثقله فهو وقيد لا يباح . وهذا قول عامة الفقهاء . وقال ابن عمر ، في المقتولة بالبندق : تلك الموقودة . وكرة ذلك سالم ، والقاسم ، ومجاهد ، وعطاء ، والحسن ، وإبراهيم ، ومالك ، والثوري ، والشافعي ، وأبو ثور . ورخص فيما قتل بها ابن المسيب . وروى أيضا عن عمارة ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى . ولنا ، قول الله

(١٢) في ب : « حل » .

(١٣) سورة المائدة ٣ .

(١٤) سورة الأنعام ١١٨ .

(١) في الأصل ، ب : « البندق » .

(٢) في ب : « ولا » .

(٣) في أ ، ب : « حل » .

تعالى : ﴿ وَالْمَوْقُودَةُ ﴾ <sup>(٤)</sup> . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَدِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « وَلَا تَأْكُلْ مِنَ الْبُنْدُقَةِ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُ » <sup>(٥)</sup> . وَقَالَ فِي الْمِعْرَاضِ : « إِذَا أَصِيبَ بِعَرَضِهِ ، فَقَتَلَ ، فَإِنَّهُ وَقِيدٌ » <sup>(٦)</sup> . وَقَالَ عُمَرُ : لَيَتَّقِي أَحَدُكُمْ أَنْ يَحْدِفَ الْأَرْزَبَ بِالْعَصَا وَالْحَجَرِ . ثُمَّ قَالَ : وَلِيَذْكَ لَكُمْ الْأَسْلُ ؛ الرِّمَاحُ وَالنَّبِيلُ <sup>(٧)</sup> . إِذَا ثَبَّتَ هَذَا ، فَسَوَاءٌ شَدَّخَهُ أَوْ لَمْ يَشَدَّخْهُ ، حَتَّى لَوْ رَمَاهُ <sup>(٨)</sup> بِنُبْدُقَةٍ فَقَطَّعَتْ حُلُقُومَ طَائِرٍ وَمَرِيئَهُ ، أَوْ أَطَارَتْ رَأْسَهُ ، لَمْ يَحِلَّ . وَكَذَلِكَ إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ بِحَجَرٍ غَيْرِ مَحْدُودٍ <sup>(٩)</sup> .

١٧٢٣ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يُؤْكَلُ صَيْدُ الْمَجُوسِيِّ وَذَيْبِخَتُهُ ) <sup>(١)</sup> ، إِلَّا مَا كَانَ مِنْ حُوبٍ ، فَإِنَّهُ لَا ذَكَاةَ لَهُ )

أَجْمَعَ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى تَحْرِيمِ صَيْدِ الْمَجُوسِيِّ وَذَيْبِخَتِهِ ، إِلَّا مَا لَا ذَكَاةَ لَهُ ، كَالسَّمَكِ وَالْجَرَادِ ، فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى إِبَاحَتِهِ ، غَيْرَ أَنَّ مَالِكًا ، وَاللَّيْثَ ، وَأَبَا ثَوْرٍ ، شَدُّوا عَنِ الْجَمَاعَةِ ، وَأَفَرَطُوا ؛ فَأَمَّا مَالِكٌ وَاللَّيْثُ فَقَالَا : لَا تَرَى أَنَّ يُؤْكَلُ الْجَرَادُ إِذَا صَادَ الْمَجُوسِيُّ . وَرَخَّصَا فِي السَّمَكِ . وَأَبُو ثَوْرٍ أَبَاحَ صَيْدَهُ وَذَيْبِخَتَهُ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « سُنُّوَابِهِمْ سُنَّةُ أَهْلِ الْكِتَابِ » <sup>(٢)</sup> . وَلَا تُنْهَمُ / يُقْرُونَ بِالْجَزْيَةِ ، فَيَبَاحُ صَيْدُهُمْ وَذَبَائِحُهُمْ ، كَالْيَهُودِ وَالنَّصَارَى . وَاحْتَجَّ بِرَوَايَةٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَهَذَا قَوْلٌ يُخَالِفُ الْإِجْمَاعَ ، فَلَا عِبرَةَ بِهِ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ الْحَرَبِيُّ : خَرَقَ أَبُو ثَوْرٍ الْإِجْمَاعَ . قَالَ أَحْمَدُ : هُنَا قَوْمٌ لَا يَرَوْنَ بِذَبَائِحِ الْمَجُوسِ بَأْسًا ، مَا أَعْجَبَ هَذَا ! يُعَرِّضُ بِأَبِي ثَوْرٍ . وَمِمَّنْ رُوِيَ عَنْهُ كَرَاهِيَةُ ذَبَائِحِهِمْ ابْنُ مَسْعُودٍ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَعَلِيٌّ ، وَجَابِرٌ ، وَأَبُو بَرْدَةَ ، وَسَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ،

(٤) سورة المائدة ٣ .

(٥) وأخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٨٠/٤ .

(٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٥٧ .

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب الصيد يرمى بحجر أو بندقة ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٤٨/٩ . ولم يعزه إلى عمر .

(٨) في ١ : « رما » .

(٩) في ١ ، ب ، م : « محدد » .

(١) سقط من : الأصل ، ب .

(٢) تقدم تخريجه ، في : ٥٤٧/٩ .

وعكرمة، والحسن بن محمد<sup>(٣)</sup>، وعطاء، ومجاهد، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وسعيد بن جببر، ومرة الهمداني<sup>(٤)</sup>، والزهرى، ومالك، والثوري، والشافعي، وأصحاب الرأي. قال أحمد: ولا أعلم أحدا قال بخلافه، إلا أن يكون صاحب بدعة. ولأن الله تعالى قال: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>. فمفهومه تحريم طعام غيرهم من الكفار، ولأنهم لا كتاب لهم، فلم تحل ذبائحهم كأهل الأوثان. وقد روى الإمام أحمد، بإسناده عن قيس بن سكين الأسدي، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّكُمْ نَزَلْتُمْ بِفَارِسَ مِنَ النَّبِطِ، فَإِذَا اشْتَرَيْتُمْ لَحْمًا، فَإِنْ كَانَ مِنْ يَهُودِيٍّ أَوْ نَصْرَانِيٍّ فَكُلُوا، وَإِنْ كَانَ<sup>(٦)</sup> ذَيْبَحَةً مَجُوسِيٍّ فَلَا تَأْكُلُوا»<sup>(٧)</sup>. ولأن كفرهم مع كونهم غير أهل كتاب، يقتضي تحريم ذبائحهم ونسائهم، بدليل سائر الكفار من غير أهل الكتاب، وإنما أخذت منهم الجزية؛ لأن شبهة الكتاب تقتضي التحريم لدمائهم، فلما غلبت في التحريم لدمائهم، فيجب أن يغلب عدم الكتاب في تحريم الذبائح والنساء، احتياطاً<sup>(٨)</sup> للتحريم في الموضوعين، ولأنه إجماع، فإنه قول من سمينا، ولا مخالف لهم في عصرهم، ولا في من بعدهم، إلا رواية عن سعيد، روى عنه خلافها. ولا خلاف في إباحة ما صادوه من الحيتان. حكى عن الحسن البصري، أنه قال: رأيت سبعين من الصحابة يأكلون صيد المجوس<sup>(٩)</sup> من الحيتان<sup>(١٠)</sup>، لا يتلجلج<sup>(١١)</sup> في صدورهم شيء من ذلك. رواه سعيد بن

(٣) الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، وأبوه يعرف بابن الحنفية، روى عن أبيه وابن عباس وأبي هريرة وغيرهم، كان من ظرفاء بني هاشم وأهل الفضل منهم، ثقة، توفي سنة تسع وتسعين أو مائة. تهذيب التهذيب ٢/٣٢٠، ٣٢١.

(٤) مرة بن شراحيل الهمداني، المعروف بمرة الطيب ومرة الخير، لقب بذلك لعبادته، تابعي توفي في زمان الحجاج بعد دير الجماجم، وقيل: توفي سنة ست وسبعين. تهذيب التهذيب ١٠/٨٨، ٨٩.

(٥) سورة المائدة ٥.

(٦) في م: «كانت».

(٧) لم نجده فيما بين أيدينا.

(٨) في ب: «احتياطاً».

(٩-٩) سقط من: ١.

(١٠) في م: «يتلجلج».



منصور . والجراد كالحيثان في ذلك ؛ لأنه لا ذكاة له ، ولأنه يُباح ميتته ، فلم يحرم بصيده  
المجوسى ، كالخوت .

**فصل :** وحكم سائر الكفار ، من عبدة الأوثان والزنادقة وغيرهم ، حكم  
المجوسى ، في تحريم ذبائحهم وصيدهم ، إلا الحيتان والجراد وسائر ما يُباح ميتته ، فإن  
ما صادوه مباح ؛ لأنه لا يزيد بذلك عن موته بغير سبب . وقد قال النبى ﷺ : « أُحِلَّت  
لنا ميتتان ؛ السمك ، والجراد »<sup>(١١)</sup> . وقال في البحر : « هو الطهور ماؤه ، الحل ميتته »<sup>(١٢)</sup> .

**فصل :** قال أحمد / : وطعام المجوس<sup>(١٣)</sup> ليس به بأس أن يؤكل ، وإذا أُهدى إليه أن  
يقبل ، إنما تكره ذبائحهم ، أو شئء فيه دسم . يعنى من اللحم . ولم ير بالسمن والخبز  
بأسا . وسئل عما يصنع المجوس لأمواتهم ، ويُرْمِزُونَ<sup>(١٤)</sup> عليهم أياما عشرين ، ثم<sup>(١٥)</sup>  
يقتسمون<sup>(١٦)</sup> ذلك في الجيران ؟ قال : لا بأس بذلك . وعن الشعبي : كل مع المجوسى  
وإن رُمِزَ . وروى أحمد ، أن سعيد بن جبير كان يأكل من كواميخ<sup>(١٧)</sup> المجوس ،  
وأعجبه ذلك . وروى هشام ، عن الحسن ، أنه كان لا يرى بأسا بطعام المجوس في  
المصر ، ولا بشوايرهم<sup>(١٨)</sup> ، ولا بكواميخهم .

١٧٢٤ - مسألة ؛ قال : ( وَكَذَلِكَ كُلُّ مَآءٍ مِنَ الْحَيَاتَانِ فِي الْمَاءِ ، وَإِنْ طَفَا )

قوله طفا : يعنى ارتفع على وجه الماء . قال عبد الله بن رَوَاحَةَ<sup>(٢)</sup> :  
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافَ      وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ

(١١) أخرجه ابن ماجه ، فى : باب صيد الحيتان والجراد ، من كتاب الصيد ، وفى : باب الكبد والطحال ، من كتاب  
الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٧٣/٢ ، ١١٠٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٩٧/٢ .

(١٢) تقدم ترجمته ، فى : ١٣/١ ، ١٤ .

(١٣) فى ب ، م : « المجوسى » .

(١٤) الزممة : تحرك الشفة بكلام لا يفصح عنه قائله .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) فى ب ، م : « يقتسمون » .

(١٧) الكامخ ؛ بفتح الميم : إدام .

(١٨) الشواير : جمع الشيراز ، وهو اللبن الرائب .

(١) سقط من : ب .

(٢) البيت فى ديوانه ١٦٥ . وهو فى : الاستيعاب ٩٠١/٣ ، طبقات الشافعية الكبرى ٢٦٤/١ ، اللسان

( ع ر ض ) فى قصة .

وجملة ذلك أن السمك وغيره من ذوات الماء التي لا تعيش إلا فيه ، إذا ماتت فهي حلال ، سواء ماتت بسبب أو غير سبب ؛ لقول النبي ﷺ في البحر : « هُوَ الطَّهُورُ مَاوُهُ الْحِلُّ مَيْتَتُهُ » (٣) . قال أحمد : هذا خير من مائة حديث . وأما ما مات بسبب ، مثل أن صاده (٤) إنسان ، أو نبذه البحر ، أو جزر عنه ، فإن العلماء أجمعوا على إباحته ، وكذلك ما حبس في الماء بحظيرة حتى يموت ، فلا خلاف أيضا في حله . قال أحمد : الطافي يؤكل ، وما جزر عنه الماء أجود ، والسمك الذي نبذه البحر لم يختلِف الناس فيه ، وإنما اختلفوا في الطافي ، وليس به بأس . ومن أباح الطافي من السمك أبو بكر الصديق ، وأبو أيوب ، رضي الله عنهما . وبه قال (٥) مالك ، و (٥) الشافعي . ومن أباح ما وجد من الحيتان عطاء ، ومكحول ، والثوري ، والنخعي . وكرة الطافي جابر ، وطاوس ، وابن سيرين ، وجابر بن زيد ، وأصحاب الرأي ؛ لأن جابرا قال : قال رسول الله ﷺ : « مَا أَلْقَى الْبَحْرُ ، أَوْ جَزَرَ عَنْهُ ، فَكُلُوهُ ، وَمَاتَ فِيهِ وَطَفَا ، فَلَا تَأْكُلُوهُ » . رواه أبو داود (٦) . ولنا ، قول الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْسَّيَّارَةِ ﴾ (٧) . قال ابن عباس : طعامه ما مات فيه (٨) . وأيضا الحديث الذي قدّمناه . وقال أبو بكر الصديق ، رضي الله عنه : الطافي حلال (٨) . ولأنه لو مات في البر أبيح ، فإذا مات في البحر أبيح ، كالجراد . فأما حديث جابر ، فإنما هو موقوف عليه ، كذلك قال أبو داود : رواه

(٣) تقدم تخرجه ، في : ١٣/١ ، ١٤ .

(٤) في ب : « يصيده » .

(٥-٥) سقط من : م .

(٦) في : باب في أكل الطافي من السمك ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٢/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب الطافي من صيد البحر ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٨١/٢ .

(٧) سورة المائدة ٩٦ .

(٨) أخرجهما البخاري تعليقا ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ أَحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٦/٧ . والدارقطني ، في : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ . والبيهقي ، في : باب ما لفظ البحر وطفا ... ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥٣/٩ ، ٢٥٥ . وابن أبي شيبة ، في : باب من رخص في الطافي من السمك ، وباب قوله تعالى : ﴿ مَتَاعًا لَّكُمْ وَلِلْسَّيَّارَةِ ﴾ ، من كتاب الصيد . المصنف ٣٨١/٥ ، ٥٨٢ .

١١٩/١٠ ظ الثَّقَاتُ فَأَوْقَفُوهُ عَلَى جَابِرٍ ، وَقَدْ أُسْنِدَ مِنْ وَجْهِ ضَعِيفٍ . / وَإِنْ صَحَّ فَتَحْمِلُهُ عَلَى نَهْيِ الْكَرَاهَةِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا مَاتَ رَسَا<sup>(٩)</sup> فِي أَسْفَلِهِ ، فَإِذَا أَتَتْهُ طِفَا ، فَكَرِهَهُ لِتَنَبُّهِهِ ، لَا لِتَحْرِيمِهِ .

**فصل : يُبَاحُ أَكْلُ الْجَرَادِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ الْعِلْمِ .** وَقَدْ قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَ غَزَوَاتٍ ، نَأْكُلُ الْجَرَادَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ، وَأَبُو دَاوُدَ<sup>(١٠)</sup> . وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَمُوتَ بِسَبَبٍ أَوْ غَيْرِ<sup>(١١)</sup> سَبَبٍ ، فِي قَوْلِ عَامَّةِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ الشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَعَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ إِذَا قَتَلَهُ الْبَرْدُ ، لَمْ يُؤْكَلْ . وَعَنْهُ ، لَا يُؤْكَلُ إِذَا مَاتَ بِغَيْرِ سَبَبٍ . وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ . وَيُرْوَى أَيْضًا عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ . وَلَنَا ، عَمُومُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : « أُحِلَّتْ لَنَا مَيِّتَتَانِ وَدَمَانِ ، فَالْمَيِّتَتَانِ السَّمَكُ وَالْجَرَادُ »<sup>(١٢)</sup> . وَلَمْ يَفْصَلْ . وَلِأَنَّهُ تَبَاحُ مَيِّتَتُهُ ، فَلَمْ يُعْتَبَرْ لَهُ سَبَبٌ ، كَالسَّمَكِ ، وَلِأَنَّهُ لَوْ افْتَقَرَ إِلَى سَبَبٍ ، لَافْتَقَرَ إِلَى ذَبْحٍ وَذَابِجٍ وَآلَةٍ ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ .

**فصل : وَيُبَاحُ أَكْلُ الْجَرَادِ بِمَا فِيهِ ، وَكَذَلِكَ السَّمَكُ ،** يَجُوزُ أَنْ يُقْلَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يُشَقَّ جَوْفُهُ<sup>(١٣)</sup> ، وَقَالَ أَصْحَابُ الشَّافِعِيِّ فِي السَّمَكِ : لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّ رَجِيعَهُ نَجَسٌ . وَلَنَا ، عُمُومُ النَّصِّ فِي إِبَاحَتِهِ ، وَمَا ذَكَرُوهُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ . وَإِنْ بَلَغَ إِنْسَانٌ شَيْئًا مِنْهُ حَيًّا كَرِهَ ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَعْذِيبٌ لَهُ .

**فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ السَّمَكِ يُقْلَى فِي النَّارِ ؟** فَقَالَ : مَا يُعْجِبُنِي . وَالْجَرَادُ ؟<sup>(١٤)</sup> فَقَالَ : مَا يُعْجِبُنِي ، وَالْجَرَادُ<sup>(١٥)</sup> أَسْهَلُ ، فَإِنَّ هَذَا لَهُ دَمٌ . وَلَمْ يَكْرَهُ أَكْلَ السَّمَكِ إِذَا

(٩) فِي ١ ، م : « رَسَب » . وَرَسَمَ الْكَلِمَةُ فِي الْأَصْلِ ، ب : « رَسَى » .  
(١٠) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ١١٧/٧ . وَأَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣٢١/٢ .  
كَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْدِ وَالذَّبَائِحِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٥٤٦/٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأَحْوَذِيِّ ١٥/٨ ، ١٦ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْدِ وَالذَّبَائِحِ . الْمُجْتَبَى ١٨٥/٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ أَكْلِ الْجَرَادِ ، مِنْ كِتَابِ الْبَيْدِ . سَنَنُ الدَّارِمِيِّ ٩١/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٥٣/٤ ، ٣٥٧ ، ٣٨٠ .

(١١) فِي م : « بَغِير » .

(١٢) تَقْدِيمُ تَحْرِيمِهِ ، فِي صَفْحَةِ ٢٩٨ .

(١٣) فِي م : « بَطْنُهُ » .

(١٤-١٥) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ . نَقَلَ نَظْرَ .



أُلْقِيَ فِي النَّارِ ، إِنَّمَا كَرِهَ تَعْذِيْبَهُ بِالنَّارِ . وَأَمَّا الْجَرَادُ فَسَهَّلَ فِي الْقَائِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَا دَمَ لَهُ ، وَلَئِنْ  
السَّمَكُ لَا حَاجَةَ إِلَى الْقَائِهِ فِي النَّارِ ، لِإِمْكَانِ تَرْكِهِ حَتَّى يَمُوتَ بِسُرْعَةٍ ، وَالْجَرَادُ لَا يَمُوتُ فِي  
الْحَالِ ، بَلْ يَبْقَى مُدَّةً طَوِيلَةً . وَفِي « مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ » <sup>(١٥)</sup> أَنَّ كَعْبًا كَانَ مُحْرِمًا ، فَمَرَّتْ بِهِ  
رَجُلٌ <sup>(١٦)</sup> مِنْ جَرَادٍ ، فَتَسَبَّى ، وَأَخَذَ جَرَادَتَيْنِ ، فَأَلْقَاهُمَا فِي النَّارِ ، <sup>(١٧)</sup> فَشَوَاهُمَا فِي  
النَّارِ <sup>(١٨)</sup> ، وَذَكَرَ ذَلِكَ لِعُمَرَ ، فَلَمْ يُنْكِرْ عَمْرُتُ رَكْعُهُمَا فِي النَّارِ . وَذَكَرَ لَهُ حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ :  
كَانَ الْجَرَادُ يُقَالُ لَهُ . فَقَالَ : إِنَّمَا يُؤْخَذُ الْجَرَادُ فَتُقَطَّعُ أَجْنَحَتُهُ ، ثُمَّ يُلْقَى فِي الزَّيْتِ وَهُوَ حَيٌّ .

١٧٢٥ - مسألة ؛ قال : ( وَذَكَاةُ الْمَقْدُورِ عَلَيْهِ مِنَ الصَّيْدِ وَالْأَنْعَامِ <sup>(١)</sup> فِي الْحَلْقِ  
وَاللَّبَّةِ )

قد ذكرنا حُكْمَ الْمَعْجُوزِ عَنْهُ ، مِنَ الصَّيْدِ وَالْأَنْعَامِ ، فَأَمَّا الْمَقْدُورُ عَلَيْهِ مِنْهُمَا ، فَلَا  
يُبَاحُ إِلَّا بِالدَّكَاةِ ، بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَتَفْتَقِرُ الدَّكَاةُ إِلَى خَمْسَةِ أَشْيَاءَ ؛ ذَابِجٍ ،  
وَالَّةٍ ، وَمَحْلٍ ، وَفَعِيلٍ ، وَذِكْرٍ . أَمَّا الذَّابِجُ فَيُعْتَبَرُ لَهُ شَرْطَانِ ؛ دِينُهُ ، وَهُوَ كَوْنُهُ مُسْلِمًا أَوْ  
كُتَابِيًّا ، وَعَقْلُهُ ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ ذَا عَقْلٍ يَعْرِفُ الذَّبْحَ لِقَصْدِهِ <sup>(٢)</sup> ، فَإِنْ كَانَ لَا يَعْقِلُ ،  
كَالطُّفْلِ الذِّي لَا يُمَيِّزُ ، وَالْمَجْنُونِ ، وَالسَّكَرَانَ ، / لَمْ يَحِلَّ مَا ذَبَحَهُ ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ ١٢٠/١٠  
الْقَصْدُ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ ضَرَبَ إِنْسَانًا بِالسَّيْفِ فَقَطَّعَ عُنُقَ شَاةٍ . وَأَمَّا الْوَالَّةُ ، فَلَهَا شَرْطَانِ ؛  
أَحَدُهُمَا ، أَنْ تَكُونَ مُحَدَّدَةً ، تَقْطَعُ أَوْ تَحْرِقُ بِحَدِّهَا ، لَا يَثْقِلُهَا . وَالثَّانِي ، أَنْ لَا تَكُونَ  
سِنًا وَلَا ظُفْرًا . فَإِذَا اجْتَمَعَ هَذَانِ الشَّرْطَانِ فِي شَيْءٍ ، حَلَّ الذَّبْحُ بِهِ ، سَوَاءً كَانَ حَدِيدًا ، أَوْ  
حَجَرًا ، أَوْ لِيْطَةً <sup>(٣)</sup> ، أَوْ خَشَبًا ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « مَا أَنْهَرَ الدَّمَ ، وَذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ،  
فَكُلُّهُ » <sup>(٤)</sup> ، مَا لَمْ يَكُنْ سِنًا أَوْ ظُفْرًا . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٥)</sup> . وَعَنْ عِدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ : قُلْتُ :

(١٥) انظر : الباب الخامس ، فيما يباح للمحرم وما يحرم ، من كتاب الحج . ترتيب مسند الشافعي ١/ ٣٢٦ ، ٣٢٧ .

(١٦) الرجل من الجراد : الطائفة العظيمة منه .

(١٧-١٨) في م : « وشواهما » .

(١) في ب : « وبهيمة الأنعام » .

(٢) في م : « ليقصد » .

(٣) في م : « بليطة » . والليطة : قشر القصبة والقوس والقناة .

(٤) في ب ، م : « فكلوا » .

(٥) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٦٥ .

يا رسول الله، أَرَأَيْتَ إِنْ أَحَدُنَا أَصَابَ صَيْدًا، وَلَيْسَ مَعَهُ سِكِّينٌ، أَيْذَبُحَ بِالْمَرْوَةِ وَشَقَّ الْعَصَا؟ فَقَالَ: «أَمَرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ، وَاذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ». وَالْمَرْوَةُ: الصَّوَّانُ. وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، أَنَّهُ كَانَ يَرْعَى لِقَحَّةً<sup>(٦)</sup>، فَأَخَذَهَا الْمَوْتُ، فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا يَنْحَرُهَا بِهِ، فَأَخَذَ وَتَدًا، فَوَجَّأَهَا بِهِ فِي لَبَتِهَا حَتَّى أَهْرَبَتْ دَمُهَا، ثُمَّ جَاءَ إِلَى<sup>(٧)</sup> النَّبِيِّ ﷺ، فَأَمَرَهُ بِأَكْلِهَا. رَوَاهُمَا<sup>(٨)</sup> أَبُو دَاوُدَ<sup>(٩)</sup>. وَهَذَا<sup>(١٠)</sup> قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَبُو ثَوْرٍ. وَنَحْوُهُ قَوْلُ مَالِكٍ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ، إِلَّا فِي السِّنِّ وَالظُّفْرِ، قَالَ: إِذَا كَانَا مُتَّصِلَيْنِ، لَمْ يُجْزِ الذَّبْحُ بِهِمَا، وَإِنْ كَانَا مُتَفَصِّلَيْنِ، جَازَ. وَلَنَا، عُمُومُ حَدِيثِ رَافِعٍ، وَلَأنَّ مَا لَمْ تَجْزِ الذَّكَاءُ بِهِ مُتَّصِلًا، لَمْ تَجْزِ مُتَفَصِّلًا، كَغَيْرِ الْمُحَدَّدِ. وَأَمَّا الْعَظْمُ غَيْرُ السِّنِّ، فَمُقْتَضَى إِطْلَاقِ قَوْلِ أَحْمَدَ، وَالشَّافِعِيِّ، وَأَبِي ثَوْرٍ، إِبَاحَةُ الذَّبْحِ بِهِ. وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَعَمْرٍو بْنِ دِينَارٍ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: يُذَكَّى بِعَظْمِ الْحِمَارِ، وَلَا يُذَكَّى بِعَظْمِ الْقِرْدِ؛ لِأَنَّكَ تُصَلِّي عَلَى الْحِمَارِ وَتُسْقِيهِ فِي جَفْنَتِكَ. وَعَنْ أَحْمَدَ: لَا يُذَكَّى بِعَظْمٍ وَلَا ظُفْرٍ. وَقَالَ النَّخَعِيُّ: لَا يُذَكَّى بِالْعَظْمِ وَالْقَرْنِ. وَوَجَّهَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا أَنْتَهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَكُلُوا، لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ، وَسَأُحَدِّثُكُمْ عَنْ ذَلِكَ، أَمَّا السِّنُّ فَعَظْمٌ، وَأَمَّا الظُّفْرُ فَمُدَى الْحَبْشَةِ». فَعَلَّاهُ بِكَوْنِهِ عَظْمًا، فَكُلُّ عَظْمٍ فَقَدْ<sup>(١١)</sup> وَجَدَتْ فِيهِ الْعِلَّةُ. وَالْأَوَّلُ<sup>(١٢)</sup> أَصَحُّ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الْعَظْمَ دَخَلَ فِي عُمُومِ اللَّفْظِ الْمُبِيحِ، ثُمَّ اسْتَشْنَى السِّنُّ وَالظُّفْرُ خَاصَّةً، فَبَقِيَ سَائِرُ الْعِظَامِ دَاخِلَةً<sup>(١٣)</sup> فِيمَا يَبَاحُ الذَّبْحُ بِهِ، وَالْمَنْطُوقُ

(٦) اللقحة: الناقة قرية العهد بالنتاج.

(٧) سقط من: ١، م.

(٨) في م: «رواه».

(٩) في: باب في الذبيحة بالمروة، من كتاب الأضاحي. سنن أبي داود ٩٢/٢.

وأخرج الأول ابن ماجه، في: باب ما يذكي به، من كتاب الذبائح. سنن ابن ماجه ١٠٦٠/٢. والإمام أحمد،

في: المسند ٢٥٦/٤، ٢٥٨، ٣٧٧.

وأخرج الثاني الإمام أحمد، في: المسند ٤٣٠/٥.

(١٠) في ب: «وبه».

(١١) في ب: «قد».

(١٢) سقطت الواو من: م.

(١٣) في م: «داخلا».

مقدّم على التعليل ، ولهذا علّل الظفر بكونه من مدى الحبشة ، ولا يحرم الذبح بالسكين وإن كانت مديّة لهم ، ولأنّ العظام يتناولها سائر الأحاديث العامة ، ويحصل بها المقصود ، فأشبهت سائر الآلات . وأمّا المحلّ فالحلق<sup>(١٤)</sup> واللّبة / وهى الوهدة التى بين أصل العنق والصدر . ولا يجوز الذبح فى غير هذا المحلّ بالإجماع ، وقد روى فى حديث ، عن النبىّ ﷺ ، أنّه قال : « الذّكاة فى الحلق واللّبة »<sup>(١٥)</sup> . وقال<sup>(١٦)</sup> أحمد : الذّكاة فى الحلق واللّبة . واحتجّ بحديث عمر ، وهو ما روى سعيد ، والأثرم ، بإسناديهما عن الفرافصة ، قال : كنّا عند عمر ، فنأدى أنّ النحر فى اللّبة أو الحلق<sup>(١٧)</sup> لمن قدر<sup>(١٨)</sup> . وإنّما نرى أنّ الذّكاة اختصّت بهذا المحلّ ؛ لأنّه مجمع العروق ، فتتفسيح بالذّبح فيه الدّماء السيّالة ، ويسرع زهوق النفس ، فيكون أطيب للجيم ، وأخفّ على الحيوان . قال أحمد : لو كان حديث أبى العشراء حديثاً . يعنى ما روى أبو العشراء عن أبيه ، عن النبىّ ﷺ ، أنّه سئل : أما تكون الذّكاة إلّا فى الحلق واللّبة ؟ فقال رسول الله ﷺ : « لو طعنت فى فخذها ، لأجزأ عنك »<sup>(١٩)</sup> . قال أحمد : أبو العشراء هذا ليس بمعروف . وأمّا الذّكر فالتسمية ، وقد مرّ ذكرها<sup>(٢٠)</sup> . وأمّا الفعل فيعتبر قطع الحلقوم والمريء . وبهذا قال الشافعى . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنّه يعتبر مع هذا قطع الودجين . وبه قال مالك ، وأبو يوسف ؛ لما روى أبو هريرة ، قال : نهى رسول الله ﷺ عن شريطة الشيطان . وهى التى

(١٤) فى الأصل : « فى الحلق » .

(١٥) أخرجه الدارقطنى ، فى : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطنى ٢٨٣/٤ .

(١٦) سقطت الواو من : ب ، م .

(١٧) فى م : « والحلق » .

(١٨) وأخرجه البيهقى ، فى : باب الذّكاة فى المقدور عليه ما بين اللّبة والحلق ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٢٧٨/٩ .

(١٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى ذبيحة المتردية ، من كتاب الأضاحى . سنن أبى داود ٩٢/٢ . والترمذى ، فى : باب ما جاء فى الذّكاة فى الحلق واللّبة ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٧٤/٦ . والنسائى ، فى : باب ذكر المتردية فى البئر ... ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٠/٧ . وابن ماجه ، فى : باب ذكاة النّاذ من البهائم ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٣/٢ . والدارمى ، فى : باب فى ذبيحة المتردى ... ، من كتاب الأضاحى . سنن الدارمى ٨٢/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ٣٣٤/٤ .

(٢٠) فى صفحة ٢٥٨ .



تَذْبِيحُ فَتَقَطَّعُ الْجِلْدَ وَلَا تَقْرَى الْأَوْدَاجَ ، ثُمَّ تُتْرَكُ حَتَّى تَمُوتَ . رواه أبو داود<sup>(٢١)</sup> . وقال أبو حنيفة : يُعْتَبَرُ قَطْعُ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيءِ وَاحِدَ الْوَدَجَيْنِ . وَلَا خِلَافَ فِي أَنَّ الْأَكْمَلَ قَطْعُ الْأَرْبَعَةِ ؛ الْحُلُقُومِ ، وَالْمَرِيءِ ، وَالْوَدَجَيْنِ ، فَالْحُلُقُومُ مَجْرَى النَّفْسِ ، وَالْمَرِيءُ وَهُوَ مَجْرَى الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ ، وَالْوَدَجَانِ ، وَهُمَا عِرْقَانِ مُحِيطَانِ بِالْحُلُقُومِ ؛ لِأَنَّهُ أَسْرَعُ لخُرُوجِ رُوحِ الْحَيَوَانِ ، فَيَخْفُ عَلَيْهِ ، وَيَخْرُجُ مِنَ الْخِلَافِ ، فَيَكُونُ أَوَّلَى . وَالْأَوَّلُ يُجْزَى ؛ لِأَنَّهُ قَطَعَ فِي مَحَلِّ الذَّبِيحِ مَا لَا تَبْقَى الْحَيَاةُ مَعَ قَطْعِهِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ قَطَعَ الْأَرْبَعَةُ .

١٧٢٦ - مسألة ؛ قال : ( وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُنْحَرَ الْبَعِيرُ ، وَيَذْبَحَ مَا سِوَاهُ )

لَا خِلَافَ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ ، فِي أَنَّ الْمُسْتَحَبَّ نَحْرُ الْإِبِلِ ، وَذَبْحُ مَا سِوَاهَا . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ ﴾<sup>(١)</sup> . وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾<sup>(٢)</sup> . قَالَ مُجَاهِدٌ : أَمَرْنَا بِالنَّحْرِ ، وَأَمَرَ بَنُو إِسْرَائِيلَ بِالذَّبْحِ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ بُعِثَ فِي قَوْمٍ مَا شِئْتَهُمُ الْإِبِلَ ، فَسَنَّ النَّحْرَ ، وَكَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ مَا شِئْتَهُمُ الْبَقَرُ ، فَأَمَرُوا بِالذَّبْحِ . وَثَبَّتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَحَرَ بَدَنَةً ، وَضَحَّى بِكَبْشَيْنِ أَقْرَنَيْنِ ذَبَحَهُمَا بِيَدِهِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> . وَمَعْنَى النَّحْرِ ، أَنْ يَضْرِبَهَا بِحَرْبَةٍ أَوْ نَحْوِهَا<sup>(٤)</sup> فِي الْوَهْدَةِ الَّتِي بَيْنَ أَصْلِ عُنُقِهَا وَصَدْرِهَا .

و ١٢١/١٠

(٢١) في : باب في المبالغة في الذبح ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٣/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٢٨٩/١ .

(١) سورة الكوثر ٢ .

(٢) سورة البقرة ٦٧ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب نحر البدن قائمة ، من كتاب الحج ، وفي : باب في أضحية النبي ﷺ ، وباب من ذبح الأضاحي بيده ، وباب وضع القدم على صفح الذبيحة ، وباب التكبير عند الذبح ، من كتاب الأضاحي . صحيح البخاري ٢١٠/٢ ، ١٣٠/٧ ، ١٣١ ، ١٣٣ . ومسلم ، في : باب استحباب الضحية ، ... ، من كتاب الأضاحي . صحيح مسلم ١٥٥٦/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما يستحب من الضحايا ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٨٦/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الأضحية بكبشين ، من أبواب الأضاحي . عارضة الأحوذى ٢٩٠/٦ . والنسائي ، في : باب الكبش ، وباب وضع الرجل على صفحة الضحية ، وباب تسمية الله عز وجل ، وباب ذبح الرجل أضحيته بيده ، من كتاب الضحايا . المجتبى ١٩٤/٧ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ . وابن ماجه ، في : باب أضاحي رسول الله ﷺ ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٣/٢ . والدارمي ، في : باب السنة في الأضحية ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٧٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٥/٣ .

(٤) في الأصل ، ١ : نحوه .

**فصل : وَيُسَنُّ الذَّبْحُ بِسِكِّينٍ حَادٍّ ؛** لما رَوَى أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ ، قَالَ :  
 خَصَلْتَانِ سَمِعْتُهُمَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فَإِذَا  
 قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَ ، وَلْيُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ ، وَلْيُرِخْ  
 ذَبِيحَتَهُ » (٥) . وَيُكْرَهُ أَنْ يَسَنَّ السُّكَّيْنِ وَالْحَيَوَانَ يُبْصِرُهُ . وَرَأَى عَمْرُ بْنُ رَجُلًا قَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ  
 عَلَى شَاةٍ ، وَهُوَ يَحُدُّ السُّكَّيْنِ ، فَضَرَبَتْهُ حَتَّى أَفْلَتَ الشَّاةُ . وَيُكْرَهُ أَنْ يَذْبَحَ شَاةً ،  
 وَالْأُخْرَى تَنْظُرُ إِلَيْهِ ، وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَسْتَقْبِلَ بِهَا الْقِبْلَةَ . وَاسْتَحَبَّ ذَلِكَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ  
 سِيرِينَ ، وَعَطَاءٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَكَرِهَ ابْنُ عَمْرٍ ، وَابْنُ سِيرِينَ  
 أَكْلَ مَا ذُبِحَ لغيرِ الْقِبْلَةِ . وَقَالَ سَائِرُهُمْ : لَيْسَ ذَلِكَ مَكْرُوهًا ؛ لِأَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَذْبَحُونَ  
 لغيرِ الْقِبْلَةِ ، وَقَدْ أَحَلَّ اللَّهُ ذَبَائِحَهُمْ .

**فصل : قَالَ أَحْمَدُ : لَا تُؤْكَلُ الْمَصْبُورَةُ ، وَلَا الْمُجْتَمَةُ .** وَبِهِ قَالَ إِسْحَاقُ .  
 وَالْمُجْتَمَةُ : هِيَ الطَّائِرُ أَوْ الْأَرْثَبُ يُجْعَلُ غَرَضًا ، ثُمَّ يُرْمَى حَتَّى يُقْتَلَ . وَالْمَصْبُورَةُ  
 مِثْلُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْمُجْتَمَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا فِي الطَّائِرِ وَالْأَرْثَبِ وَأَشْبَاهِهَا ، وَالْمَصْبُورَةُ كُلُّ حَيَوَانٍ .  
 وَأَصْلُ الصَّبْرِ الْحَبْسُ . وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِهِ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ صَبْرِ الْبَهَائِمِ (٦) ،  
 وَقَالَ : « لَا تَتَّخِذُوا شَيْئًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا » (٧) . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ  
 قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ كُلِّ مُجْتَمَةٍ (٨) . وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ  
 اللَّهِ ﷺ عَنِ الْمُجْتَمَةِ وَعَنْ أَكْلِهَا ، وَنَهَى عَنِ الْمَصْبُورَةِ وَعَنْ أَكْلِهَا (٩) . وَلَا تُهَيَّأُ (٩) حَيَوَانٌ

(٥) تقدم تخريجه ، في : ٥١٦/١١ .

(٦) تقدم تخريجه ، في صفحة ١٤٣ .

(٧) أخرجه مسلم ، في : باب النهي عن صبر البهائم ، من كتاب الصيد . صحيح مسلم ١٥٤٩/٣ . والترمذي ، في :  
 باب ما جاء في كراهية المصبورة ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٦٧/٦ . والنسائي ، في : باب النهي عن  
 المجتمة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢١٠/٧ ، ٢١١ . وابن ماجه ، في : باب النهي عن صبر البهائم وعن المثلة ، من  
 كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٣/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢١٦/١ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٨٠ .  
 (٨) وأخرجه الترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة ، من أبواب الصيد ، وفي : باب ما جاء في أكل لحوم  
 الجلالة وألبانها ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٦٥/٦ ، ١٩/٨ . والنسائي ، في : باب النهي عن المجتمة ،  
 وباب النهي عن الجلالة ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٩/٧ ، ٢١٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن المثلة ، وباب  
 في الجلالة وما جاء فيه من النهي ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٣/٢ ، ٨٩ . والإمام أحمد ، في : المسند  
 ٢٢٦/١ ، ٢٩٣ ، ٣٢١ ، ٣٣٩ ، ٣٦٦/٢ ، ٣٢٣/٣ ، ١٢٧/٤ ، ١٩٤ ، ٤٤٥/٦ .  
 (٩) في م : « ولأنه » .

مَقْدُورٌ عَلَيْهِ ، فَلَمْ يُبَحَّ بِغَيْرِ الذَّكَاءِ ، كَالْبَعِيرِ وَالْبَقَرَةِ .

١٧٢٧ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ ذُبِحَ مَا يُنَحَرُ ، أَوْ نُحِرَ مَا يُذْبَحُ فَجَائِزٌ )

هذا قول أكثر أهل العلم ؛ منهم عطاء ، والزُّهري ، وقتادة ، ومالك ، والليث ،  
والثوري ، وأبو حنيفة ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور . وحكى عن داود ، أن الإبل لا  
تُبَاحُ إِلَّا بِالنَّحْرِ ، ولا يُباح غيرها إِلَّا بالذَّبْحِ ؛ لأنَّ الله تعالى قال : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ  
تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ <sup>(١)</sup> . والأمر / يقتضي الوجوب ، وقال تعالى : ﴿ فَصَلِّ لِرَبِّكَ  
وَأَنحِرْ ﴾ <sup>(٢)</sup> . ولأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَحَرَ الْبُذْنَ ، وَذَبَحَ الْعَنَمَ ، وَإِنَّمَا تُؤْخَذُ الْأَحْكَامُ مِنْ  
جِهَتِهِ . وحكى عن مالك <sup>(٣)</sup> ، أَنَّهُ لَا يُجْزَى فِي الْإِبِلِ إِلَّا النَّحْرُ ؛ لِأَنَّ أَعْنَاقَهَا طَوِيلَةٌ ، فَإِذَا  
ذُبِحَ تَعَذَّبَ بِخُرُوجِ رُوحِهِ . قال ابنُ المُنْذِرِ : إِنَّمَا كَرِهَهُ ، وَلَمْ يُحَرِّمَهُ . ولنا ، قولُ النَّبِيِّ  
ﷺ : « أَمُرِرِ الدَّمَ بِمَا شِئْتَ » <sup>(٤)</sup> . وقالت أسماءُ : نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ  
ﷺ ، فَأَكَلْنَاهُ وَنَحْنُ بِالْمَدِينَةِ <sup>(٥)</sup> . وعن عائشةَ ، قالت : نَحَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حِجَّةِ  
الْوُدَاعِ بَقَرَةً وَاحِدَةً <sup>(٦)</sup> . ولأنَّه ذَكَاةٌ فِي مَحَلِّ الذَّكَاءِ ، فَجَازَ أَكْلُهُ ، كَالْحَيَوَانِ الْآخِرِ .

١٧٢٨ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا ذُبِحَ فَأُتِيَ عَلَى الْمَقَاتِلِ ، فَلَمْ تُخْرَجِ الرُّوحُ حَتَّى  
وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ ، أَوْ وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ ، لَمْ تُؤْكَلِ )

يعنى <sup>(١)</sup> وَطِئَ عَلَيْهَا شَيْءٌ يَقْتُلُهَا مِثْلُهُ غَالِبًا ، وهذا الذي ذَكَرَهُ الْخِرَقِيُّ نَصًّا عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

(١) سورة البقرة ٦٧ .

(٢) سورة الكوثر ٢ .

(٣) في ١ ، ب : « داود » .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣٠٢ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب لحوم الخيل ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢٣/٧ . ومسلم ، في :  
باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤١/٣ . والنسائي ، في : باب الرخصة في نحر  
ما يذبح ، ... ، وباب نحر ما يذبح ، من كتاب الضحايا . المجتبى ٢٠٠/٧ ، ٢٠٤ . وابن ماجه ، في : باب لحوم  
الخيل ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ . والدارمي ، في : باب أكل لحوم الخيل ، من كتاب  
الأضاحي . سنن الدارمي ٨٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٤٦/٦ ، ٣٥٣ .

(٦) أخرجه أبو داود ، في : باب في هدي البقر ، من كتاب المناسك . سنن أبي داود ٤٠٦/١ . وابن ماجه ، في : باب  
عن كم تجزى البدنة والبقرة ، من كتاب الأضاحي . سنن ابن ماجه ١٠٤٧/٢ .

(١) في م زيادة : « إذا » .



وقال أكثر أصحابنا المتأخرين : لا يحرم بهذا . وهو قول أكثر الفقهاء ؛ لأنها إذا ذبحت فقد صارت في حكم الميت ، وكذلك لو أُبين رأسها بعد الذبح ، لم تحرم . نص عليه أحمد . ولو ذبح إنسان ثم ضربته <sup>(١)</sup> آخر وغرقه <sup>(٢)</sup> ، لم يلزمه قصاص ولا دية . ووجه قول الخرقى قول النبي ﷺ في حديث عدي بن حاتم : « وإن وقعت في الماء ، فلا تأكل » <sup>(٣)</sup> . وقال ابن مسعود : من رمى <sup>(٤)</sup> طائراً فوقع في ماء <sup>(٥)</sup> ، فغرق فيه ، فلا تأكله <sup>(٦)</sup> . ولأن الغرق سبب يقتل ، فإذا اجتمع مع الذبح ، فقد اجتمع ما يبيح ويحرم ، فيغلب الحظر ، ولأنه لا يؤمن أن يُعين على خروج الروح ، فتكون قد خرجت بفعلين مبيح ومحرم ، فأشبه ما لو وجد الأثران في حال واحدة ، أو رماه مسلم ومجوسى فمات .

١٧٢٩ - مسألة : قال : ( وإذا ذبحها من قفاها ، وهو مخطئ ، فأتى السكين على موضع ذبحها ، وهى فى الحياة ، أكلت )

قال القاضى : معنى الخطأ أن تلتوى الذبيحة عليه ، فتأتى السكين على القفا ؛ لأنها مع التوائها معجوز عن ذبحها في محل ذبحها ، فسقط اعتبار المحل ، كالمتردية في بئر ، فأما مع عدم التوائها ، فلا تباح بذلك ؛ لأن الجرح في القفا سبب للزهوق ، وهو في غير محل الذبح ، فإذا اجتمع مع الذبح ، منع جلّه ، كما لو بقر / بطنها . وقد روى عن ١٢٢/١٠ أحمد ، ما يدل على هذا المعنى ، فإن الفضل بن زياد قال : سألت أبا عبد الله عن من ذبح في القفا ؟ قال : عامداً أو غير عامد ؟ <sup>(١)</sup> قلت : عامداً . قال : لا تؤكل ، فإذا كان غير عامد ، كأنه <sup>(٢)</sup> التوى عليه ، فلا بأس .

(٢) في م : « ضرب » .

(٣) في م : « عنقه أو غرقه » .

(٤) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٧٨ .

(٥) في ١ : « وطئ » .

(٦) في م : « الماء » .

(٧) أخرجه البيهقي ، في : باب الصيد يرمى ... أو يقع في الماء ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٩/٢٤٨ .

وابن أبي شيبة ، في : باب إذا رمى صيدا فوقع في الماء ، من كتاب الصيد . المصنف ٥/٣٧٢ .

(١-١) سقط من : ب .

(٢) في م : « كأن » .

**فصل :** فَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها اِخْتِيَارًا ، فَقَدْ ذَكَرْنَا عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهَا لَا تُؤْكَلُ . وَهُوَ مَفْهُومُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ . وَحُكِيَ هَذَا عَنْ عَلِيٍّ ، وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، وَمَالِكٍ ، وَإِسْحَاقَ . قَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : تُسَمَّى هَذِهِ الذَّبِيحَةُ الْقَفِينَةُ . وَقَالَ الْقَاضِي : إِنْ بَقِيَتْ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ قَبْلَ قَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ حَلَّتْ ، وَإِلَّا فَلَا ، وَيُعْتَبَرُ ذَلِكَ بِالْحَرَكَةِ الْقَوِيَّةِ . وَهَذَا مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ . وَهَذَا الصَّحُّ ؛ لِأَنَّ الذَّبِيحَ إِذَا أَتَى عَلَى مَا فِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، أَحْلَاهُ ، كَأَكِيلَةِ السَّبْعِ ، وَالْمُتَرَدِّيةِ وَالنَّطِيحَةِ . وَلَوْ ضَرَبَ عُنُقَهَا بِالسَّيْفِ فَأُطَارَ رَأْسُهَا ، حَلَّتْ بِذَلِكَ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ، فَقَالَ : لَوْ أَنَّ رَجُلًا ضَرَبَ رَأْسَ بَطَّةٍ أَوْ شَاةٍ بِالسَّيْفِ ، يُرِيدُ بِذَلِكَ الذَّبِيحَةَ ، كَانَ لَهُ أَنْ يَأْكُلَهُ . وَرَوَى عَنْ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ قَالَ : تِلْكَ ذَكَاةٌ وَحْيَةٌ . وَأَفْتَى بِأَكْلِهَا عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ . وَبِهِ قَالَ الشَّعْبِيُّ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ . وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِيهَا قَوْلَانِ . وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا مُبَاحَةٌ ؛ لِأَنَّهُ اجْتَمَعَ قَطْعُ مَا تَبْقَى الْحَيَاةُ مَعَهُ مِنَ الذَّبِيحِ ، فَأُيِّحَ ، كَمَا ذَكَرْنَا مَعَ قَوْلِ مَنْ ذَكَرْنَا قَوْلَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ مُخَالِفٍ .

**فصل :** فَإِنْ ذَبَحَهَا مِنْ قَفَاها ، فَلَمْ يَعْلَمْ هَلْ كَانَتْ فِيهَا حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ قَبْلَ قَطْعِ الْحُلُقُومِ وَالْمَرِيِّ أَوْ لَا ؟ نَظَرْتُ ؛ فَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ بَقَاءُ ذَلِكَ ، لِجِدَّةِ الْآلَةِ ، وَسُرْعَةِ الْقَطْعِ <sup>(٣)</sup> ، فَلَا أَوْلَى إِبَاحَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ مَا لَوْ <sup>(٤)</sup> قَطَعَ <sup>(٥)</sup> عُنُقَهُ بِضَرْبَةِ السَّيْفِ ، وَإِنْ كَانَتْ الْآلَةُ كَالَّةً ، وَأَبْطَأَ قَطْعُهُ ، وَطَالَ تَعْدِيئُهُ ، لَمْ يُيْحَ ؛ لِأَنَّهُ مَشْكُوكٌ فِي وُجُودِ مَا يُحِلُّهُ ، فَيَحْرُمُ <sup>(٦)</sup> ، كَمَا لَوْ أُرْسِلَ كَلْبُهُ عَلَى الصَّيْدِ ، فَوَجَدَ مَعَهُ كَلْبًا آخَرَ لَا يَعْرِفُهُ .

١٧٣٠ - مَسْأَلَةٌ ؛ قَالَ : ( وَذَكَائِهَا ذَكَاةٌ جَنِينُهَا ، أَشْعَرُ أَوْ لَمْ يُشْعَرْ )

يَعْنِي إِذَا خَرَجَ الْجَنِينُ مَيْتًا مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ بَعْدَ ذَبْحِهَا ، أَوْ وَجَدَ <sup>(١)</sup> مَيْتًا فِي بَطْنِهَا ، أَوْ

(٣) فِي م : « الْقَتْلُ » .

(٤) سَقَطَ مِنْ : ب ، م ، .

(٥) فِي أ ، ب ، م : « قَطَعَتْ » .

(٦) فِي ب : « فَحَرَّمَ » .

(١) فِي أ ، م : « وَجَدَهُ » .

كانت حركته بعد خروجه كحركة المذبوح ، فهو حلال . روى هذا عن عمر ، وعلى . وبه قال سعيد بن المسيب ، والنخعي ، والشافعي ، وإسحاق ، وابن المنذر . وقال ابن عمر : ذكاته ذكاة أمه إذا أشعر . وروى ذلك عن عطاء ، وطاوس ، ومجاهد ، والزهرى ، والحسن ، وقتادة ، ومالك ، والليث ، والحسن بن صالح ، وأبي ثور ؛ لأن عبد الله بن كعب بن مالك ، قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يقولون : إذا أشعر الجنين ، فذكاته ذكاة أمه<sup>(٢)</sup> . وهذا إشارة إلى جميعهم ، فكان إجماعاً . وقال أبو حنيفة : لا يحل إلا أن يخرج حياً فيذكى ؛ لأنه حيوان ينفر دبحاً ، فلا يتدكى بذكاة غيره ، كما بعد الوضع . قال ابن المنذر : كان الناس على إباحته ، لا تعلم أحدا منهم خالف ما قالوا<sup>(٣)</sup> ، إلى أن جاء النعمان ، فقال : لا يحل ؛ لأن ذكاة نفس لا تكون ذكاة نفسين . ولنا ، ما روى أبو سعيد ، قال : قيل : يا رسول الله ، إن أحدنا ينحر الناقة ، ويذبح البقرة والشاة ، فيجد في بطنها الجنين ، أأكله أم نلقيه ؟ قال : « كلوه إن شئتم ، فإن ذكاته ذكاة أمه » . وعن جابر ، عن رسول الله ﷺ ، قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه » . رواهما أبو داود<sup>(٤)</sup> . ولأن هذا إجماع من الصحابة ومن بعدهم ، فلا يعول على ما خالفه ، ولأن الجنين متصل بها اتصال خلقه ، يتغذى بغذائها ، فتكون ذكاته ذكاتها ، كأعضائها ، ولأن الذكاة في الحيوان تختلف على حسب الإمكان فيه والقدر ، بدليل الصيد الممتنع والمقدور عليه والمتردية ، والجنين لا يتوصل إلى ذبحه بأكثر من ذبح أمه ، فيكون ذكاة له .

(٢) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ذكاة ما في بطن الذبيحة ، من كتاب الذبائح . الموطأ ٤٩٠/٢ . والبيهقي ، في : باب ذكاة ما في بطن الذبيحة ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٣٥/٩ ، ٣٣٦ . وعبد الرزاق ، في : باب الجنين ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٠١/٤ .

(٣) في ب : « قالوه » .

(٤) في : باب ما جاء في ذكاة الجنين ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٣/٢ .

كما أخرجهما الدارمي ، في : باب في ذكاة الجنين ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٤/٢ .

وأخرج الأول الترمذي ، في : باب ما جاء في ذكاة الجنين ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٦٩/٦ . وابن ماجه ، في : باب ذكاة الجنين ذكاة أمه ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١/٣ ، ٣٩ ، ٤٥ ، ٥٣ .



**فصل :** واستحبَّ أبو عبد الله أن يذبحه وإن خرج ميتاً ؛ ليخرج الدَّم الذي في جوفه ، ولأنَّ ابنَ عمرَ كان يُعجبه أن يُريقوا من دمه وإن كان ميتاً<sup>(٥)</sup> .

**فصل :** فإن خرج حياً حياةً مُستقرَّةً ، يُمكن أن يُذكى ، فلم يُذكه حتى مات ، فليس بذكى . قال أحمدُ : إن خرج حياً ، فلا بُدَّ من ذكاته ؛ لأنَّه نفسٌ أُخرى<sup>(٦)</sup> .

١٧٣١ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا يَقْطَعُ عُضْوٌ مِمَّا ذُكِّيَ حَتَّى تَرْهَقَ نَفْسُهُ )

كَرِهَ ذَلِكَ أَهْلُ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عَطَاءٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَلَا نَعْلَمُ لَهُمْ مُخَالَفًا . وَقَدْ قَالَ عُمَرُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : لَا تَعْجَلُوا الْأَنْفُسَ حَتَّى تَرْهَقَ . فَإِنْ قُطِعَ عُضْوٌ قَبْلَ زُهْقِ النَّفْسِ وَبَعْدَ الذَّبْحِ ، فَالظَّاهِرُ إِبَاحَتُهُ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ ذَبَحَ دَجَاجَةً ، فَأَبَانَ رَأْسَهَا ؟ قَالَ : يَأْكُلُهَا . قِيلَ لَهُ<sup>(١)</sup> : وَالَّذِي بَانَ مِنْهَا أَيْضًا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ الْبُخَارِيُّ<sup>(٢)</sup> : قَالَ ابْنُ عَمْرٍو ابْنُ عَبَّاسٍ : إِذَا قُطِعَ الرَّأْسُ فَلَا بَأْسَ<sup>(٣)</sup> . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَالْحَسَنُ ، وَالنَّخَعِيُّ ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَالزُّهْرِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ قُطْعَ ذَلِكَ الْعُضْوِ بَعْدَ حُصُولِ الذَّكَاءِ ، فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ قُطِعَ بَعْدَ الْمَوْتِ .

**فصل :** وَيُكْرَهُ سَلْخُ الْحَيَوَانِ قَبْلَ أَنْ يَبْرُدَ ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَغْذِيًّا لِلْحَيَوَانِ ، فَهُوَ كَقُطْعِ الْعُضْوِ . وَيُكْرَهُ التَّنْفُخُ فِي اللَّحْمِ الَّذِي يُرِيدُهُ لِلْبَيْعِ ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَشِّ .

**فصل :** / وَإِنْ قُطِعَ مِنَ الْحَيَوَانِ شَيْءٌ ، وَفِيهِ حَيَاةٌ مُسْتَقَرَّةٌ ، فَهُوَ مَيْتَةٌ ؛ لِمَا رَوَى أَبُو وَاقِدٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَا قُطِعَ مِنَ الْبَهِيمَةِ ، وَهِيَ حَيَّةٌ ، فَهُوَ مَيْتَةٌ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٤)</sup> . وَلِأَنَّ إِبَاحَتَهُ إِنَّمَا تَكُونُ بِالذَّبْحِ ، وَلَيْسَ هَذَا بِذَبْحٍ .

(٥) أخرجه الإمام مالك ، في : باب ذكاة ما في بطن الذبيحة ، من كتاب الذبائح . الموطأ ٢/٤٩٠ .

(٦) في م : « أخرج » تحريف .

(١) سقط من : م .

(٢) في : باب النحر والذبح ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢١/٧ .

(٣) في م زيادة : « به » .

(٤) تقدم تخريجه ، في : ٩٩/١ .

١٧٣٢ - مسألة ؛ قال : ( وَذَبِيحَةٌ مِّنْ أَطَاقِ الذَّبْحِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ حَلَالٌ ، إِذَا سَمَّوْا ، أَوْ نَسَوْا التَّسْمِيَةَ )

وَجُمْلَةٌ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَنْ أُمِكَنَهُ الذَّبْحُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ ، إِذَا ذَبَحَ ، حَلَّ <sup>(١)</sup> أَكْلَ ذَبِيحَتِهِ ، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً ، بِالْعَا أَوْ صَبِيًّا ، حُرًّا <sup>(٢)</sup> أَوْ عَبْدًا ، لَا نَعْلَمُ فِي هَذَا خِلَافًا . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى إِبَاحَةِ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالصَّبِيِّ . وَقَدْ رَوَى أَنَّ جَارِيَةً لِّكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ، كَانَتْ تَرْعَى غَنَمًا بِسَلْعٍ <sup>(٣)</sup> ، فَأَصِيبَتْ شَاةٌ مِنْهَا ، فَأَذْرَكَتْهَا فَذَكَّتْهَا بِحَجَرٍ ، فَسَأَلَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « كُلُّوْهَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٤)</sup> . وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ سَبْعٌ ؛ أَحَدُهَا ، إِبَاحَةُ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ . وَالثَّانِيَةُ ، إِبَاحَةُ ذَبِيحَةِ الْأُمَةِ . وَالثَّلَاثَةُ ، إِبَاحَةُ ذَبِيحَةِ الْحَائِضِ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَسْتَفْصِلْ . وَالرَّابِعَةُ ، إِبَاحَةُ الذَّبْحِ بِالْحَجَرِ . وَالخَامِسَةُ ، إِبَاحَةُ ذَبْحِ مَا خِيفَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ . السَّادِسَةُ ، حَلُّ مَا يَذْبَحُهُ غَيْرُ مَالِكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ . السَّابِعَةُ ، إِبَاحَةُ ذَبْحِهِ لغيرِ مَالِكِهِ عِنْدَ الْخَوْفِ عَلَيْهِ . وَيَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا ، فَإِنْ كَانَ طِفْلًا ، أَوْ مَجْنُونًا ، أَوْ سَكْرَانًا لَا يَعْقِلُ ، لَمْ يَصِحَّ مِنْهُ الذَّبْحُ . وَبِهَذَا قَالَ مَالِكٌ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : لَا يُعْتَبَرُ الْعَقْلُ . وَلَهُ فِيمَا إِذَا أُرْسِلَ الْمَجْنُونُ الْكَلْبَ عَلَى صَيْدٍ وَجْهَان . وَلَنَا ، أَنَّ الذَّكَاءَ يُعْتَبَرُ لَهَا الْقَصْدُ ، فَيُعْتَبَرُ لَهَا الْعَقْلُ ، كَالْعِبَادَةِ ، فَإِنْ مَنَ لَا عَقْلَ لَهُ لَا يَصِحُّ مِنْهُ الْقَصْدُ ، فَيَصِيرُ ذَبْحُهُ كَمَا لَوْ وَقَعَتِ الْحَدِيدَةُ بِنَفْسِهَا عَلَى حَلْقِ شَاةٍ فَذَبَحَتْهَا . وَقَوْلُهُ : إِذَا سَمَّوْا أَوْ نَسَوْا التَّسْمِيَةَ . فَالتَّسْمِيَةُ مُشْتَرِطَةٌ فِي كُلِّ ذَابِحٍ مَعَ الْعَمْدِ ، سَوَاءً كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كِتَابِيًّا ، فَإِنْ تَرَكَ الْكِتَابِيُّ التَّسْمِيَةَ عَنْ عَمْدٍ ، أَوْ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ ، لَمْ تَحِلَّ

(١) فِي الْأَصْلِ : « حَلَالٌ » .

(٢) فِي ب ، م زِيَادَةٌ : « كَانَ » .

(٣) سَلْعٌ : جَبَلٌ فِي الْمَدِينَةِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ إِذَا أَبْصَرَ الرَّاعِي أَوْ الْوَكِيلُ شَاةً تَمُوتُ ... ، مِنْ كِتَابِ الْوَكَاةِ ، وَفِي : بَابِ مَا أَنْهَرَ الدَّمَ مِنَ الْقَصَبِ وَالْمَرُوءَةِ ، وَبَابِ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ وَالْأُمَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٣٠/٣ ، ١١٩/٧ .  
كَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ ذَبِيحَةِ الْمَرْأَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٦٢/٢ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ بِهِ الذَّبْحُ ، مِنْ كِتَابِ الْأَضَاحِيِّ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٢/٢ . وَالْإِمَامُ مَالِكٌ ، فِي : بَابِ مَا يَجُوزُ مِنَ الذَّكَاءِ فِي حَالِ الضَّرُورَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . الْمَوْطَأُ ٤٨٩/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٧٦/٢ ، ٨٠ ، ٣٨٦/٦ .  
وَلَيْسَ فِي مُسْلِمٍ . انْظُرْ : الْإِرْوَاءُ ١٦٤/٨ .

ذَبِيحَتُهُ . رُوِيَ ذَلِكَ عَنْ عَلِيٍّ . وَبِهِ قَالَ النَّخَعِيُّ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَحَمَّادٌ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ . وَقَالَ عَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَكْحُولٌ : إِذَا ذَبَحَ النَّصْرَانِيُّ بِاسْمِ الْمَسِيحِ حَلَّ ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ لَنَا ذَبِيحَتَهُ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَقُولُ ذَلِكَ . وَلَنَا ، قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ / يُذَكِّرُ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . وَقَوْلُهُ : ﴿ وَمَا أَهْلَ لِيغَيْرَ اللَّهِ بِهِ ﴾ <sup>(٦)</sup> . وَالآيَةُ أَرِيدَ بِهَا مَا ذَبَحُوهُ بِشَرْطِهِ كَالْمُسْلِمِ . فَإِنْ لَمْ يُعْلَمْ اسْمُ الذَّبَائِحِ أَمْ لَا ؟ أَوْ ذَكَرَ اسْمَ غَيْرِ اللَّهِ أَمْ لَا ؟ فَذَبِيحَتُهُ حَلَالٌ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَبَاحَ لَنَا أَكْلَ مَا ذَبَحَهُ الْمُسْلِمُ وَالْكِتَابِيُّ ، وَقَدْ عَلِمَ أَنَّنَا لَا نَقِفُ عَلَى كُلِّ ذَابِيحٍ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّهُمْ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ قَوْمًا حَدِيثِي <sup>(٧)</sup> عَهْدَ بَشِيرِكَ ، يَأْتُونَنَا بِالْحَمِ لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَمْ يَذْكُرُوا ؟ قَالَ : « سَمُّوْا أَنْتُمْ ، وَكُلُّوا » . أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ <sup>(٨)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا ذَبَحَ الْكِتَابِيُّ مَا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ ، مِثْلَ كُلِّ ذِي ظُفْرِ . قَالَ قَتَادَةُ : هِيَ الْإِثْلُ <sup>(٩)</sup> وَالنَّعَامُ وَالْبَطْ ، وَمَا لَيْسَ بِمَشْقُوقِ الْأَصَابِعِ . أَوْ ذَبَحَ دَابَّةً لَهَا شَحْمٌ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْخِرَقِيُّ إِبَاحَتُهُ ؛ فَإِنَّ أَحْمَدَ حَكَى عَنْ مَالِكٍ ، فِي الْيَهُودِيِّ يَذْبَحُ الشَّاةَ ، قَالَ : لَا يَأْكُلُ مِنْ شَحْمِهَا . قَالَ أَحْمَدُ : هَذَا مَذْهَبٌ دَقِيقٌ . وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَمْ يَرَهُ صَحِيحًا . وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ ، وَأَبْنَى الْحُطَّابِ . وَذَهَبَ أَبُو الْحَسَنِ التَّمِيمِيُّ ، وَالْقَاضِي ، إِلَى تَحْرِيمِهَا . وَحَكَاهُ التَّمِيمِيُّ عَنِ الضَّحَّاكِ ، وَمُجَاهِدٍ ، وَسَوَّارٍ . وَهُوَ <sup>(١٠)</sup> قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ ﴾ <sup>(١١)</sup> . وَلَيْسَ

(٥) سورة الأنعام ١٢١ .

(٦) سورة المائدة ٣ .

(٧) فِي الْأَصْلِ ، ١ : « حَدِيثٌ » . وَفِي ب ، م : « حَدِيثُو » .

(٨) فِي : بَابِ مَنْ لَمْ يَرِ الْوَسَاوِسَ وَنَحْوَهَا مِنَ الْمَشَبَهَاتِ ، مِنْ كِتَابِ الْبُيُوعِ ، وَفِي : بَابِ ذَبِيحَةِ الْأَعْرَابِ وَنَحْوَهَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٧١/٣ ، ١٢٠/٧ .

كَمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ التَّسْمِيَةِ عِنْدَ الذَّبْحِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ ١٠٥٩/٢ ، ١٠٦٠ . وَالِدَارِمِيُّ ، فِي : بَابِ اللَّحْمِ يَوْجَدُ فَلَا يُدْرَى أَذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٣/٢ .

(٩) الْإِثْلُ : الْوَعْلُ .

(١٠) فِي ب : « وَهَذَا » .

(١١) سورة المائدة ٥ .



هذا من طعامهم . ولأنه جزء من البهيمية ، لم يُبَحَّ لذابحها ، فلم يُبَحَّ لغيره ، كاللحم . ولنا ، ما روى عبد الله بن مَعْقِلٍ ، قال : دُلِّيَ جِرَابٌ من شَحْمٍ من قصر خيبر ، فنَزَوْتُ لَأُخْذَهُ ، فإذا رسول الله ﷺ يَتَبَسَّمُ إِلَيَّ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(١٢)</sup> . ولأنها ذكاة أَبَاحَتِ اللَّحْمَ والجِلْدَ ، فَأَبَاحَتِ الشَّحْمَ ، كذكاة المسلم . والآية حُجَّةٌ لنا ؛ فَإِنَّ مَعْنَى طعامهم ذَبَائِحُهُمْ ، كذلك فَسَّرَهُ العلماءُ ، وقياسُهُمْ يَنْتَقِضُ بما ذَبَحَهُ الغاصِبُ .

**فصل :** وإن ذَبَحَ شَيْئًا يَزْعُمُ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ ، ولم يَثْبُتْ أَنَّهُ مُحَرَّمٌ عَلَيْهِ ، حَلٌّ <sup>(١٣)</sup> ؛ لعموم الآية . وقوله : إِنَّهُ حَرَامٌ . غير مقبول .

١٧٣٣ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ كَانَ أَحْرَسَ ، أَوْ مَا إِلَى السَّمَاءِ )

قال ابن المنذر : أَجْمَعَ كُلُّ مَنْ نَحْفَظُ عَنْهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ ، عَلَى إِبَاحَةِ ذَبِيحَةِ الْأَحْرَسِ ؛ مِنْهُمْ اللَّيْثُ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَإِسْحَاقُ ، وَأَبُو ثَوْرٍ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَقَتَادَةَ ، وَالْحَسَنِ بْنِ صَالِحٍ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّهُ يُشِيرُ إِلَى السَّمَاءِ ؛ لِأَنَّ إِشَارَتَهُ تَقُومُ مَقَامَ نُطْقِ النَّاطِقِ ، وَإِشَارَتُهُ إِلَى السَّمَاءِ تَدُلُّ عَلَى قَصْدِهِ تَسْمِيَةَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ . وَنَحْوُ هَذَا قَالَ الشَّعْبِيُّ . وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ / أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِجَارِيَةٍ أُعْجَمِيَّةٍ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ عَلَيَّ رَقَبَةً مُؤَمَّنَةً ، أَفَأَعْتِقُ هَذِهِ ؟ فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » . فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ ، فَقَالَ : « مَنْ أَنَا ؟ » . فَأَشَارَتْ بِإصْبَعِهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ . فَقَالَ : « أَيْنَ اللَّهُ ؟ » . فَأَشَارَتْ إِلَى السَّمَاءِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَعْتِقْهَا ، فَإِنَّهَا مُؤَمَّنَةٌ » . رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ ، وَالْقَاضِي الْبِزْزِيُّ <sup>(١)</sup> ، فِي « مُسْتَدْرَكَيْهِمَا » <sup>(٢)</sup> . فَحَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِإِيمَانِهَا بِإِشَارَتِهَا إِلَى السَّمَاءِ ، تُرِيدُ أَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ فِيهَا ، فَأَوَّلَى <sup>(٣)</sup> أَنْ يُكْتَفَى بِذَلِكَ عُلَمَاءُ عَلَى التَّسْمِيَةِ . وَلَوْ أَنَّهُ أَشَارَ إِشَارَةً تَدُلُّ عَلَى التَّسْمِيَةِ ، وَعُلِمَ ذَلِكَ ، كَانَ كَافِيًا .

(١٢) تقدم تخريجه ، في : ١١٠/١ .

(١٣) في م : « فهو حلال » .

(١) أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البرقي الحنفى الحافظ ، صاحب « المسند » ، توفي سنة ثمانين ومائتين . الجواهر المضية ٣٠١/١ - ٣٠٣ .

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في الرقبة المؤمنة ، من كتاب الأيمان والنذور . سنن أبي داود ٢٠٧/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٩١/٢ . وانظر : ما تقدم في : ٨٢/١١ .

(٣) سقط من : م .

١٧٣٤ - مسألة ؛ قال : ( وإن كان جنباً ، جاز أن يُسمّى ويذبح )

وذلك أن الجنب تجوز له التسمية ، ولا يُمنع منها ؛ لأنه إنما يُمنع<sup>(١)</sup> من القرآن ، لا من الذكر ، ولهذا تُشرع له التسمية عند اغتساله ، وليست الجناية أعظم من الكفر ، والكافر يُسمّى ويذبح ، وممن رخص في ذبح الجنب الحسن ، والحكم ، والليث ، والشافعي ، وإسحاق ، وأبو ثور ، وأصحاب الرأي . قال ابن المنذر : ولا أعلم أحداً منع من ذلك . وتباح ذبيحة الحائض ؛ لأنها في معنى الجنب .

**فصل :** والمنخنقة ، والموقودة ، والمتردية ، والنطيحة ، وأكيلة السبع ، وما أصابها مرض فماتت به ، محرمة ، إلا أن تُذكر ذكاتها ؛ لقوله تعالى : ﴿ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾<sup>(٢)</sup> . وفي حديث جارية كعب ، أنها أصيبت شاة من غنمها ، فأذركتها ، فذبحتها بحجر ، فسأل النبي ﷺ ، فقال : « كُلُّوْهَا »<sup>(٣)</sup> . فإن كانت لم يبق من حياتها إلا مثل حركة المذبوح ، لم تُبَحْ<sup>(٤)</sup> بالذكاة ؛ لأنه لو ذبح ما ذبحه المجوسى ، لم يُبَحْ ، وإن أذركها وفيها حياة مستقرة ، بحيث يُمكنه ذبحها ، حلت ؛ لعموم الآية والخبر . وسواء كانت قد انتهت إلى حال يعلم أنها لا تعيش معه أو تعيش ؛ لعموم الآية والخبر ، ولأن النبي ﷺ لم يسأل ، ولم يستفصل . وقد قال ابن عباس ، في ذئب عدا على شاة ، فعقرها ، فوقع قصبها بالأرض ، فأذركها ، فذبحها بحجر ، قال : يلقي ما أصاب الأرض ، ويأكل سائرها<sup>(٥)</sup> . وقال أحمد في بهيمة عقرت بهيمة ، حتى تبين فيها آثار الموت ، إلا أن فيها الروح . يعنى فذبحت . فقال : إذا مصعت<sup>(٦)</sup> بذئبها ، وطرفت بعينها ، وسأل الدّم ، فأرجو إن شاء الله تعالى أن لا يكون بأكلها بأس . وروى ذلك بإسناده عن عبيد<sup>(٧)</sup> بن عمير ، وطاوس . وقالوا : تحركت . ولم يقلوا : سأل الدّم . وهذا

(١) في ١ ، ب : « منع » .

(٢) سورة المائدة ٣ .

(٣) تقدم تخريجه ، في صفحة ٣١١ .

(٤) في ب : « تحل » .

(٥) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يقطع من الذبيحة ، من كتاب المناسك . المصنف ٤/٤٩٤ .

(٦) مصعت بذئبها : حركته من غير عدو .

(٧) في م : « عقيل » .

على مذهب أبي حنيفة . وقال إسماعيل بن سعيد : سألت أحمدا عن شاة مريضة / ، خافوا ١٢٤/١٠ ظ  
عليها الموت ، فذبحوها ، فلم يعلم منها أكثر من أنها طرقت بعينها ، أو حركت يدها أو  
رجلها أو ذنبها بضغيف ، فنهر الدم ؟ قال : فلا بأس به . وقال ابن أبي موسى : إذا انتهت  
إلى حد لا تعيش معه ، لم تبح بالذكاة . ونص عليه أحمد ، فقال : إذا شق الذنب بطنها ،  
فخرج قصبها ، فذبحها ، لا تؤكل . وقال : إن كان يعلم أنها تموت من عقر السبع ، فلا  
تؤكل وإن ذكأها . وقد يخاف على الشاة الموت من العلة والشئ يصيبها ، فيأدرها  
فيذبحها ، فيأكلها . وليس هذا مثل هذه ، لا يدري ، لعلها تعيش ، والتي قد خرجت  
أعواؤها ، يعلم أنها لا تعيش . وهذا قول أبي يوسف . والأول أصح ؛ لأن عمر ، رضي  
الله عنه ، انتهى به الجرح إلى حد علم أنه لا يعيش معه ، فوصى ، فقبلت وصاياه ،  
ووجبت العبادة عليه ، وفيما ذكرنا من عموم الآية والخبر ، وكون النبي ﷺ لم يستفصل  
في حديث جارية كعب ، ما يرد هذا ، وتحمّل نصوص<sup>(٨)</sup> أحمد ، على شاة خرجت  
أعواؤها ، وبأنت منها ، فتلك لا تحل بالذكاة ؛ لأنها في حكم الميت<sup>(٩)</sup> ، ولا تبقى حركتها  
إلا كحركة المذبوح ، فأما ما خرجت أعواؤها ، ولم تبين منها ، فهي في حكم الحياة تباح  
بالذبح ، ولهذا قال الخرقى ، في من شق بطن رجل ، فأخرج حشوته ، فقطعها  
فأبانها ، ثم ضرب عنقه آخر ، فالقاتل هو الأول . ولو شق بطن رجل ، وضرب عنقه  
آخر ، فالقاتل هو الثاني . وقال بعض أصحابنا : إذا كانت تعيش معظم اليوم ، حلت  
بالذكاة . وهذا التحديد بعيد ، يخالف ظواهر النصوص ، ولا سبيل إلى معرفته . وقوله في  
حديث جارية كعب : فأدركتها فذكتها بحجر . يدل على أنها بادرت بها بالذكاة حين خافت  
موتها في ساعتها . والصحيح أنها إذا كانت تعيش زمنا يكون الموت بالذبح أسرع منه ،  
حلت بالذبح ، وأنها متى<sup>(١٠)</sup> كانت ممّا لا يتيقن موتها ، كالمريضة ، أنها متى  
تحركت ، وسال دمه ، حلت . والله أعلم .

(٨) في ب : « كلام » .

(٩) في ا ، ب : « الموت » .

(١٠) سقط من : الأصل .



١٧٣٥ - مسألة ؛ قال : ( وَالْمُحَرَّمُ مِنَ الْحَيَوَانِ ، مَا نَصَّ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ فِي كِتَابِهِ ، وَمَا كَانَتِ الْعَرَبُ تُسَمِّيهِ طَيِّبًا فَهُوَ حَلَالٌ ، وَمَا كَانَتْ تُسَمِّيهِ خَبِيثًا ، فَهُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ <sup>(١)</sup> )

يَعْنِي بِقَوْلِهِ : مَا سَمَّى اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ . قَوْلَهُ سَبْحَانَهُ : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمَ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلٍ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ ﴾ <sup>(٢)</sup> . وما عدا هذا ، فما استطابته الْعَرَبُ ، فهو حَلَالٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ ﴾ . يعْنِي مَا <sup>(٣)</sup> يَسْتَطِيبُونَهُ دُونَ الْحَلَالِ ، بِدَلِيلٍ / قَوْلِهِ فِي الْآيَةِ الْأُخْرَى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُحِلَّ لَهُمْ قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ ﴾ <sup>(٤)</sup> . ولو أَرَادَ الْحَلَالُ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ جَوَابًا لَهُمْ . وما اسْتَخْبِثَتْهُ الْعَرَبُ ، فهو مُحَرَّمٌ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَاتِ ﴾ . والَّذِينَ تُعْتَبَرُ اسْتَطَابَتُهُمْ وَاسْتَخْبَابَتُهُمْ هُمُ أَهْلُ الْحِجَازِ ، مِنْ أَهْلِ الْأَمْصَارِ ؛ لِأَنَّهُمُ الَّذِينَ نَزَلَ عَلَيْهِمُ الْكِتَابُ ، وَخُوطِبُوا بِهِ وَبِالسُّنَّةِ ، فَرُجِعَ فِي مُطْلَقِ الْأَفَاطِهِمَا <sup>(٥)</sup> إِلَى عُرْفِهِمْ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَلَمْ يُعْتَبَرِ أَهْلُ الْبَوَادِي ؛ لِأَنَّهُمْ لِلضَّرُورَةِ وَالْمَجَاعَةِ يَأْكُلُونَ مَا وَجَدُوا ، وَلِهَذَا سُئِلَ <sup>(٦)</sup> بَعْضُهُمْ عَمَّا يَأْكُلُونَ ؟ فَقَالَ : مَا دَبَّ وَدَرَجَ ، إِلَّا أُمُّ حُبَيْنَ <sup>(٧)</sup> . فَقَالَ : لَتَهْنِ أُمُّ حُبَيْنَ الْعَاقِيَةُ . وما وَجَدَ فِي أَمْصَارِ الْمُسْلِمِينَ ، مِمَّا لَا يَعْرِفُهُ أَهْلُ الْحِجَازِ ، رُدُّهُ إِلَى أَقْرَبِ مَا يُشَبِّهُهُ فِي الْحِجَازِ ، فَإِنْ لَمْ يُشَبَّ شَيْئًا مِنْهَا ، فَهُوَ مُبَاحٌ ؛ لِدُخُولِهِ فِي عَمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا ﴾ . الْآيَةُ <sup>(٨)</sup> ، وَلِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « وَمَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ » <sup>(٩)</sup> . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَمِنْ الْمُسْتَخْبَثَاتِ الْحَشَرَاتُ ، كَالدِّيدَانِ ، وَالْجُعْلَانِ ،

(١) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٢) سورة المائدة ٣ .

(٣) سقط من : الأصل ، ب .

(٤) سورة المائدة ٤ .

(٥) في الأصل : « أَلْفَاظُهُمْ » .

(٦) في ب ، م ، « سَأَلَ » .

(٧) أم حُبَيْنَ : دَوْبَةٌ تَشَبَّهُ الضَّبَّ . انظر : الحيوان ١٤٣/٦ .

(٨) سورة الأنعام ١٤٥ .

(٩) أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في لبس الفراء ، من أبواب اللباس . عارضة الأحمدي ٢٢٩/٧ . وابن ماجه ، =



وبناتِ وَرَدَان ، وَالْحَنَافِسِ ، وَالْفَارِ ، وَالْأَوْزَاعِ ، وَالْحِرْبَاءِ ، وَالْعِظَاةِ<sup>(١٠)</sup> ، وَالْجَرَادِينَ ،  
وَالْعَقَارِبِ ، وَالْحَيَّاتِ . وبهذا قال أبو حنيفة ، والشافعي . ورخص مالك ، وابن أبي  
ليلى ، والأوزاعي ، في ذلك<sup>(١١)</sup> كله ، إلا الأوزاع ، فإن ابن عبد البر قال : هو مُجْمَعٌ على  
تَحْرِيمِهِ . وقال مالك : الْحَيَّةُ حَلَالٌ إِذَا ذُكِّيتْ . واحتجوا بعموم الآية المبيحة . ولنا ،  
قوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ ﴾ وقول النبي ﷺ : « خَمْسٌ فَوَاسِقُ ، يُقْتَلْنَ  
فِي الْحِلِّ وَالْحَرَمِ : الْعَقْرَبُ ، وَالْفَأْرَةُ ، وَالْعُرَابُ ، وَالْحِدَاةُ ، وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ »<sup>(١٢)</sup> .  
وفي حديث : « الْحَيَّةُ » مكان : « الْفَأْرَةُ » . ولو كانت من الصيد المباح ، لم يُبَحَّ قَتْلُهَا ،  
ولأن الله تعالى قال : ﴿ لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ﴾<sup>(١٣)</sup> . وقال : ﴿ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ  
الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا ﴾<sup>(١٤)</sup> . ولأنها مُسْتَحَبَّةٌ ، فحُرِّمَتْ<sup>(١٥)</sup> ، كالوزغ ، أو مأمورٌ  
بِقَتْلِهَا ، فَأَشْبَهَتْ الْوَزْغَ .

**فصل : والقنفذ حرام .** قال أبو هريرة : هو حرام . وكرهه مالك ، وأبو حنيفة .  
ورخص فيه الشافعي ، والليث ، وأبو ثور . ولنا ، أن أبا هريرة قال : ذَكَرَ الْقَنْفُذُ لِرَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ ، فَقَالَ : « هُوَ خَبِيثٌ مِنَ الْخَبَائِثِ » . رواه أبو داود<sup>(١٦)</sup> . ولأنه يُشْبِهُ  
الْمُحَرَّمَاتِ ، وَيَأْكُلُ الْحَشَرَاتِ ، فَأَشْبَهَ الْجُرَذَ .

١٧٣٦ - / مسألة : قال : ( وبِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ )

١٢٥/١٠ ظ

أَكْثَرُ أَهْلِ الْعِلْمِ يَرَوْنَ تَحْرِيمَ الْحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ . قال أحمد : خمسة عشر من أصحاب

= في : باب أكل الجبن والسمن ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١٧/٢ .

(١٠) في الأصل ، ب ، م : « والعظاة » . والعظاءة : السحلية .

(١١) في م : « هذا » .

(١٢) تقدم تخريجه ، في : ١١٥/٥ ، ١١٦ .

(١٣) سورة المائدة ٩٥ .

(١٤) سورة المائدة ٩٦ .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) في : باب في أكل حشرات الأرض ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٨/٢ ، ٣١٩ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٣٨١/٢ .

النبي ﷺ كَرِهَوهَا . قال ابنُ عبدِ البرِّ : لا خِلافَ بينَ عُلَمَاءِ المُسلمين اليَومَ في تَحْريمِهَا .  
وَحَكِي عن ابنِ عَبَّاسٍ ، وَعائِشَةَ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا ، أَنَّهُمَا كَانَا يَقُولَانِ بظَاهِرِ قَوْلِهِ  
سُبْحَانَهُ : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيهَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا  
مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنْزِيرٍ ﴾ <sup>(١)</sup> وَتَلَاهَا ابْنُ عَبَّاسٍ ، وَقَالَ : مَا خَلَا هَذَا ، فَهُوَ حَلَالٌ <sup>(٢)</sup> .  
وَسُئِلَتْ عَائِشَةُ ، رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، عَنِ الْفَأْرَةِ ، فَقَالَتْ : مَا هِيَ بِحَرَامٍ . وَتَلَتْ هَذِهِ الْآيَةَ . وَلَمْ يَرِ  
عِكْرِمَةُ وَأَبُو وَائِلٍ بِأَكْلِ الْحُمُرِ بَاسًا ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ <sup>(٣)</sup> قَالَ : أَصَابَتْنا سَنَةٌ  
فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَصَابَتْنا سَنَةٌ ، وَلَمْ يَكُنْ فِي مَالِي مَا أُطْعِمُ أَهْلِي إِلَّا سِمْانَ حُمْرٍ ، وَأَنْتَ  
حَرَّمْتَ لَحُومَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ . فَقَالَ : « أُطْعِمُ أَهْلَكَ مِنْ سَمِينِ حُمْرِكَ ، فَإِنَّمَا حَرَّمْتُهَا  
مِنْ أَجْلِ جَوَالٍ <sup>(٤)</sup> الْقَرِيَّةِ » <sup>(٥)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ  
لَحُومِ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وَأَذِنَ فِي لَحُومِ الْخَيْلِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٦)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبْدِ البرِّ : وَرَوَى  
عَنِ النَّبِيِّ ﷺ تَحْرِيمَ الْحُمُرِ الْأَهْلِيَّةِ عَلَى ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو ،  
وَجَابِرٌ ، وَالْبَرَاءُ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوفَى ، وَأَنَسٌ ، وَزَاهِرُ الْأَسْلَمِيِّ ، بِأَسَانِيدٍ صَحِيحَةٍ  
حَسَنَةٍ ، وَحَدِيثُ غَالِبِ بْنِ أَبَجَرَ لَا يُعَرَّجُ عَلَى مِثْلِهِ مَعَ مَا عَارَضَهُ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ رَخَّصَ لَهُمْ فِي مَجَاعَتِهِمْ ، وَبَيَّنَّ عِلَّةَ تَحْرِيمِهَا الْمُطْلَقِ ، لِكُونِهَا تَأْكُلُ الْعَذَرَاتِ . قَالَ

(١) سورة الأنعام ١٤٥ .

وما حكى عن عائشة ذكره السيوطي ، وذكر من أخرجه . انظر : الدر المنثور ٥١/٣ .

(٢) أخرجه البخاري ، في : باب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٢٤/٧ . وعبد

الرزاق ، في : باب الحمار الأهلي ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٣٥/٤ ، ٥٢٦ .

(٣) في النسخ : « الحر » تحريف .

(٤) في النسخ : « حوالى » خطأ . والجوال : بتشديد اللام : جمع الجلالة التي تأكل العذرة .

(٥) أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢١/٢ .

(٦) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب لحوم الخيل ، وباب لحوم الحمر الإنسية ،

من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٧٣/٥ ، ١٢٣/٧ . ومسلم ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب

الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤١/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، وباب في أكل لحوم الحمر الأهلية ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي

داود ٣١٦/٢ ، ٣٢٠ . والنسائي ، في : باب الإذن في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٧٧/٧ .

والدارمي ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٧/٢ .

عبد الله بن أبي أوفى : حَرَّمَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْبَتَّةَ ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا تَأْكُلُ الْعِدْرَةَ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٧) .

**فصل :** والبغال حرام عند كل من حرم الحمر الأهلية ؛ لأنها متولدة منها ، والمتولد من الشيء له حكمه في التحريم . وهكذا إن تولد من بين الإنسي والوحشي ولد ، فهو مُحَرَّمٌ ، تعليلًا للتحريم ، والسمع المتولد من بين الذئب والضبع ، مُحَرَّمٌ . قال قتادة : ما البغل إلا شيء من الحمار . وعن جابر قال : ذبحنا يوم خيبر الخيل والبغال والحمير ، فنهانا رسول الله ﷺ عن البغال والحمير ، ولم ينهنا عن الخيل (٨) .

**فصل :** واللبان الحمر مُحَرَّمَةٌ ، في قول أكثرهم . ورخصَ فيها عطاءً ، وطاوسٌ ، والزهرى . / والأول أصح ؛ لأنَّ حكم اللبان حكم اللحمان .

و ١٢٦/١٠

١٧٣٧ - مسألة ؛ قال : ( وَكُلُّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَهِيَ الَّتِي تُضْرِبُ بِأُثْيَابِهَا الشَّيْءَ وَتُفْرِسُ )

أكثر أهل العلم يرون تحريم كل ذي نابٍ قوي من السباع ، يعضو به ويكسر ، إلا الضبع ، منهم مالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو ثورٍ ، وأصحاب الحديث ، وأبو حنيفةٌ وأصحابه . وقال الشَّعْبِيُّ ، وسعيد بن جبَّير ، وبعض أصحاب مالك : هو مُباحٌ ؛ لعموم قوله تعالى : ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ (١) . وقوله

(٧) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي . صحيح البخاري ١٧٣/٥ . ومسلم ، في : باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٨/٣ . كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب لحوم الحمر الوحشية ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٤/٢ ، ١٠٦٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٨١/٤ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة خيبر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب لحوم الحمر الإنسية ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١٧٣/٥ ، ١٢٣/٧ . ومسلم ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤١/٣ . وأبو داود ، في : باب في أكل لحوم الخيل ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٦/٢ . والترمذي ، في : باب ماجاء في كراهية كل ذي ناب وذئب مخلب ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٧١/٦ . وابن ماجه ، في : باب لحوم البغال ، من كتاب الذبائح . سنن ابن ماجه ١٠٦٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٦/٣ ، ٣٨٥ .

(١) سورة الأنعام ١٤٥ . ولم يرد في الأصل ، ١ ، ب : ﴿ عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ ﴾ .



سبحانه : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ (٢) .  
ولنا ، ما رَوَى أَبُو ثَعْلَبَةَ الْحُشْنِيُّ ، قال : نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ  
السَّبَاعِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣) . وقال أَبُو هُرَيْرَةَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « أَكُلْ كُلَّ ذِي نَابٍ  
مِنَ السَّبَاعِ حَرَامٌ » (٤) . قال ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هذا حَدِيثٌ ثَابِتٌ صَحِيحٌ مُجْمَعٌ عَلَى  
صِحَّتِهِ . وهذا نصٌّ صريحٌ يَخُصُّ عُمُومَ الْآيَاتِ ، فَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْأَسَدُ ، وَالنَّمِرُ ،  
وَالْفَهْدُ ، وَالذَّبُّ ، وَالْكَلْبُ ، وَالْخَنْزِيرُ . وقد رَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ  
يَتَدَاوَى بِلَحْمِ الْكَلْبِ ؟ فقال : لا شِفَاءَ لِلَّهِ . وهذا يدلُّ عَلَى أَنَّهُ رَأَى تَحْرِيمَهُ .

**فصل : لا يُباحُ أَكْلُ الْقِرْدِ .** وَكَرِهَهُ ابْنُ (٥) عَمْرٍ ، وَعَطَاءٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَمَكْحُولٌ ،  
وَالْحَسَنُ ، وَلَمْ يُجِزُوا بَيْعَهُ . قال ابنُ عَبْدِ الْبَرِّ : لا أَعْلَمُ بَيْنَ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ خِلَافًا أَنَّ الْقِرْدَ لَا  
يُؤْكَلُ ، وَلَا يَجُوزُ بَيْعُهُ . وَرَوَى عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَحْمِ الْقِرْدِ (٦) . ولأنَّه  
سَبْعٌ ، فَيَدْخُلُ فِي عُمُومِ الْخَبَرِ ، وَهُوَ مَسْنُوعٌ أَيْضًا ، فَيَكُونُ مِنَ الْخَبَائِثِ الْمُحَرَّمَةِ .  
**فصل : وابنُ آوَى ، والنَّمْسُ ، وابنُ عَرَسٍ ، حَرَامٌ .** سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ آوَى وَابْنِ  
عَرَسٍ فَقَالَ : كُلُّ شَيْءٍ يَنْهَشُ بِأُثْيَابِهِ فَهُوَ (٥) مِنَ السَّبَاعِ . وبهذا قال أبو حنيفة وأصحابه .

(٢) سورة البقرة ١٧٣ .

(٣) أخرجه البخاري ، في : باب أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد ، وفي : باب ألبان الأثني ، من كتاب  
الطب . صحيح البخاري ١٢٤/٧ ، ١٨١ . ومسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب  
الصيد . صحيح مسلم ١٥٣٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب النهي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ . والترمذي ،  
في : باب ما جاء في كراهية كل ذي ناب وذو مخلب ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٧٠/٦ . والنسائي ، في :  
باب تحريم أكل السباع ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٧/٧ . وابن ماجه ، في : باب أكل كل ذي ناب من  
السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يؤكل من السباع ، من كتاب  
الأضاحي . سنن الدارمي ٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٩٣/٤ ، ١٩٤ .

(٤) أخرجه مسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ... ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم  
١٥٤٣/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل كل ذي ناب وذو مخلب ، من أبواب الصيد . عارضة  
الأحوذى ٢٧٢/٦ . والنسائي ، في : باب تحريم أكل السباع ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٧٧/٧ . وابن ماجه ، في :  
باب أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والإمام مالك ، في : باب تحريم أكل  
كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد . الموطأ ٤٩٦/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٣٦/٢ ، ٣٦٦ ، ٤١٨ .  
(٥) سقط من : م .

(٦) لم نجده فيما بين أيدينا . وسئل مجاهد عن لحم القرد ، فقال : ليس من بهيمة الأنعام .

وقال الشافعي : ابن عرس حلال<sup>(٧)</sup> ؛ لأنه ليس له ناب قوي ، فأشبه الضب . ولأصحابه في ابن آوى وجهان . ولنا ، أنها من السباع ، فتدخل في عموم النهي ، ولأنها مستحبة ، غير مستطابة ، فإن ابن آوى يشبه الكلب ، ورائحته كريهة ، فيدخل في عموم قوله تعالى : ﴿ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبِيثَ ﴾<sup>(٨)</sup> .

**فصل :** واختلفت الرواية في الثعلب ، فأكثر الروايات عن أحمد تحريمه . وهذا قول أبي هريرة ، ومالك ، وأبي حنيفة ؛ لأنه / سبع ، فيدخل في عموم النهي . ونقل عن أحمد ١٢٦/١٠ . إباحته . اختاره الشريف أبو جعفر . ورخص فيه عطاء ، وطاوس ، وقنادة ، والليث ، وسفيان بن عيينة ، والشافعي ؛ لأنه يفدى في الإحرام والحرم . قال أحمد وعطاء : كل ما يؤدي إذا أصابه المحرم ، فإنه يؤكل . واختلفت الرواية عن أحمد في سنور البر ،<sup>(٩)</sup> كاختلافها في الثعلب . والقول فيه كالقول في الثعلب . وللشافعي في سنور البر<sup>(٩)</sup> وجهان . فأما الأهلي ، فمحرم في قول إمامنا ، ومالك ، وأبي حنيفة ، والشافعي . وقد روى عن النبي ﷺ ، أنه نهى عن أكل الهر<sup>(١٠)</sup> .

**فصل :** والفيل محرم . قال أحمد : ليس هو من أطعمة المسلمين . وقال الحسن : هو مسخ . وكرهه أبو حنيفة ، والشافعي . ورخص في أكله الشعبي . ولنا ، نهى النبي ﷺ عن أكل كل ذي ناب من السباع . وهو من أعظمها نابا ، ولأنه مستحب ، فيدخل في عموم الآية المحرمة .

**فصل :** فأما الدب ، فينظر فيه ؛ فإن كان ذانا يفرس به ، فهو محرم ، وإلا فهو

= أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الثعلب والقرد ، من كتاب المناسك . المصنف ٥٢٩/٤ . وابن أبي شيبة ، في : باب لحم القرد ، من كتاب العقيقة . المصنف ٣٢٤/٨ .

(٧) في ١ ، ب ، م : « مباح » .

(٨) سورة الأعراف ١٥٧ .

(٩-٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(١٠) أخرجه أبو داود ، في : باب في ثمن السنور ، من كتاب البيوع ، وفي : باب النهي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢/٢٥٠ ، ٣٢٠ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية ثمن الكلب والسنور ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٥/٢٨٠ . وابن ماجه ، في : باب الهرة ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ٢/١٠٨٢ .

مُبَاحٌ . قال أحمد : إن لم يكن له نابٌ ، فلا بأسَ به . وقال أصحابُ أبي حنيفةَ : هو سَبْعٌ ؛ لأنه أشبهُ شيءٍ بالسَّبَاعِ ، فلا يُؤْكَلُ . ولنا ، أنَّ الأصلَ الإباحَةُ ، ولم يتحققْ وجودُ المُحرَّمِ<sup>(١)</sup> ، فبَيَقَى على الأصلِ ، وشَبَّهه بالسَّبَاعِ إنما يُعْتَبَرُ في وجودِ العِلَّةِ المُحرِّمةِ ، وهو كونه ذَا نابٍ يَصِيدُ به وَيَفْرِسُ ، فإذا لم يُوجَدْ ذلك ، كان دَاخِلًا في عُمومِ النُّصوصِ المُبيحةِ . واللهُ أعلمُ .

١٧٣٨ - مسألة ؛ قال : ( وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ ، وَهِيَ الَّتِي تُعَلَّقُ بِمَخَالِبِهَا الشَّيْءُ ، وَتَصِيدُ بِهَا )

هذا قولُ أكثرِ أهلِ العلمِ . وبه قال الشافعيُّ ، وأبو ثورٍ ، وأصحابُ الرَّأيِ . وقال مالكٌ ، والليثُ ، والأوزاعيُّ ، ويحيى بنُ سعيدٍ : لا يَحْرُمُ من الطَّيْرِ شيءٌ . قال مالكٌ : لم أرَ أحدًا من أهلِ العلمِ يكرهُ سِبَاعَ الطَّيْرِ . واحتجُّوا بعُمومِ الآياتِ المُبيحةِ ، وقولِ أبي الدرداءِ وابنِ عباسٍ : « مَا سَكَتَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَهُوَ مِمَّا عَفَا عَنْهُ »<sup>(١)</sup> . ولنا ، ما رَوَى ابنُ عباسٍ : قال : نَهَى رسولُ اللَّهِ ﷺ عن كُلِّ ذِي نابٍ من السَّبَاعِ ، وَكُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ . وعن خالدِ بنِ الوليدِ قال : قال رسولُ اللَّهِ ﷺ : « حَرَامٌ عَلَيْكُمُ الحُمْرُ الأَهْلِيَّةُ ، وَكُلُّ ذِي نابٍ مِنَ السَّبَاعِ ، وَكُلُّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ » . رواهما أبو داودَ<sup>(٢)</sup> . وهذا يخصُّ عمومَ الآياتِ ، ويُقَدِّمُ / على ما ذَكَرُوهُ ، فيَدْخُلُ في هذا كُلُّ مَالِهِ مَخْلَبٌ يَعْدُو بِهِ ، كالعُقَابِ ،

(١) في ب : « التحريم » .

(١ - ١) سقط من : ب .

وأخرج أبو داود عن ابن عباس نحوه ، في : باب ما لم يذكر تحريمه ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ .

(٢) في : باب النهي عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٩/٢ .

كما أخرج الأول مسلم ، في : باب تحريم أكل كل ذي ناب من السباع ... ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٤/٣ . والترمذي ، في : باب ما جاء في كراهية أكل المصبورة ، وباب ما جاء في كراهية كل ذي ناب ... ، من أبواب الصيد . عارضة الأحوذى ٢٦٦/٦ ، ٢٧١ . والنسائي ، في : باب إباحة أكل لحوم الدجاج ، من كتاب الصيد . المجتبى ١٨٢/٧ . وابن ماجه ، في : باب أكل كل ذي ناب من السباع ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٧/٢ . والدارمي ، في : باب ما لا يؤكل من السباع ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٥/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٤٤/١ ، ٢٨٩ ، ٣٠٢ ، ٣٢٧ .

كما أخرج الثاني الإمام أحمد ، في : المسند ٨٩/٤ .



والبازي ، والصقّر ، والشاهين ، والباشق<sup>(٣)</sup> ، والجداة ، والبومة ، وأشباهها .

**فصل :** ويحرم منها ما يأكل الجيف ، كالنّسور والرحم<sup>(٤)</sup> ، وغراب البين ، وهو أكبر الغربان ، والأبقع . قال عزّوة : ومن يأكل الغراب وقد سمّاه رسول الله ﷺ فاسقاً ! والله ما هو من الطّيّبات . ولعلّه يعنى قول النّبي ﷺ : « خمس فواسق ، يقتلن في الجلّ والحرم ؛ الغراب ، والجداة ، والفازة ، والعقرب ، والكلب العقور »<sup>(٥)</sup> . فهذه الخمس محرّمة ؛ لأنّ النّبي ﷺ أباح قتلها في الحرم ، ولا يجوز قتل صيد مأكول في الحرم ، ولأنّ ما يؤكل لا يحلّ قتله إذا قدر عليه ، وإنما يذبح ويؤكل . وسئل أحمد ، عن العقق<sup>(٦)</sup> ، فقال : إن لم يكن<sup>(٧)</sup> يأكل الجيف ، فلا بأس به . قال بعض أصحابنا : هو يأكل الجيف ، فيكون على هذا محرّماً .

**فصل :** ويحرم الخطّاف<sup>(٨)</sup> ، والخشّاف والخفّاش وهو الوطواط . قال الشاعر<sup>(٩)</sup> :

مثل النهار يزيد أبصار الوري  
نوراً ويغمي أعين الخفّاش

قال أحمد : ومن يأكل الخشّاف ! وسئل عن الخطّاف ؟ فقال : لا أدرى . وقال النّحعي : كلّ الطير حلال إلا الخفّاش . وإنما حرّمت هذه ؛ لأنها مستخبّئة ، لا تستطيقها العرب ، ولا تأكلها . ويحرم الزّنابير ، واليعاسيب ، والنحل ، وأشباهها ؛ لأنها مستخبّئة ، غير مستطاية .

**فصل :** وما عدّا ما ذكرناه ، فهو مباح ؛ لعموم النصوص الدّالة على الإباحة ، من ذلك بهيمة الأنعام ، وهي الإبل ، والبقر ، والغنم . قال الله تعالى : ﴿ أَحَلَّتْ لَكُمْ بِهِيمَةً ﴾

(٣) الباشق : من الجوارح ، يشبه الصقّر ، ويتميز بجسم طويل ، ومنقار قصير بادي التقوس .

(٤) الرحم : طائر غزير الريش ، له منقار طويل أكثر من نصفه مغطى بجلد رقيق .

(٥) تقدم تخريجه ، في : ١١٥/٥ ، ١١٦ .

(٦) العقق : من فصيلة الغراب ، صحّاب ، له ذنب طويل ، ومنقار طويل .

(٧-٧) سقط من : الأصل .

(٨) الخطّاف : ضرب من الطيور القواطع ، عريض المنقار ، دقيق الجناح طويله ، منتفش الذيل .

(٩) البيت دون عزو ، في : حياة الحيوان ، للدميري ٤٢١/١ .

الأنعم ﴿١٠﴾ . ومن الصيود الطباء ، وحمر الوحش . وقد أمر النبي ﷺ أبا قتادة وأصحابه بأكل الحمار الذي صاده <sup>(١١)</sup> . وكذلك بقر الوحش كلها مباحة ، على اختلاف أنواعها ، من الإبل ، والثيتل <sup>(١٢)</sup> ، والوعيل ، والمها ، وغيرها من الصيود ، كلها مباحة ، وتُفدى في الإحرام . ويباح النعام ، وقد قضى الصحابة ، رضي الله عنهم ، في النعامة بدنية <sup>(١٣)</sup> . وهذا كله مجمع عليه ، لا نعلم فيه خلافاً ، إلا ما يروى عن طلحة بن مصرف <sup>(١٤)</sup> ، أن الحمار الوحشي إذا أنس واعتلف ، فهو بمنزلة الأهلي . قال أحمد : وما ظننت أنه روى في هذا شيء ، وليس الأمر عندى كما قال . وأهل العلم على خلافه ؛ لأن الطباء إذا تأنست لم تحرم ، والأهلي إذا توحش لم يحل ، ولا يتغير منها شيء عن أصله وما كان عليه . قال عطاء ، في حمار الوحش : إذا تناسل في البيوت ، لا تزول عنه أسماء الوحش . وسألوا أحمد عن الزرافة تؤكل ؟ قال : نعم . وهي دابة تشبه البعير ، إلا أن عنقها أطول من عنقه ، وجسمها الطف من جسمه ، وأعلى منه ، ويدها أطول من رجلها .

**فصل : وثباح لحوم الخيل كلها ، عرابها وبراذينها . نص عليه أحمد .** وبه قال ابن سيرين . وروى ذلك عن ابن الزبير ، والحسن ، وعطاء ، والأسود بن يزيد . وبه قال حماد ابن زيد ، والليث ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأبو ثور . قال سعيد بن جبير : ما أكلت شيئاً أطيب <sup>(١٥)</sup> من معرفة <sup>(١٦)</sup> بردون . وحرّمها أبو حنيفة . وكرهه مالك ، والأوزاعي ، وأبو عبيد ؛ لقول الله تعالى : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا ﴾ <sup>(١٧)</sup> . وعن خالد

(١٠) سورة المائدة ١ .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ١٣٢/٥ ، و ٢٧٤/١٣ .

(١٢) الثيتل : جنس من بقر الوحش ، أو ذكر الأروى .

(١٣) تقدم هذا في : ٤١٢/٥ .

(١٤) في م زيادة : « قال » .

(١٥) سقط من : ب .

(١٦) المعرفة : موضع العرف من الخيل .

(١٧) سورة النحل ٨ .

قال : قال رسول الله ﷺ : « حَرَامٌ عَلَيْكُمُ الْحُمْرُ الْأَهْلِيَّةُ ، وَخَيْلُهَا ، وَبَعَالُهَا » <sup>(١٨)</sup> .  
ولأنه دون حافر ، فأشبهه الحمار . ولنا ، قول جابر : نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن  
لحوم الحُمْرِ الْأَهْلِيَّةِ ، وأذن في لحوم الخيل . وقالت أسماء : نَحَرْنَا فَرَسًا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ  
اللَّهِ ﷺ ، فَأَكَلْنَاهُ ، وَنَحَنُ بِالْمَدِينَةِ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>(١٩)</sup> . ولأنه حيوان طاهر مُسْتَطَابٌ ،  
ليس بذي ناب <sup>(٢٠)</sup> ولا مِخْلَبٌ ، فيَحِلُّ ، كَبَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ ، ولأنه داخل في عموم الآيات  
والأخبار المبيحة . وأما الآية فإنما يتعلقون بدليل خطاياها ، وهم لا يقولون به . وحديث  
خالد ، ليس له إسنادٌ جيّد . قاله أحمد . قال : وفيه رجلان لا يُعرفان ، يرويه ثور عن رجل  
ليس بمعروف . وقال : لا نَدْعُ أَحَادِيثَنَا لِمِثْلِ هَذَا الْحَدِيثِ الْمُنْكَرِ .

**فصل : والأرنبُ مباحةٌ ، أكلها سعدُ بن أبي وقاصٍ . ورخصَ فيها أبو سعيدٍ ،**  
وعطاءٌ ، وابنُ المسيّبِ ، والليثُ ، ومالكٌ ، والشافعيُّ ، وأبو ثورٍ ، وابنُ المُنْذِرِ . ولا  
نَعْلَمُ <sup>(٢١)</sup> قَائِلًا بِتَحْرِيمِهَا ، إِلَّا شَيْئًا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ <sup>(٢٢)</sup> . وقد صحَّحَ عَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ  
قال : أَنْفَجْنَا <sup>(٢٣)</sup> أَرْنَبًا ، فَسَعَى الْقَوْمُ فَلَعَبُوا <sup>(٢٤)</sup> ، فَأَخَذْتُهَا ، فَجِئْتُ بِهَا إِلَى أَبِي طَلْحَةَ ،  
فَذَبَحَهَا فَبَعَثَ بِوَرِكَيْهَا - أَوْ قال - فَاخَذَهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَبِلَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٢٥)</sup> . وعن

(١٨) هو الذي تقدم في أول المسألة .

(١٩) تقدم تخريج الأول في صفحة ٣١٨ . كما تقدم تخريج الثاني في صفحة ٣٠٦ .

(٢٠) في ب زيادة : « من السباع » .

(٢١) في م زيادة : « أحدا » .

(٢٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما جاء في أكل الأرنب ، من كتاب المناسك . المصنف ٥١٧/٤ .

(٢٣) أنفجناه : أثراه من موضعه .

(٢٤) لعبوا : لعبوا .

(٢٥) أخرجه البخاري ، في : باب قبول هدية الصيد ، من كتاب الهبة ، وفي : باب ما جاء في التصيد ، وباب الأرنب ،

من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٢٠٢/٣ ، ٢٠٣ ، ١١٥/٧ ، ١٢٥ . ومسلم ، في : باب إباحة

الأرنب ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤٧/٣ .

كما أخرجه الترمذي ، في : باب في أكل الأرنب ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٢٨٣/٧ ، ٢٨٤ .

والنسائي ، في : باب الأرنب ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٣/٧ ، ١٧٤ . وابن ماجه ، في : باب الأرنب ،

من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٨٠/٢ . والدارمي ، في : باب في أكل الأرنب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي

٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٧١/٣ ، ٢٣٢ ، ٢٩١ .



محمد بن صفوان<sup>(٢٦)</sup> أو صفوان<sup>(٢٧)</sup> بن محمد<sup>(٢٨)</sup> ، قال : صِدْتُ أَرْبَيْنِ ، فَدَبَحْتُهُمَا بِمَرَّةٍ ، فَسَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، فَأَمَرَنِي بِأَكْلِهِمَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٢٩)</sup> . وَلَئِنَّهَا حَيَوَانٌ مُسْتَطَابٌ ، لَيْسَ يَذَى نَابٍ ؛ فَأَشْبَهَ الظَّبْيَ .

فصل : وَيُبَاحُ الْوَبْرُ<sup>(٣٠)</sup> . وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ ، وَطَاوُسٌ ، وَمُجَاهِدٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَالشَّافِعِيُّ ،<sup>(٣١)</sup> وَابْنُ الْمُنْذِرِ<sup>(٣٢)</sup> / ، وَأَبُو يُونُسَ . وَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ مُحَرَّمٌ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ ، إِلَّا أَبَا يُونُسَ . وَلَنَا ، أَنَّهُ يُفْدَى فِي الْإِحْرَامِ وَالْحَرَمِ ، وَهُوَ مِثْلُ الْأَرْبِ ، يَعْتَلِفُ النَّبَاتَ وَالْبُقُولَ ، فَكَانَ مُبَاحًا كَالْأَرْبِ ، وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ ، وَعُمُومُ النَّصُوصِ يَقْتَضِيهَا ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ تَحْرِيمٌ ، فَتَجِبُ إِبَاحَتُهُ .

فصل : وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْيَرْبُوعِ ، فَرَخَّصَ فِيهِ . وَهَذَا قَوْلُ عُزْرَةَ ، وَعَطَاءِ الْخُرَّاسَانِيِّ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَأَبِي ثَوْرٍ ، وَابْنُ الْمُنْذِرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : هُوَ مُحَرَّمٌ . وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ أَحْمَدَ أَيْضًا . وَعَنْ ابْنِ سِيرِينَ ، وَالْحَكَمِ ، وَحَمَّادٍ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْفَأْرَ . وَلَنَا ، أَنَّ عَمَرَ حَكَمَ فِيهِ بِجَفَرَةَ<sup>(٣٣)</sup> . وَلِأَنَّ الْأَصْلَ الْإِبَاحَةُ مَا لَمْ يَرِدْ فِيهِ تَحْرِيمٌ . وَأَمَّا السَّنَجَابُ ، فَقَالَ الْقَاضِي : هُوَ مُحَرَّمٌ ؛ لِأَنَّهُ يَنْهَشُ بَنَابِهِ ، فَأَشْبَهَ الْجُرَذَ . وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ مَبَاحٌ ؛ لِأَنَّهُ يُشَبِّهُ الْيَرْبُوعَ ، وَمَتَى تَرَدَّدَ بَيْنَ الْإِبَاحَةِ وَالتَّحْرِيمِ ، غَلَبَتِ الْإِبَاحَةُ ؛ لِأَنَّهَا الْأَصْلُ ، وَعُمُومُ النَّصُوصِ يَقْتَضِيهَا .

(٢٦-٢٧) سقط من : ب .

(٢٧) في م زيادة : « قال » .

(٢٨) في : باب في الذبيحة ، من كتاب الأضاحي . سنن أبي داود ٩٢/٢ .

كما أخرجه النسائي ، في : باب الأرنب ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٤/٧ . وابن ماجه ، في : باب الأرنب ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٨٠/٢ . والدارمي ، في : باب في أكل الأرنب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي ٩٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٧١/٣ .

(٢٩) الوبر : حيوان من ذوات الخوافر ، في حجم الأرنب ، لونه بين الغبرة والسواد .

(٣٠-٣١) في ب : « وأبو ثور » .

(٣١) الجفرة : من أولاد الشاء : ما عظم واستكرش ، أو بلغ أربعة أشهر . وحكم فيه ، أي في قتله في الإحرام والحرم . وأخرجه عبد الرزاق ، في : باب الغزال واليربوع ، من كتاب المناسك ٤٠١/٤ . والبيهقي ، في : باب فدية الغزال ، من كتاب الحج . السنن الكبرى ١٨٤/٥ .

(٣٢) سقط من : م .



**فصل : وُبَاخُ مِنَ الطُّيُورِ** <sup>(٣٣)</sup> ما لم تُذَكَّرْهُ فِي الْمُحَرَّمَاتِ ، مِنْ ذَلِكَ الدَّجَاجُ . قَالَ أَبُو مُوسَى : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الدَّجَاجَ <sup>(٣٤)</sup> . وَالْحُبَارَى <sup>(٣٥)</sup> ؛ لِمَا رَوَى سَفِينَةُ ، قَالَ : أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَحْمَ حُبَارَى . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٣٦)</sup> . وَبُيَاخُ الزَّأغِ <sup>(٣٧)</sup> . وَبِذَلِكَ قَالَ الْحَكَمُ ، وَحَمَادٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ ، وَالشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ . وَبُيَاخُ غُرَابُ الزَّرْعِ ، وَهُوَ الْأَسْوَدُ الْكَبِيرُ الَّذِي يَأْكُلُ الزَّرْعَ ، وَيَطِيرُ مَعَ الزَّأغِ ؛ لِأَنَّ مَرَعَاهُمَا الزَّرْعُ وَالْحُبُوبُ ، فَأَشْبَهَا الْحَجَلَ . وَتُبَاخُ الْعَصَافِيرُ كُلُّهَا . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَا مِنْ إِنْسَانٍ يَقْتُلُ عُصْفُورًا فَمَا فَوْقَهَا بِغَيْرِ حَقِّهَا ، إِلَّا سَأَلَهُ اللَّهُ عَنْهَا » . قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَمَا حَقُّهَا ؟ قَالَ : « يَذْبَحُهَا فَيَأْكُلُهَا ، وَلَا يَقْطَعُ رَأْسَهَا وَيَرْمِي بِهَا » . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(٣٨)</sup> . وَبُيَاخُ الْحَمَامُ كُلُّهُ ، عَلَى اخْتِلَافِ أَنْوَاعِهِ ، مِنَ الْجَوَازِلِ <sup>(٣٩)</sup> ، وَالْفَوَاحِشِ <sup>(٤٠)</sup> ، وَالرَّقَاطِي <sup>(٤١)</sup> ، وَالْقَطَا <sup>(٤٢)</sup> ، وَالْحَجَلِ <sup>(٤٣)</sup> ، وَغَيْرِهَا ، وَتُبَاخُ الْكَرَاكِيِّ <sup>(٤٤)</sup> ، وَالْأَوْزُ ، وَطَيْرُ الْمَاءِ

(٣٣) فِي ١ : « الطير » .

(٣٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، فِي : بَابِ قَدُومِ الْأَشْعَرِيِّينَ وَأَهْلِ الْيَمَنِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَغَازِي ، وَفِي : بَابِ الدَّجَاجِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ . صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ ٢١٩/٥ ، ١٢٢/٧ . وَمُسْلِمٌ ، فِي : بَابِ نَدَبٍ مِنْ حَلْفٍ يَمِينًا فَرَأَى غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ... ، مِنْ كِتَابِ الْإِيمَانِ . صَحِيحُ مُسْلِمٍ ١٢٧٠/٣ . وَالتِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الدَّجَاجِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٢٠/٨ ، ٢١ ، ٢٢ . وَالنَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ إِبَاحَةِ لَحْمِ الدَّجَاجِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ . الْمُجْتَبَى ١٨٢/٧ . وَالدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ فِي أَكْلِ الدَّجَاجِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ١٠٢/٢ ، ١٠٣ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ٣٩٤/٤ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٤٠١ ، ٤٠٦ .

(٣٥) الْحُبَارَى : طَائِرٌ طَوِيلُ الْعُنُقِ ، مِنْ رَبِيعَةِ الْكَرْكِيَّاتِ .

(٣٦) فِي : بَابِ فِي أَكْلِ لَحْمِ الْحُبَارَى ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ ٣١٨/٢ .

كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الْحُبَارَى ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٢٣/٨ .

(٣٧) الزَّأغُ : نَوْعٌ مِنَ الْغُرَيَّانِ ، صَغِيرٌ نَحْوِ الْحَمَامَةِ ، أَسْوَدُ ، بِرَأْسِهِ غُبْرَةٌ وَمِيلٌ إِلَى الْبَيَاضِ ، لَا يَأْكُلُ جَيْفَةً .

(٣٨) فِي : بَابِ إِبَاحَةِ أَكْلِ الْعَصَافِيرِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ ، وَفِي : بَابِ مَنْ قَتَلَ عُصْفُورًا ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَبَى ١٨٣/٧ ، ٢١١ .

كَمَا أَخْرَجَهُ الدَّارِمِيُّ ، فِي : بَابِ مَنْ قَتَلَ شَيْئًا مِنَ الدَّوَابِّ عَثَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَضْحَاكِ . سَنَنِ الدَّارِمِيِّ ٨٤/٢ . وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ ، فِي : الْمُسْنَدِ ١٩٧/٢ ، ٢١٠ .

(٣٩) الْجَوَزَلُ : فَرَخُ الْحَمَامِ .

(٤٠) الْفَوَاحِشُ : ضَرْبٌ مِنَ الْحَمَامِ الْمَطْوُوقِ ، إِذَا مَشَى تَوَسَّعَ فِي مَشْيِهِ ، وَبَاعَدَ بَيْنَ جَنَاحَيْهِ وَإِبْطِيهِ وَتَمَازِيلَ .

(٤١) الرَّقَاطُ : الْمِرْقَشَةُ مِنَ الدَّجَاجِ وَالْحَمَامِ .

(٤٢) الْقَطَا : نَوْعٌ مِنَ الْبُحَامِ ، يُوَثِّرُ الصَّحْرَاءَ ، وَيَتَخَذُ أَفْحُوصَهُ فِي الْأَرْضِ .

(٤٣) الْحَجَلُ : فِي حَجْمِ الْحَمَامِ ، أَحْمَرُ الْمَنْقَارِ وَالرَّجْلَيْنِ .

(٤٤) الْكَرْكِيُّ : طَائِرٌ كَبِيرٌ ، طَوِيلُ الْعُنُقِ وَالرَّجْلَيْنِ ، يَأْوِي إِلَى الْمَاءِ أَحْيَانًا .

كله ، والغرائيق<sup>(٤٥)</sup> ، والطواويس ، وأشباه ذلك . لا أعلم<sup>(٤٦)</sup> فيه خلافا . واختلف<sup>(٤٧)</sup> عن أحمد في الهذهد والصرد<sup>(٤٨)</sup> <sup>(٤٩)</sup> فعنه أنهما حلال ، لأنهما ليسا من ذوات المخلب ، ولا يستخبتان . وعنه تحريمهما ؛ لأن النبي ﷺ نهى عن قتل الهذهد ، والصرد<sup>(٤٩)</sup> ، والنملة والنحلة<sup>(٥٠)</sup> . وكل ما كان لا يصيد بمخلبه ، ولا يأكل الجيف ، ولا يستخبت ، فهو حلال .

فصل : / قال أحمد : أكره لحوم الجلالة وألبانها . قال القاضي ، في « المجرد » : هي التي تأكل العذرة<sup>(٥١)</sup> ، فإذا كان أكثر علفها النجاسة ، حرم لحمها ولبنها . وفي بيضها روايتان . وإن كان أكثر علفها الطاهر ، لم يحرم أكلها ولا لبنها . وتحديد الجلالة بكون أكثر علفها النجاسة ، لم نسمعه عن أحمد ، ولا هو ظاهر كلامه ، لكن يمكن تحديده بما يكون كثيرا في مأكولها ، ويُعفى عن اليسير . وقال الليث : إنما كانوا يكرهون الجلالة التي لا طعام لها إلا الرجيع وما أشبهه . وقال ابن أبي موسى : في الجلالة روايتان ؛ إحداهما ، أنها محرمة . الثانية ، أنها مكروهة غير محرمة . وهذا قول الشافعي . وكراه أبو حنيفة لحومها ، والعمل عليها حتى تُحبس . ورخص الحسن في لحومها وألبانها ؛ لأن الحيوان<sup>(٥٢)</sup> لا يتنجس بأكل النجاسات ، بدليل أن شارب الخمر لا يُحكم يتنجس أعضائه ، والكافر الذي يأكل الخنزير والمحرمات ، لا يكون<sup>(٥٣)</sup> نجسا ظاهره<sup>(٥٤)</sup> ، ولو نجس لما طهر بالإسلام ، والاغتسال<sup>(٥٥)</sup> ، ولو نجست الجلالة ، لما طهرت

(٤٥) الغرنوق : طائر مائي ، طويل الساق ، أبيض ، جميل .

(٤٦) في م : « نعلم » .

(٤٧) أي : النقل .

(٤٨) الصرد : طائر أكبر من العصفور ، ضخم الرأس والمنقار .

(٤٩-٤٩) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥٠) تقدم ترجمته ، في صفحة ١٤٣ .

(٥١) في م : « القدر » .

(٥٢) في م : « الحيوانات » .

(٥٣-٥٣) في ١ ، ب ، م : « ظاهره نجسا » .

(٥٤) في ١ ، ب ، م : « ولا الاغتسال » .

بالْحَبْسِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَأَلْبَانِهَا . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥٥)</sup> . وَرَوَى عَنْ<sup>(٥٦)</sup> عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْإِبِلِ الْجَلَالَةِ ، أَنْ يُؤْكَلَ لَحْمُهَا ، وَلَا يُحْمَلَ عَلَيْهَا إِلَّا الْأَذْمُ ، وَلَا يَرْكَبُهَا النَّاسُ حَتَّى تُعْلَفَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً . رَوَاهُ الْخَلَالُ بِإِسْنَادِهِ<sup>(٥٧)</sup> . وَلَأنَّ لَحْمَهَا يَتَوَلَّدُ مِنَ النِّجَاسَةِ ، فَيَكُونُ نَجِسًا ، كَرَمَادِ النَّجَاسَةِ . وَأَمَّا شَارِبُ الْخَمْرِ ، فَلَيْسَ ذَلِكَ أَكْثَرَ غِذَائِهِ ، وَإِنَّمَا يَتَعَذَّى الطَّاهِرَاتِ ، وَكَذَلِكَ الْكَافِرُ فِي الْغَالِبِ .

**فصل :** وَتَزُولُ الْكَرَاهَةُ بِحَبْسِهَا اتِّفَاقًا . وَاخْتَلَفَ فِي قَدْرِهِ ، فَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ؛ أَنَّهَا تُحْبَسُ ثَلَاثًا ، سَوَاءٌ كَانَتْ طَائِرًا أَوْ بَهِيمَةً . وَكَانَ ابْنُ عَمَرَ إِذَا أَرَادَ أَكْلَهَا حَبَسَهَا<sup>(٥٨)</sup> ثَلَاثًا<sup>(٥٩)</sup> . وَهَذَا قَوْلُ أَبِي ثَوْرٍ ، لِأَنَّ مَا طَهَّرَ حَيَوَانًا يُطَهَّرُ<sup>(٦٠)</sup> الْآخَرَ ، كَالَّذِي نَجَسَ ظَاهِرُهُ . وَالْآخَرَى ، تُحْبَسُ الدَّجَاجَةُ ثَلَاثًا ، وَالْبَعِيرُ وَالْبَقَرَةُ وَنَحْوُهُمَا يُحْبَسُ أَرْبَعِينَ . وَهَذَا قَوْلُ عَطَاءٍ ، فِي النَّاقَةِ وَالْبَقَرَةِ ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، لِأَنَّهُمَا أُعْظِمَ جِسْمًا ، وَبَقَاءُ عُلْفِهِمَا فِيهِمَا أَكْثَرُ مِنْ بَقَائِهِ فِي الدَّجَاجَةِ وَالْحَيَوَانِ الصَّغِيرِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

**فصل :** وَيُكْرَهُ رُكُوبُ الْجَلَالَةِ . وَهُوَ قَوْلُ عَمَرَ ، وَابْنِهِ ، وَأَصْحَابِ الرَّأْيِ ؛ لِحَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ<sup>(٦١)</sup> النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ<sup>(٥٨)</sup> نَهَى عَنْ رُكُوبِهَا . / وَلِأَنَّهَا رُبَّمَا عَرِقَتْ ، ١٠/١٢٩ وَفُتِلَتْ بِعَرَقِهَا .

(٥٥) فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَأَلْبَانِهَا ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنُ أَبِي دَاوُدَ ٣١٦/٢ .  
 كَمَا أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ لَحْمِ الْجَلَالَةِ وَأَلْبَانِهَا ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ١٨/٨ .  
 وَابْنُ مَاجَهَ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ لَحْمِ الْجَلَالَةِ ، مِنْ كِتَابِ الذَّبَائِحِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَهَ ١٠٦٤/٢ .  
 (٥٦) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلِ ، أ .  
 (٥٧) وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ عَنْ أَكْلِ لَحْمِ الْجَلَالَةِ ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . الْمُجْتَبَى ٢١١/٧ ، ٢١٢ .  
 وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الْجَلَالَةِ وَأَلْبَانِهَا ، مِنْ كِتَابِ الضَّحَايَا . السَّنَنِ الْكُبْرَى ٣٣٣/٩ .  
 (٥٨) سَقَطَ مِنْ : م .  
 (٥٩) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، فِي : بَابِ الْجَلَالَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَنَاسِكِ . الْمُصَنَّفُ ٥٢٢/٤ . وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ فِي لَحْمِ الْجَلَالَةِ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُصَنَّفُ ٣٣٥/٨ .  
 (٦٠) فِي ب ، م : « طَهَّرَ » .  
 (٦١) فِي ب ، م : « أَنْ » .



**فصل : وَتَحْرُمُ الزُّرُوعُ وَالثَّمَارُ الَّتِي سُقِيَتْ النَّجَاسَاتِ** <sup>(٦٢)</sup> ، أَوْ سُمِّدَتْ بِهَا . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : يَحْتَمِلُ أَنْ يُكْرَهَ ذَلِكَ ، وَلَا يَحْرُمُ . وَلَا يُحْكَمُ بِتَنْجِيسِهَا ، لِأَنَّ النَّجَاسَةَ تَسْتَحِيلُ فِي بَاطِنِهَا ، فَتَطْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ ، كَالْدَّمِ يَسْتَحِيلُ فِي أَعْضَاءِ الْحَيَوَانِ لَحْمًا ، وَيَصِيرُ لَبَنًا . وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْفُقَهَاءِ ؛ مِنْهُمْ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَكَانَ سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ يَذْمُلُ <sup>(٦٣)</sup> أَرْضَهُ بِالْعُرَّةِ ، وَيَقُولُ : مِكَتْلُ عُرَّةٍ مِكَتْلُ بُرٍّ <sup>(٦٤)</sup> . وَالْعُرَّةُ : عَذْرَةُ النَّاسِ . وَلَنَا ، مَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، قَالَ : كُنَّا نُكْرِي أَرْضَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَنَشْتَرِطُ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَذْمُلُوهَا بِعَذْرَةِ النَّاسِ <sup>(٦٥)</sup> . وَلِأَنَّهَا تَتَعَذَّى بِالنَّجَاسَاتِ ، وَتَتَرَقَّى فِيهَا أَجْزَاؤُهَا ، وَالِاسْتِحَالَةُ لَا تُطَهِّرُ . فَعَلِيَ هَذَا تَطْهَرُ إِذَا سُقِيَتْ الطَّاهِرَاتِ ، كَالْجَلَّالَةِ إِذَا حُبِسَتْ وَأُطْعِمَتْ الطَّاهِرَاتِ .

١٧٣٩ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى الْمَيْتَةِ ، فَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا إِلَّا مَا يَأْمَنُ <sup>(١)</sup> مَعَهُ الْمَوْتُ )

أَجْمَعَ الْعُلَمَاءُ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ حَالَةً <sup>(٢)</sup> الْاِخْتِيَارِ ، وَعَلَى إِبَاحَةِ الْأَكْلِ مِنْهَا فِي الْاضْطِرَارِ . وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْمَحْرَمَاتِ . وَالْأَصْلُ فِي هَذَا قَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ <sup>(٣)</sup> . وَيُبَاحُ لَهُ أَكْلُ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ ، وَيَأْمَنُ مَعَهُ الْمَوْتُ ، بِالْإِجْمَاعِ . وَيَحْرُمُ مَا زَادَ عَلَى الشُّبْعِ ، بِالْإِجْمَاعِ أَيْضًا . وَفِي الشُّبْعِ رَوَاتَانِ ؛ أَظْهَرُهُمَا ، لَا يُبَاحُ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ . وَإِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ مَالِكٍ . وَأَحَدُ الْقَوْلَيْنِ لِلشَّافِعِيِّ . قَالَ الْحَسَنُ : يَأْكُلُ قَدَرٌ مَا يَقِيمُهُ ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ دَلَّتْ عَلَى تَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ ، وَاسْتَنْتَى مَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ ، فَإِذَا انْدَفَعَتْ

(٦٢) فِي م : « بِالنَّجَاسَاتِ » .

(٦٣) دَمَلِ الْأَرْضَ : سَمَّيْنَاهَا .

(٦٤) أَخْرَجَهُمَا الْبَيْهَقِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي طَرَحِ السَّرَجِينَ وَالْعَذْرَةِ فِي الْأَرْضِ ، مِنْ كِتَابِ الْمَزَارَعَةِ . السَّنَنِ الْكُبْرَى . ١٣٩/٦ .

(١) فِي الْأَصْلِ ، ب ، م : « يَأْمَنُ » .

(٢) فِي ب ، م : « حَالٌ » .

(٣) سُورَةُ الْبَقَرَةِ ١٧٣ .

الضَّرُورَةُ ، لم يَحِلَّ له الأَكْلُ ، كحَالَةِ الْإِيْتِدَاءِ ، ولأنَّه بَعْدَ سَدِّ الرَّمَقِ غَيْرُ مُضْطَرٍّ ، فلم يَحِلَّ له الأَكْلُ ؛ لِلآيَةِ ، يُحَقِّقُهُ أَنَّهُ بَعْدَ سَدِّ رَمَقِهِ كهُوَ قَبْلَ أَنْ يُضْطَرَّ ، وَثَمَّ لَمْ يُيَخَّ له الأَكْلُ ، كَذَا هُنَا . وَالثَّانِيَةِ ، يُبَاحُ له الشَّبْعُ . اخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرُ بْنُ سَمْرَةَ ، أَنَّ رَجُلًا نَزَلَ الْحَرَّةَ<sup>(٤)</sup> ، فَنَفَقَتْ عِنْدَهُ نَاقَةٌ ، فَقَالَتْ لَهُ امْرَأَتُهُ : اسْلُخْهَا ، حَتَّى نَقْدُدَ شَحْمَهَا وَلَحْمَهَا ، وَنَأْكُلَهُ . فَقَالَ : حَتَّى أَسْأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ . فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : « هَلْ عِنْدَكَ غِنًى يُغْنِيكَ ؟ » . قَالَ : لَا . قَالَ : « فَكُلُوهَا » . وَلَمْ يَفَرِّقْ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(٥)</sup> . وَلِأَنَّ مَا جَازَ سَدَّ الرَّمَقِ مِنْهُ ، جَازَ الشَّبْعُ مِنْهُ ، كَالْمُبَاحِ . وَيَحْتَمِلُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ مَا إِذَا كَانَتِ الضَّرُورَةُ / مُسْتَمِرَّةً ، وَبَيْنَ مَا إِذَا كَانَتْ مَرْجُوءَةً الزَّوَالِ ، فَمَا كَانَتْ مُسْتَمِرَّةً ، كَحَالِ<sup>(٦)</sup> ١٢٩/١٠ ظ

الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ ، جَازَ الشَّبْعُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى سَدِّ الرَّمَقِ ، عَادَتْ الضَّرُورَةُ إِلَيْهِ عَنْ قُرْبٍ<sup>(٧)</sup> ، وَلَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْبُعْدِ عَنِ الْمَيِّتَةِ ، مَخَافَةَ الضَّرُورَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ ، وَيُقْضَى إِلَى ضَعْفِ بَدَنِهِ ، وَرَبَّمَا أَدَّى ذَلِكَ إِلَى تَلَفِهِ ، بِخِلَافِ الَّتِي لَيْسَتْ مُسْتَمِرَّةً ، فَإِنَّهُ يَرْجُو الْغِنَى عَنْهَا بِمَا يَحِلُّ لَهُ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ . إِذَا ثَبَتَ هَذَا ، فَإِنَّ الضَّرُورَةَ الْمُبِيحَةَ ، هِيَ الَّتِي يَخَافُ التَّلَفَ بِهَا إِنْ تَرَكَ الْأَكْلَ .<sup>(٨)</sup> قَالَ أَحْمَدُ : إِذَا كَانَ يَخْشَى عَلَى نَفْسِهِ ، سَوَاءً كَانَ مِنْ جُوعٍ ، أَوْ يَخَافُ إِنْ تَرَكَ الْأَكْلَ<sup>(٩)</sup> عَجَزَ عَنِ الْمَشْيِ ، وَانْقَطَعَ عَنِ الرُّفْقَةِ فِيهِلِكَ<sup>(١٠)</sup> ، أَوْ يَعْجِزُ عَنِ الرُّكُوبِ فِيهِلِكَ ، وَلَا يَتَقَيَّدُ ذَلِكَ بِزَمَنِ مَحْضُورٍ .

**فصل :** وَهَلْ يَجِبُ الْأَكْلُ مِنَ الْمَيِّتَةِ عَلَى الْمُضْطَرِّ ؟ فِيهِ وَجْهَانِ ؛ أَحَدُهُمَا ، يَجِبُ . وَهُوَ قَوْلُ مَسْرُوقٍ ، وَأَحَدُ الْوَجْهَيْنِ لِأَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . قَالَ الْأَثَرُمُ : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الْمُضْطَرِّ يَجِدُ الْمَيِّتَةَ ، وَلَمْ<sup>(١١)</sup> يَأْكُلْ ؟ فَذَكَرَ قَوْلَ مَسْرُوقٍ : مَنْ اضْطَرَّ ، فَلَمْ

(٤) الحرة : بظاهر المدينة ، تحت واقم .

(٥) في : باب في المضطر إلى الميتة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٢/٢ .

كما أخرجه الإمام أحمد ، في : المسند ٨٩/٥ ، ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٤ .

(٦) في ١ ، م : « كحالة » .

(٧) في ب : « قريب » .

(٨-٨) سقط من : ب . نقل نظر .

(٩) في ١ ، م : « فهلك » .

(١٠) في ب : « ولا » .

يَأْكُلُ وَلَمْ يَشْرَبْ ، فَمَاتَ ، دَخَلَ النَّارَ . وَهَذَا اخْتِيَارُ ابْنِ حَامِدٍ ؛ وَذَلِكَ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ <sup>(١١)</sup> . وَتَرَكُ الْأَكْلَ مَعَ إِمْكَانِهِ فِي هَذَا الْحَالِ ، إِلْقَاءَ يَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾ <sup>(١٢)</sup> . وَلَأنَّهُ قَادِرٌ عَلَى إِحْيَاءِ نَفْسِهِ بِمَا أَحَلَّهُ اللَّهُ لَهُ ، فَلَزِمَهُ ، كَمَا لَوْ كَانَ مَعَهُ طَعَامٌ حَلَالٌ . وَالثَّانِي ، لَا يَلْزِمُهُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُذَافَةَ السَّهْمِيِّ ، صَاحِبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَنَّ طَاغِيَةَ الرُّومِ حَبَسَهُ فِي بَيْتٍ ، وَجَعَلَ مَعَهُ خَمْرًا مَمْزُوجًا بِمَاءٍ ، وَلَحْمَ خِنْزِيرٍ مَشْوًى <sup>(١٣)</sup> ، ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، فَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ ، حَتَّى مَالَ رَأْسُهُ مِنَ الْجُوعِ وَالْعَطَشِ ، وَخَشَوْا مَوْتَهُ ، فَأَخْرَجُوهُ ، فَقَالَ : قَدْ كَانَ اللَّهُ أَحَلَّهُ لِي ؛ لِأَنِّي مُضْطَرٌّ ، وَلَكِنْ لَمْ أَكُنْ لِأَشْمِتَكَ بِدِينِ الْإِسْلَامِ <sup>(١٤)</sup> . وَلَأنَّ إِبَاحَةَ الْأَكْلِ رُخْصَةً ، فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ ، كَسَائِرِ الرُّخَصِ ، وَلَأنَّ لَهُ غَرَضًا فِي اجْتِنَابِ النَّجَاسَةِ ، وَالْأَخْذِ بِالْعَزِيمَةِ ، وَرَبَّمَا لَمْ تَطْبُ نَفْسُهُ بَتْنَاوُلِ الْمَيْتَةِ ، وَفَارَقَ الْحَلَالَ فِي الْأَصْلِ مِنْ هَذِهِ الْوُجُوهِ .

**فصل :** وَتُبَاحُ الْمُحَرَّمَاتِ عِنْدَ الْاضْطِرَارِ إِلَيْهَا ، فِي الْحَضَرِ وَالسَّفَرِ جَمِيعًا ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ مُطْلَقَةٌ ، غَيْرُ مُقَيَّدَةٍ بِأَحَدَى الْحَالَتَيْنِ ، وَقَوْلُهُ : ﴿ فَمَنْ اضْطُرَّ ﴾ . لَفْظٌ عَامٌّ / فِي حَقِّ <sup>(١٥)</sup> كُلِّ مُضْطَرٍّ ، وَلَأنَّ الْاضْطِرَارَ يَكُونُ فِي الْحَضَرِ فِي سَنَةِ الْمَجَاعَةِ ، وَسَبَبُ الْإِبَاحَةِ الْحَاجَةُ إِلَى حِفْظِ النَّفْسِ عَنِ الْهَلَاكِ ؛ لَكَوْنِ هَذِهِ الْمَصْلَحَةِ أَكْثَرُ مِنْ مَصْلَحَةِ اجْتِنَابِ النَّجَاسَاتِ ، وَالصَّبِيَّانَةِ عَنْ تَنَاوُلِ الْمُسْتَحْبَّاتِ ، وَهَذَا الْمَعْنَى عَامٌّ فِي الْحَالَتَيْنِ . وَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، أَنَّ الْمَيْتَةَ لَا تَحِلُّ لِمَنْ يَقْدُرُ عَلَى دَفْعِ ضَرُورَتِهِ بِالْمَسْأَلَةِ . وَرَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ قَالَ : أَكُلِ الْمَيْتَةَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي السَّفَرِ . يَعْنِي أَنَّهُ فِي الْحَضَرِ يُمَكِّنُهُ السُّؤَالُ . وَهَذَا مِنْ أَحْمَدَ خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ ، فَإِنَّ الْغَالِبَ أَنَّ الْحَضَرَ يُوجَدُ فِيهِ الطَّعَامُ الْحَلَالُ ، وَيُمْكِنُ دَفْعُ الضَّرُورَةِ بِالسُّؤَالِ ، وَلَكِنَّ الضَّرُورَةَ أَمْرٌ مُعْتَبَرٌ بِوُجُودِ حَقِيقَتِهِ ، لَا يُكْتَفَى فِيهِ بِالْمِظَنَّةِ ،

و ١٣٠/١٠

(١١) سورة البقرة ١٩٥ .

(١٢) سورة النساء ٢٩ .

(١٣) في النسخ : « مشوق » . تحريف . وانظر : الشرح الكبير ٤١/٦ .

(١٤) تقدم تخريجه ، في : ٥٠٠/١٢ .

(١٥) لم ترد في : الأصل ، أ ، ب .



بل متى وَجِدَتِ الضَّرُورَةُ أَبَاحَتْ ، سواءَ وَجِدَتِ الْمَظْنَةُ أَوْ لَمْ تَوْجَدْ ، ومتى انْتَفَتْ ، لم يُبَحِّحِ الْأَكْلُ لَوْجُودِ مَظْنَتِهَا بِحَالٍ .

**فصل :** قال أصحابنا : ليس للمُضْطَرِّ في سَفَرِ الْمَعْصِيَةِ الْأَكْلُ <sup>(١٦)</sup> مِنَ الْمَيْتَةِ ، كَقَاطِعِ الطَّرِيقِ ، وَالْآبِقِ ؛ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى : ﴿ فَمَنْ أَضْطَرُّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ﴾ . قال مُجَاهِدٌ : غَيْرَ بَاغٍ عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَلَا عَادٍ عَلَيْهِمْ . وقال سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : إِذَا خَرَجَ يَقْطَعُ الطَّرِيقَ ، فَلَا رُخْصَةَ لَهُ ، فَإِنْ تَابَ وَأَقْلَعَ عَنْ مَعْصِيَتِهِ ، حَلَّ لَهُ الْأَكْلُ .

**فصل :** وهل للمُضْطَرِّ التَّزَوُّدُ مِنَ الْمَيْتَةِ ؟ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ؛ أَصَحُّهُمَا ، لَهُ ذَلِكَ . وهو قَوْلُ مَالِكٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا ضَرَرَ فِي اسْتِصْحَابِهَا ، وَلَا فِي إِعْدَادِهَا لِدَفْعِ ضَرُورَتِهِ ، وَقَضَاءِ حَاجَتِهِ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهَا إِلَّا عِنْدَ ضَرُورَتِهِ . وَالثَّانِيَةُ ، لَا يَجُوزُ ؛ لِأَنَّهُ تَوَسَّعَ فِيهَا لَمْ يُبَحِّحِ إِلَّا لِلضَّرُورَةِ ، فَإِنْ اسْتِصْحَبَهَا ، فَلَقِيَهِ مُضْطَرٌّ آخَرُ ، لَمْ يَجُزْ لَهُ بَيْعُهَا إِيَّاهُ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ مِنْهَا مَا يَدْفَعُ بِهِ الضَّرُورَةَ ، وَلَا ضَرُورَةَ إِلَى الْبَيْعِ ، وَلِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ ، وَيَلْزَمُهُ إِعْطَاءُ الْآخَرِ بِغَيْرِ عَوَضٍ ، إِذَا لَمْ يَكُنْ هُوَ مُضْطَرًّا فِي الْحَالِ إِلَى مَا مَعَهُ ؛ لِأَنَّ ضَرُورَةَ الَّذِي لَقِيَهِ مَوْجُودَةٌ ، وَحَامِلُهَا يَخَافُ الضَّرَرَ فِي ثَانِيِ الْحَالِ .

١٧٤٠ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنْ مَرَّ بِثَمَرَةٍ ، فَلَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا ، وَلَا يَحْمِلُ )

هَذَا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ فِي حَالِ الْجُوعِ وَالْحَاجَةِ ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَهُ عَقِيبَ مَسْأَلَةِ الْمُضْطَرِّ . قال أحمدُ : ( إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَائِطٌ ، يَأْكُلُ إِذَا كَانَ جَائِعًا ، وَ<sup>(١)</sup> إِذَا لَمْ يَكُنْ جَائِعًا ، فَلَا يَأْكُلُ . وقال : قد فعله غير واحد من أصحابِ النَّبِيِّ ﷺ ، ولكن إذا كان عليه حائطٌ ، لم يأْكُلْ ؛ لِأَنَّهُ / قَدْ صَارَ شِبْهَ الْحَرِيمِ . وقال في مَوْضِعٍ : إِنَّمَا الرُّخْصَةُ لِلْمُسَافِرِ . إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَغْتَبِرْ هَهُنَا ١٣٠/١٠ ظ حقيقةَ الْاضْطِرَّارِ ؛ لِأَنَّ الْاضْطِرَّارَ يُبَيِّحُ مَا وَرَاءَ الْحَائِطِ . وَرُوِيَ عَنْهُ الرُّخْصَةُ فِي الْأَكْلِ مِنْ غَيْرِ الْمَحْظُوتَةِ مُطْلَقًا ، مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ جُوعٍ وَلَا غَيْرِهِ . وَرُوِيَ عَنْ أَبِي زَيْنَبٍ التَّيْمِيِّ ،

(١٦) فِي ب ، م ، : أكل .

(١-١) سَقَطَ مِنْ : ب .

قال : سافرتُ مع أنس بن مالك ، وعبد الرحمن بن سمرّة ، وأبي بردة<sup>(٢)</sup> ، فكانوا يُمرون بالثمار ، فيأكلون في أفواههم<sup>(٣)</sup> . وهو قول عمر وابن عباس وأبي بردة<sup>(٢)</sup> . قال عمر : يأكل ، ولا يتخذُ حُبْنَةً<sup>(٤)</sup> . ورؤي عن أحمد أنه قال : يأكل ممّا تحت الشجر ، وإذا لم يكن تحت الشجر فلا يأكل ثمار الناس ، وهو غني عنه . ولا يضربُ بحجر ، ولا يرمي ؛ لأنّ هذا يُفسد . وقد روي عن رافع بن عمرو<sup>(٥)</sup> قال : كنتُ أرمي نخل الأنصار ، فأخذوني ، فذهبوا بي إلى النبي ﷺ فقال : « يَا رَافِعُ ، لِمَ تَرْمِي نَخْلَهُمْ ؟ » . قلتُ : يا رسول الله ، الجوع . قال : « لَا تَرْمِ ، وَكُلْ مَا وَقَعَ ، أَشْبَعَكَ اللَّهُ وَأَرْوَاكَ » . أخرجه الترمذي<sup>(٦)</sup> . وقال : هذا حديثٌ صحيح . وقال أكثر الفقهاء : لا يباح الأكل إلا<sup>(٧)</sup> في الضرورة ؛ لما روى العرياض بن سارية ، أن رسول الله ﷺ قال : « أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يُحِلْ لَكُمْ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتَ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا بِإِذْنٍ ، وَلَا ضَرْبَ نِسَائِهِمْ ، وَلَا أَكْلَ ثِمَارِهِمْ ، إِذَا أُعْطَوْكُمْ الَّذِي عَلَيْهِمْ » . أخرجه أبو داود<sup>(٨)</sup> . وقال النبي ﷺ : « إِنَّ دِمَاءَكُمْ ، وَأَمْوَالَكُمْ ، وَأَعْرَاضَكُمْ ، حَرَامٌ ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٩)</sup> . ولنا ، ما روى عمرو بن

(٢) في ب : « وأبي بريدة » . وفي الشرح الكبير : « وأبي بردة » .

(٣) انظر : إرواء الغليل ١٥٨/٨ .

(٤) أخرجه البيهقي ، في : باب ما جاء في من مرّ بحائط إنسان أو ماشية ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ٣٥٩/٩ .

والحُبْنَةُ : ما يحمله الإنسان في حضنه أو تحت إبطه .

(٥) في م : « عمر » . خطأ .

(٦) في : باب ما جاء في الرخصة في أكل الثمرة للمار بها ، من أبواب البيوع . عارضة الأحوذى ٢٨٩/٥ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب من قال : إنه يأكل مما سقط ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٧/٢ ، ٣٨ . وابن ماجه ، في : باب من مرّ على ماشية قوم أو حائط ، ... ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧١/٢ .

(٧) سقط من : م .

(٨) في : باب في تفسير أهل الذمة إذا اختلفوا بالتجارات ، من كتاب الإمامة . سنن أبي داود ١٥١/٢ ، ١٥٢ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب قول النبي ﷺ : « رب مبلغ أوعى من سامع » ، وباب ليبلغ العلم الشاهد الغائب ، من كتاب العلم ، وفي : باب الخطبة أيام منى ، من كتاب الحج ، وفي : باب حجة الوداع ، من كتاب المغازي ، وفي : باب من قال : الأضحى يوم النحر ، من كتاب الأضاحي ، وفي : باب قول النبي ﷺ : « لا ترجعوا بعدي كفارا » ، من كتاب الفتن ، وفي : باب قول الله تعالى ﴿ وَجْهَ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ﴾ ، من كتاب التوحيد . صحيح البخاري ٢٦/١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٢١٥/٢ ، ٢١٦ ، ٢٢٤/٥ ، ١٣٠/٧ ، ٦٣/٩ ، ١٦٣ . ومسلم ، في : باب تحريم الدماء والأعراض والأموال ، من كتاب القسامة . صحيح مسلم ١٣٠٥/٣ ، ١٣٠٦ .

شُعَيْبٌ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الثَّمَرِ الْمُعْلَقِ ، فَقَالَ : « مَا أَصَابَ مِنْهُ مِنْ ذِي حَاجَةٍ <sup>(١٠)</sup> ، غَيْرَ مُتَّخِذِ حُبْنَةٍ ، فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ، وَمَنْ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْئًا ، فَعَلَيْهِ عَرَامَةٌ مِثْلِيهِ وَالْعُقُوبَةُ » <sup>(١١)</sup> . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِذَا أُتِيتَ عَلَى حَائِطِ بُسْتَانٍ ، فَنادِ صَاحِبَ الْبُسْتَانِ ثَلَاثًا ، فَإِنْ أَجَابَكَ ، وَإِلَّا فَكُلْ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُفْسِدَ » <sup>(١٢)</sup> . وَرَوَى سَعِيدٌ ، بِإِسْنَادِهِ عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ <sup>(١٣)</sup> سَمُرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، مِثْلَهُ <sup>(١٤)</sup> . وَلَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِينَا مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْ غَيْرِ مُخَالِفٍ ، فَيَكُونُ إِجْمَاعًا . فَإِنْ قِيلَ : فَقَدْ أَبَى سَعْدٌ أَنْ يَأْكُلَ ؟ قُلْنَا : امْتِنَاعٌ سَعْدٍ مِنْ أَكْلِهِ لَيْسَ بِمُخَالِفٍ لَهُمْ ؛ لِأَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يَتْرُكُ الْمُبَاحَ غَنًى عَنْهُ ، أَوْ تَوَرُّعًا ، أَوْ تَقَدُّرًا ، كَتَرَكِ النَّبِيُّ ﷺ أَكْلَ الضَّبِّ . فَأَمَّا / أَحَادِيثُهُمْ ، فَهِيَ مَخْصُوصَةٌ بِمَا رَوَيْنَاهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ ، فَإِنْ كَانَتْ مَحْظُوتَةً ، لَمْ يَجْزِ الدُّخُولُ إِلَيْهَا ؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : إِنْ كَانَ عَلَيْهَا حَائِطٌ فَهُوَ حَرِيمٌ ، فَلَا تَأْكُلُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا حَائِطٌ ، فَلَا بَأْسَ <sup>(١٥)</sup> . وَلَأَنَّ إِحْرَازَهُ بِالْحَائِطِ يَدُلُّ عَلَى شَحِّ صَاحِبِهِ بِهِ ، وَعَدَمِ الْمُسَامَحَةِ فِيهِ . قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا : إِذَا كَانَ عَلَيْهِ <sup>(١٦)</sup> نَاطُورٌ <sup>(١٧)</sup> ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْمَحْظُوطِ ، فِي أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِلَيْهِ ، وَلَا يَأْكُلُ مِنْهُ إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ .

= كما أخرجه الترمذی ، فی : باب ما جاء دماؤكم وأموالكم عليكم حرام ، من أبواب الفتن . عارضة الأخوذی ٤/٩ . وابن ماجه ، فی : باب الخطبة يوم النحر ، من كتاب المناسك . سنن ابن ماجه ١٠١٥/٢ ، ١٠١٦ . والدارمی ، فی : باب فی الخطبة يوم النحر ، من كتاب المناسك . سنن الدارمی ٦٧/٢ ، ٦٨ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٢٣٠/١ ، ٣٣٧/٤ ، ٣٧/٥ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ .

(١٠) فی الأصل ، ١ : « الحاجة » .

(١١) تقدم تخريجه ، فی : ٥٤/١٢ .

(١٢) أخرجه ابن ماجه ، فی : باب ما للعبد أن يعطي ويتصدق ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧١/٢ . والإمام أحمد ، فی : المسند ٨٥/٣ ، ٨٦ .

(١٣) فی ب : « بن » تحريف .

(١٤) أخرجه أبو داود ، فی : باب فی ابن السبيل يأكل من الثمر ... ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٧/٢ . والترمذی ، فی : باب ما جاء فی احتلاب المواشي بغير إذن الأرباب ، من أبواب البيوع . عارضة الأخوذی ٢٩٥/٥ ، ٢٩٦ .

(١٥) قال الألبانی : لم أقف على سنده . انظر : الإرواء ١٦٠/٨ .

(١٦) فی ب ، م : « عليها » .

(١٧) الناطور : الناظر .

**فصل :** وعن أحمد في الأكل من الزرع روايتان ؛ إحداهما ، قال : لا يأكل ، إنما رخص في الثمار ، ليس الزرع . وقال : ما سمعنا في الزرع أن يمسه منه . ووجهه أن الثمار ، خلقها الله تعالى للأكل رطبة ، والنفوس تشوق إليها<sup>(١٨)</sup> ، والزرع بخلافها . والثانية ، قال : يأكل من الفريك ؛ لأن العادة جارية بأكله رطبا ، أشبه الثمر . وكذلك الحكم في الباقي ، والجمص ، وشبهه مما يؤكل رطبا . فأما الشعير ، وما لم تجر العادة بأكله ، فلا يجوز الأكل منه . والأولى في الثمار وغيرها ، أن لا يأكل منها إلا بإذن ؛ لما فيها<sup>(١٩)</sup> من الخلاف والأخبار الدالة على التحريم .

**فصل :** وعن أحمد في حلب لبن الماشية روايتان ؛ إحداهما ، يجوز له أن يحلب ، ويشرب ، ولا يحلب ؛ لما روى الحسن ، عن سمرة ، أن النبي ﷺ قال : « إذا أتى أحدكم على ماشية ، فإن كان فيها صاحبها ، فليستأذنه ، فإن أذن فليحلب ، وليشرب ، وإن لم يكن فيها ، فليصوت ثلاثا ، فإن أجابه أحد ، فليستأذنه ، وإن لم يجبه أحد ، فليحلب ، وليشرب ، ولا يحلب » . رواه الترمذي<sup>(٢٠)</sup> ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والعمل عليه عند<sup>(٢١)</sup> بعض أهل العلم . وبه يقول أحمد وإسحاق . والرواية الثانية ، لا يجوز له أن يحلب ولا يشرب ؛ لما روى ابن عمر ، أن رسول الله ﷺ قال : « لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه ، أيحب أحدكم أن تؤتى مشربته ، فتكسر خزائنه ، فينتقل<sup>(٢٢)</sup> طعامه ، فائما تخزن لهم ضرر<sup>(٢٣)</sup> مواشيهم أطعمتهم ، فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه » . وفي لفظ : « فإن ما في ضرر<sup>(٢٤)</sup> مواشيهم مثل ما في مشاربهم » . متفق عليه<sup>(٢٥)</sup> .

(١٨) سقط من : م .

(١٩) في ب ، م : « فيه » .

(٢٠) هو الذي تقدم عن سمرة .

(٢١) في ب ، م : « فينقل » .

(٢٢-٢٣) سقط من : ب . نقل نظر .

(٢٣) أخرجه البخاري ، في : باب لا تحلب ماشية أحد بغير إذن ، من كتاب اللقطة . صحيح البخاري ١٦٥/٣ .

ومسلم ، في : باب تحريم حلب الماشية بغير إذن مالكها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١٣٥٢/٣ . =



## ١٧٤١ - مسألة ؛ قال : ( وَمَنِ اضْطَرَّ ، فَأَصَابَ الْمَيْتَةَ وَخَبَزَ لَا يَعْرِفُ مَالِكَهُ ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ )

وهذا قال سعيد بن المسيب ، وزيد بن أسلم . وقال مالك : إن كانوا يصدّقونه أنّه مضطّر ، أكل من الزّرع والثّمر ، وشرب اللّبن ، وإن خاف أن تُقَطَّعَ يَدُهُ ، أو أن<sup>(١)</sup> لا يُقْبَلَ منه ، أكل المَيْتَةَ . ولأصحاب / الشافعيّ وجهان ؛ أحدهما ، يأكل الطّعام . وهو ١٣١/١٠ ظ قول عبد الله بن دينار ؛ لأنّه قادرٌ على الطّعام الحلال ، فلم يَجْزَلْهُ أَكَلَ الْمَيْتَةِ ، كما لو بذّله له صاحبه . ولنا ، أن أكل المَيْتَةِ مَنْصُوصٌ عليه ، ومال الآدميّ مُجْتَهِدٌ فيه ، والعدول إلى المنصوص عليه أولى ، ولأنّ حقوق الله تعالى مَبْنِيَّةٌ على<sup>(٢)</sup> المُساهلة ، وحقّ<sup>(٣)</sup> الآدميّ مَبْنِيٌّ<sup>(٤)</sup> على الشّع والضيق<sup>(٥)</sup> ، ولأنّ حقّ الآدميّ تَلَزُّمُهُ غَرَامَتُهُ ، وحقّ الله لا عَوْضَ له .

**فصل :** إذا وَجَدَ الْمُضْطَرُّ مَنْ يُطْعِمُهُ وَيَسْقِيهِ ، لم يَحِلَّ له الامْتِناعُ من الأكل والشرب ، ولا العدول إلى أكل<sup>(٦)</sup> المَيْتَةِ ، إلّا أن يخاف أن يَسْمَهُ فيه ، أو يكون الطّعام الذي يُطْعِمُهُ ممّا يضرُّه ، ويخاف أن يَهْلِكَه أو يُمْرِضَه .

**فصل :** وإن وَجَدَ طَعَامًا مع صاحبه ، فامْتَنَعَ مِنْ بذّله له ، أو بَيْعَه منه<sup>(٧)</sup> ، وَوَجَدَ ثَمَنَهُ ، لم يَجْزَلْهُ مُكَابَرَتُهُ عليه ، وأخذَه منه ، وعدل إلى المَيْتَةِ ، سواء كان قوياً يخاف من مُكَابَرَتِهِ التَّلَفَ أو لم يَخَفْ ، فإن بذّله له بِثَمَنِ مثله ، وقَدَرَ على الثّمن ، لم يَحِلَّ له أَكْلُ الْمَيْتَةِ ؛ لأنّه قادرٌ على طّعام حلال . وإن بذّله بزيادة على ثَمَنِ المِثْلِ ، لا يُجَحِّفُ بِمَالِهِ ،

---

= كما أخرجه أبو داود ، في : باب في من لا يخلب ، من كتاب الجهاد . سنن أبي داود ٣٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب النهي أن يصيب منها شيئاً إلا ... ، من كتاب التجارات . سنن ابن ماجه ٧٧٢/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في أمر الغنم ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٩٧١/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٦/٢ ، ٥٧ .

(١) سقط من : ا ، ب ، م .

(٢-٢) في ب ، م : « المسامحة وحقوق » .

(٣) في ب ، م : « مبنية » .

(٤) في ب : « التضيق » .

(٥) لم يرد في : الأصل ، ا ، ب .

(٦) سقط من : م .

لَزِمَهُ شِرَاؤُهُ أَيضًا ؛ لَمَا ذَكَرْنَاهُ ، وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الثَّمَنِ ، فَهُوَ فِي حُكْمِ الْعَادِمِ ، وَإِنْ اِمْتَنَعَ مِنْ بَذْلِهِ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فَاشْتَرَاهُ الْمُضْطَرُّ بِذَلِكَ ، لَمْ يَلْزِمْهُ أَكْثَرُ<sup>(٧)</sup> مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ أَخَوَجُ إِلَى بَدْلِهَا بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَمْ يَلْزِمْهُ ، كَالْمُكْرَهِ .

**فصل :** وَإِنْ وَجَدَ الْمُحْرِمُ مَيْتَةً وَصَيْدًا ، أَكَلَ الْمَيْتَةَ . وَبِهِ قَالَ الْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَأَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ . وَقَالَ الشَّافِعِيُّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ : يَأْكُلُ الصَّيْدَ ، وَيُقَدِّيه . وَهُوَ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ تُبَيِّحُهُ ، وَمَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ لَا تَحِلُّ الْمَيْتَةُ ، لِغَنَائِهَا عَنْهَا . وَلَنَا ، أَنَّ إِبَاحَةَ الْمَيْتَةِ مَنْصُوصٌ عَلَيْهَا ، وَإِبَاحَةُ الصَّيْدِ مُجْتَهِدٌ فِيهَا ، وَتَقْدِيمُ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوْلَى . فَإِنْ لَمْ يَجِدْ مَيْتَةً ، ذَبَحَ الصَّيْدَ وَأَكَلَهُ . نَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ ؛ لِأَنَّهُ مُضْطَرٌّ إِلَيْهِ عَيْنًا . وَقَدْ قِيلَ : إِنْ فِي الصَّيْدِ تَحْرِيمَاتٌ ثَلَاثًا ؛ تَحْرِيمُ قَتْلِهِ ، وَأَكْلِهِ ، وَتَحْرِيمُ الْمَيْتَةِ ؛ لِأَنَّ مَا ذَبَحَهُ الْمُحْرِمُ مِنَ الصَّيْدِ يَكُونُ مَيْتَةً ، فَقَدْ سَاوَى الْمَيْتَةَ فِي هَذَا ، وَفُضِّلَ عَلَيْهَا بِتَحْرِيمِ الْقَتْلِ وَالْأَكْلِ ، وَلَكِنْ يُقَالُ عَلَى هَذَا : إِنْ الشَّارِعُ إِذَا أَبَاحَ لَهُ ذَبْحَهُ ، لَمْ يَصِرْ مَيْتَةً . وَهَذَا لَوْ لَمْ يَجِدِ الْمَيْتَةَ فَذَبَحَهُ ، كَانَ ذَكِيًّا طَاهِرًا ، وَلَيْسَ بِنَجَسٍ وَلَا مَيْتَةٍ ، وَهَذَا يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ ذَبْحُهُ فِي مَحَلِّ الذَّبْحِ ، وَتُعْتَبَرُ شُرُوطُ الذَّكَاءِ فِيهِ ، وَلَا يَجُوزُ قَتْلُهُ ، وَلَوْ / كَانَ مَيْتَةً لَمْ يَتَعَيَّنْ ذَلِكَ عَلَيْهِ . ١٣٢/١٠

**فصل :** وَإِذَا ذَبَحَ الْمُحْرِمُ الصَّيْدَ عِنْدَ الضَّرُورَةِ ، جَازَ لَهُ أَنْ يَشْبَعَ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ لَحْمٌ ذُكِّيٌّ لَا حَقَّ فِيهِ لِأَدَمِيٍّ سِوَاهُ ، فَأَبِيحَ لَهُ الشَّبْعُ مِنْهُ ، كَمَا لَوْ ذَبَحَهُ حَلَالٌ مِنْ<sup>(٨)</sup> أَجْلِهِ .

**فصل :** فَإِنْ لَمْ يَجِدِ الْمُضْطَرُّ شَيْئًا ، لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ أَكْلُ بَعْضِ أَعْضَائِهِ . وَقَالَ بَعْضُ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ : لَهُ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَحْفَظَ الْجُمْلَةَ بِقَطْعِ غُضْوٍ ، كَمَا لَوْ وَقَعَتْ فِيهِ الْأَكِلَةُ . وَلَنَا ، أَنَّ أَكْلَهُ مِنْ نَفْسِهِ رُبَّمَا قَتَلَهُ ، فَيَكُونُ قَاتِلًا لِنَفْسِهِ ، وَلَا يَتَيَقَّنُ حَصُولَ الْبَقَاءِ بِأَكْلِهِ . أَمَّا قَطْعُ الْأَكِلَةِ فَإِنَّهُ يُخَافُ الْهَلَاكَ بِذَلِكَ الْغُضْوِ ، فَأَبِيحَ لَهُ إِبْعَادَهُ ، وَدَفْعُ ضَرَرِهِ الْمُتَوَجِّهِ مِنْهُ بَتَرِكِهِ ، كَمَا أُبِيحَ قَتْلُ الصَّائِلِ عَلَيْهِ ، وَلَمْ يُبَيِّحْ لَهُ قَتْلُهُ لِأَكْلِهِ .

**فصل :** وَإِنْ لَمْ يَجِدْ إِلَّا آدَمِيًّا مُحَقَّقُونَ الدِّمَ ، لَمْ يُبَيِّحْ لَهُ قَتْلُهُ إِجْمَاعًا ، وَلَا إِتْلَافُ غُضْوٍ

(٧) سَقَطَ مِنْ : م .

(٨) فِي الْأَصْلِ ، الزِّيَادَةُ : « غَيْرِ » .

منه ، مسلماً كان أو كافراً ؛ لأنه مثله ، فلا يجوز أن يَقي<sup>(٩)</sup> نفسه بإثلافه . وهذا إخلاف فيه . وإن كان مُباح الدِّم ، كالحرِّبيِّ والمُرْتدِّ ، فذكر القاضي أن له<sup>(١٠)</sup> قتله وأكله ؛ لأنَّ قتله مُباح . وهكذا قال أصحابُ الشافعيِّ ؛ لأنه لا حرمة له ، فهو بمنزلة السَّباع . وإنَّ وجده ميِّتاً ، أُبيح أكله ؛ لأنَّ أكله مُباح بعد قتله ، فكذلك بعد موته . وإن وجد معصوماً ميِّتاً ، لم يُبيح أكله . في قول أصحابنا . وقال الشافعيُّ ، وبعضُ الحنفيَّة : يُباح . وهو أوَّلَى ؛ لأنَّ حرمةَ الحيِّ أعظم . وقال أبو بكر بن داود : أباح الشافعيُّ أكلَ لحوم الأنبياء . واحتجَّ أصحابنا بقول النَّبيِّ ﷺ : « كَسَرُ عَظْمِ الْمَيِّتِ ، كَكَسْرِ عَظْمِ الْحَيِّ »<sup>(١١)</sup> . واختار أبو الخطَّاب أن له أكله . وقال : لا حُجَّة في الحديث ههنا ؛ لأنَّ الأكلَ من اللَّحْم لا مِن العَظْم ، والمراد بالحديث التَّشْبِيهُ في أصلِ الحرمة ، لا في مقدارها ، بدليل اختلافهما في الضَّمان والقصاص ووجوب صيانة الحيِّ بما لا يجب به صيانة الميِّت .

١٧٤٢ - مسألة ؛ قال : ( فَإِنْ لَمْ يُصَبَّ إِلَّا طَعَامًا لَمْ يَبْعُهُ مَالِكُهُ ، أَخَذَهُ قَهْرًا ، لِيُخَيِّ بِه نَفْسُهُ ، وَأَعْطَاهُ ثَمَنَهُ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِصَاحِبِهِ مِثْلُ ضَرُورَتِهِ )

وجُمِلَتْهُ أَنَّهُ إِذَا اضْطُرَّ ، فَلَمْ يَجِدْ إِلَّا طَعَامًا لغيره ، نَظَرْنَا ؛ فَإِنْ كَانَ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ ، فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ ، وَلَمْ يَجْزْ لِأَحَدٍ أَخْذَهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ سَاوَاهُ فِي الضَّرُورَةِ ، وَانْفَرَدَ بِالْمَلِكِ ، فَأَشْبَهَ غَيْرَ حَالِ الضَّرُورَةِ ، وَإِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ أَحَدٌ فَمَاتَ ، لَزِمَهُ ضَمَانُهُ ؛ لِأَنَّهُ قَتَلَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ مُضْطَرًّا إِلَيْهِ ، لَزِمَهُ بَذْلُهُ لِلْمُضْطَرِّ ؛ لِأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِهِ إِحْيَاءُ نَفْسٍ آدَمِيٍّ مَعْصُومٍ ، فَلَزِمَهُ / بَذْلُهُ لَهُ ، كَمَا لَزِمَهُ بَذْلُ مَنْافِعِهِ فِي إِنْجَائِهِ مِنَ الْعَرَقِ وَالْحَرِيقِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ ١٣٢/١٠ ظ فَلِلْمُضْطَرِّ أَخْذَهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحَقٌّ لَهُ دُونُ مَالِكِهِ ، فَجَازَ لَهُ أَخْذُهُ ، كَغَيْرِ مَالِهِ ، فَإِنْ اِخْتَبَعَ فِي ذَلِكَ إِلَى قِتَالٍ ، فَلَهُ الْمُقَاتَلَةُ عَلَيْهِ ، فَإِنْ قُتِلَ الْمُضْطَرُّ فَهُوَ شَهِيدٌ ، وَعَلَى قَاتِلِهِ ضَمَانُهُ ، وَإِنْ آلَ أَخْذُهُ إِلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ ، فَهُوَ هَذَرٌ ؛ لِأَنَّهُ ظَالِمٌ بِقَاتِلِهِ ، فَأَشْبَهَ الصَّائِلَ ، إِلَّا

(٩) في م : يقي .

(١٠) سقط من : ب ، م .

(١١) تقدم تخريجه ، في : ٣٧٧/٣ .



أَنْ يُمَكِّنَ أَخْذَهُ بِشِرَاءٍ أَوْ اسْتِزْضَاءٍ ، فَلَيْسَ لَهُ الْمُقَاتَلَةُ عَلَيْهِ ، لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ دُونَهَا ، فَإِنْ لَمْ يَبْعِهِ إِلَّا بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، فَذَكَرَ الْقَاضِي أَنَّ لَهُ قِتَالَهُ . وَالْأَوَّلَى أَنَّهُ <sup>(١)</sup> لَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ ؛ لِإِمْكَانِ الْوُصُولِ إِلَيْهِ بِدُونِهَا . وَإِنْ اشْتَرَاهُ بِأَكْثَرِ مِنْ ثَمَنِ مِثْلِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ إِلَّا ثَمْنُ مِثْلِهِ ؛ لِأَنَّهُ صَارَ مُسْتَحَقًّا لِبَقِيَّتِهِ ، وَيَلْزَمُهُ عَوَضُهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَخْذَهُ ، فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فِي الْحَالِ ، وَالْإِلْزَمُ فِي ذِمَّتِهِ . وَلَا يُبَاحُ لِلْمُضْطَّرِّ مِنْ مَالِ أَخِيهِ ، إِلَّا مَا يُبَاحُ مِنَ الْمَيْتَةِ . قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا يَحِلُّ لِأَحَدِنَا مِنْ مَالِ أَخِيهِ إِذَا اضْطُرَّ إِلَيْهِ ؟ قَالَ : « يَا كُلُّ وَلَا يَحْمِلُ ، وَيَشْرَبُ وَلَا يَحْمِلُ » <sup>(٢)</sup> .

**فصل :** وَإِذَا اشْتَدَّتْ الْمَحْمَصَةُ فِي سَنَةِ الْمَجَاعَةِ ، وَأَصَابَتْ الضَّرُورَةُ خَلْقًا كَثِيرًا ، أَوْ كَانَ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ قَدْرُ كِفَايَتِهِ وَكِفَايَةِ عِيَالِهِ ، لَمْ يَلْزَمْهُ بِذَلِكَ لِلْمُضْطَّرِّينَ ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَخْذُهُ مِنْهُ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يُفْضِي إِلَى وَقُوعِ الضَّرُورَةِ بِهِ ، وَلَا يَدْفَعُهَا عَنْهُمْ . وَكَذَلِكَ إِنْ كَانُوا فِي سَفَرٍ وَمَعَهُ قَدْرُ كِفَايَتِهِ مِنْ غَيْرِ فَضْلَةٍ ، لَمْ يَلْزَمْهُ بِذَلِكَ مَامَعَهُ لِلْمُضْطَّرِّينَ . وَلَمْ يُفَرِّقْ أَصْحَابُنَا بَيْنَ هَذِهِ الْحَالِ وَبَيْنَ كَوْنِهِ لَا يَتَضَرَّرُ بِدَفْعِ مَا مَعَهُ إِلَيْهِمْ ، فِي أَنَّ ذَلِكَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ ؛ لَكَوْنِهِ غَيْرُ مُضْطَّرٍّ فِي الْحَالِ ، وَالْآخَرُ مُضْطَّرٌّ ، فَوَجِبَ تَقْدِيمُ حَاجَةِ الْمُضْطَّرِّ . وَلَنَا ، أَنَّ هَذَا مُفْضِرٌ بِهِ إِلَى هَلَاكِ نَفْسِهِ ، وَهَلَاكِ عِيَالِهِ ، فَلَمْ يَلْزَمْهُ ، كَمَا لَوْ أَمَكَّنَهُ إِتْجَاءُ الْعَرِيقِ بِتَغْرِيقِ نَفْسِهِ ، وَلَئِنْ فِي بَذْلِهِ إِلْقَاءُ بِيَدِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ ، وَقَدْ نَهَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ .

١٧٤٣ - مسألة ؛ قال : ( وَلَا بَأْسَ بِأَكْلِ الضَّبِّ وَالضَّبْعِ )

أَمَّا الضَّبُّ ، فَإِنَّهُ مُبَاحٌ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ؛ مِنْهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَأَبُو سَعِيدٍ ، وَأَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : كُنَّا مَعَشَرَ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ، لَأَنَّهُ يُهْدَى إِلَى أَحَدِنَا ضَبٌّ أَحَبُّ إِلَيْهِ مِنْ دَجَاجَةٍ . وَقَالَ عُمَرُ : مَا يَسُرُّنِي أَنْ مَكَانَ كُلِّ ضَبٍّ دَجَاجَةٌ سَمِينَةٌ ، وَلَوْ دَدْتُ أَنَّ فِي كُلِّ جُحْرِ ضَبٌّ ضَبَّيْنِ <sup>(١)</sup> .

(١) فِي م : « أَنْ » .

(٢) أَخْرَجَهُ بَنُحْوَةُ ابْنِ مَاجَهٍ ، فِي : بَابِ النَّهْيِ أَنْ يَصِيبَ مِنْهَا شَيْئًا إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا ، مِنْ كِتَابِ التَّجَارَاتِ . سَنَنِ ابْنِ مَاجَهٍ ٧٧٢/٢ .

(١) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، فِي : بَابِ مَا قَالُوا فِي أَكْلِ الضَّبِّ ، مِنْ كِتَابِ الْعَقِيقَةِ . الْمُصَنَّفُ ٢٧١/٨ ، ٢٧٢ .



وهذا قال مالك ، والليث / ، والشافعي ، وابن المنذر . وقال أبو حنيفة : هو حرام . وهذا ١٣٣/١٠ .  
 قال الثوري ؛ لما روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن أكل لحيم الضب<sup>(٢)</sup> . وروى نحوه عن  
 علي ؛ ولأنه ينهش ، فأشبه ابن عرس . ولنا ، ما روى ابن عباس قال : دخلت أنا وخالد  
 ابن الوليد مع رسول الله ﷺ بيت ميمونة ، فأتى بضب مخنوذ<sup>(٣)</sup> ، فقيل : هو ضب  
 يارسول الله . فرفع يده ، فقلت : أحرام هو يارسول الله ؟ قال : « لا ، ولكنه لم يكن  
 بأرضي قومي ، فأجذني أعافه » . قال خالد : فاجترأته فأكلته ، ورسول الله ﷺ  
 ينظر . متفق عليه<sup>(٤)</sup> . قال ابن عباس : ترك رسول الله ﷺ الضب تقذرا ، وأكل على  
 مائدته ، ولو كان حراما ما أكل على مائدة رسول الله ﷺ<sup>(٥)</sup> . وقال عمر : إن رسول الله  
 ﷺ لم يحرم الضب ، ولكنه قذرة ، ولو كان عندي لأكلته<sup>(٦)</sup> . ولأن الأصل الحِل ، ولم  
 يوجد المحرم ، فبقى على الإباحة ، ولم يثبت فيه عن النبي ﷺ نهى ولا تحريم ، ولأن  
 إباحته<sup>(٧)</sup> قول من سمينا من الصحابة ، ولم يثبت عنهم خلافه ، فيكون إجماعا .

**فصل : فأما الضبع ، فرويت الرخصة فيها عن سعد ، وابن عمر ، وأبي هريرة ،  
 وعروة بن الزبير ، وعكرمة ، وإسحاق . وقال عروة : ما زالت العرب تأكل الضبع ،**

(٢) أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل الضب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٨/٢ .

(٣) مخنوذ : مشوى .

(٤) أخرجه البخاري ، في : باب الشواء ، من كتاب الأطعمة . صحيح البخاري ٩٣/٧ . ومسلم ، في : باب إباحة  
 الضب ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٤٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في أكل الضب ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٧/٢ ، ٣١٨ ، والنسائي ،  
 في : باب الضب ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٧٤/٧ . وابن ماجه ، في : باب الضب ، من كتاب الصيد .  
 سنن ابن ماجه ١٠٧٩/٢ ، ١٠٨٠ . والدارمي ، في : باب في أكل الضب ، من كتاب الصيد . سنن الدارمي  
 ٩٣/٢ . والإمام مالك ، في : باب ما جاء في أكل الضب ، من كتاب الاستئذان . الموطأ ٩٦٨/٢ . والإمام أحمد ،  
 في : المسند ٨٩/٤ .

(٥) أخرجه البخاري ، في : باب قبول الهدية ، من كتاب الهبة . صحيح البخاري ٢٠٣/٣ . ومسلم ، في : الباب  
 السابق . صحيح مسلم ١٥٤٥/٣ . وأبو داود ، في : الباب السابق . والنسائي ، في : الباب السابق . المجتبى  
 ١٧٥/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥٥/١ ، ٣٢٢ ، ٣٤٠ ، ٣٤٧ .

(٦) أخرجه مسلم ، في : الباب السابق . صحيح مسلم ١٥٤٥/٣ ، ١٥٤٦ .

(٧) في ب ، م : « الإباحة » .

وَلَا تَرَى بِأَكْلِهَا بَأْسًا . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكٌ : هِيَ <sup>(٨)</sup> حَرَامٌ . وَرَوَى نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ؛ لِأَنَّهَا مِنَ السَّبَاعِ ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ أَكْلِ <sup>(٩)</sup> كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ <sup>(١٠)</sup> . وَهِيَ مِنَ السَّبَاعِ ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّهْيِ . وَرَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الضَّبْعِ ، فَقَالَ : « وَمَنْ يَأْكُلِ الضَّبْعَ ! » <sup>(١١)</sup> . وَلَنَا ، مَا رَوَى جَابِرٌ ، قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِأَكْلِ الضَّبْعِ . قُلْتُ : صَيِّدُ هِيَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . اخْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ . وَفِي لَفْظٍ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الضَّبْعِ . فَقَالَ : « هُوَ صَيِّدٌ ، وَيُجْعَلُ فِيهِ كَبْشٌ <sup>(١٢)</sup> إِذَا صَادَ الْمُحْرِمُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(١٣)</sup> . قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : هَذَا لَا يُعَارِضُ حَدِيثَ النَّهْيِ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ؛ لِأَنَّهُ أَقْوَى مِنْهُ . قُلْنَا : هَذَا تَخْصِيصٌ لَا مُعَارَضَةَ <sup>(١٤)</sup> ، وَلَا يُعْتَبَرُ فِي التَّخْصِيصِ كَوْنُ الْمُخْصَصِ فِي رُتْبَةِ الْمُخْصَصِ <sup>(١٥)</sup> ، بِدَلِيلِ تَخْصِيصِ عُمُومِ الْكِتَابِ بِأَخْبَارِ الْآحَادِ . فَأَمَّا الْخَبَرُ الَّذِي فِيهِ / « وَمَنْ يَأْكُلِ الضَّبْعَ ! » فَحَدِيثٌ طَوِيلٌ ، يَرْوِيهِ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ أَبِي الْمُخَارِقِ ، يَنْفَرِدُ بِهِ ، وَهُوَ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ . وَلِأَنَّ الضَّبْعَ قَدْ قِيلَ : إِنَّهَا لَيْسَ لَهَا نَابٌ . وَسَمِعْتُ مَنْ يَذْكُرُ أَنَّ جَمِيعَ أَسْنَانِهَا عَظْمٌ وَاحِدٌ كَصَفِيحَةٍ <sup>(١٦)</sup> نَعَلَ الْفَرَسِ . فَعَلَى هَذَا لَا تَدْخُلُ فِي عُمُومِ النَّهْيِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

١٧٤٤ - مسألة ؛ قَالَ : ( وَلَا يُؤْكَلُ التَّرْيَاقُ ؛ لِأَنَّهُ يَقَعُ فِيهِ مِنْ <sup>(١)</sup> لُحُومِ الْحَيَّاتِ )

التَّرْيَاقُ : دَوَاءٌ يُتَعَالَجُ بِهِ مِنَ السَّمِّ ، وَيُجْعَلُ فِيهِ مِنْ لُحُومِ الْحَيَّاتِ ، فَلَا يُبَاحُ أَكْلُهُ

(٨) فِي ب ، م : « هُوَ » .

(٩) سَقَطَ مِنْ : الْأَصْلُ ، أ ، ب .

(١٠) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ، فِي صَفْحَةِ ٣٢٠ .

وَفِي ب : « الضَّبَاعُ » مَكَانَ : « السَّبَاعِ » .

(١١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ ، فِي : بَابِ مَا جَاءَ فِي أَكْلِ الضَّبْعِ ، مِنْ أَبْوَابِ الْأَطْعِمَةِ . عَارِضَةُ الْأُحُوذِيِّ ٢٩٣/٧ . وَابْنُ

مَاجَه ، فِي : بَابِ الضَّبْعِ ، مِنْ كِتَابِ الصَّيْدِ . سَنَنُ ابْنِ مَاجَه ١٠٧٨/٢ .

(١٢) فِي الْأَصْلِ ، أ ، ب : « كَبْشًا » . وَالمُثَبِّتُ فِي : م . وَالسَّنَنُ .

(١٣) تَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ ، فِي : ٣٩٧/٥ .

(١٤) فِي م : « مُعَارِضٌ » .

(١٥) فِي ب ، م : « مُخْصَصٌ » .

(١٦) فِي م : « كَصَفْحَةٍ » .

(١) سَقَطَ مِنْ : م .

ولا شُرْبُهُ ؛ لِأَنَّ لَحْمَ الْحَيَّةِ حَرَامٌ . وَمَنْ كَرِهَهُ الْحَسَنُ ، وَابْنُ سِيرِينَ . وَرَخَّصَ فِيهِ الشَّعْبِيُّ ، وَمَالِكٌ ؛ لِأَنَّهُ يَرَى إِبَاحَةَ لُحُومِ الْحَيَّاتِ . وَيَقْتَضِيهِ مَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ ؛ لِإِبَاحَةِ التَّدَاوِي بِبَعْضِ الْمُحَرَّمَاتِ . وَلَنَا <sup>(٢)</sup> ، أَنَّ لَحْمَ الْحَيَّةِ <sup>(٣)</sup> حَرَامٌ ، بِمَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِيمَا مَضَى <sup>(٤)</sup> . وَلَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِمُحَرَّمٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ شِفَاءً أُمْتِي فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْهَا » <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِمُحَرَّمٍ ، وَلَا بِشَيْءٍ <sup>(٦)</sup> فِيهِ مُحَرَّمٌ ، مِثْلُ أَلْبَانِ الْأَثْنِ ، وَلَحْمِ شَيْءٍ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ ، وَلَا شُرْبِ الْخَمْرِ لِلتَّدَاوِي بِهِ ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْخَبَرِ ، وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ لَهُ النَّبِيذُ يُصْنَعُ لِلدَّوَاءِ فَقَالَ : « إِنَّهُ لَيْسَ بِدَوَاءٍ وَلَكِنَّهُ دَاءٌ » <sup>(٥)</sup> .

**فصل :** وَيَجُوزُ أَكْلُ الْأَطْعِمَةِ الَّتِي فِيهَا الدُّودُ وَالسُّوسُ ، كَالْفَوَاكِهِ ، وَالْقَنَاءِ ، وَالْخِيَارِ ، وَالْبَطِيخِ ، وَالْحَبُوبِ ، وَالْحَلِّ ، إِذَا لَمْ تَقْدَرْهُ نَفْسُهُ ، وَطَابَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّ التَّحَرُّزَ مِنْ ذَلِكَ يَشُقُّ . وَيَجُوزُ أَكْلُ الْعَسَلِ بَقَشُهُ فِيهِ فِرَاحٌ ؛ لِذَلِكَ ، وَإِنْ نَقَّاهُ فَحَسَنٌ ، فَقَدْ رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ أُتِيَ بِتَمْرِ عَتِيقٍ ، فَجَعَلَ يُفْتِّشُهُ ، وَيُخْرِجُ السُّوسَ مِنْهُ ، وَيُنْقِيهِ <sup>(٧)</sup> . وَهَذَا أَحْسَنُ .

**١٧٤٥ - مسألة :** قَالَ : ( وَلَا يُؤْكَلُ الصَّيْدُ إِذَا رُمِيَ بِسَهْمٍ مَسْمُومٍ ، إِذَا عَلِمَ أَنَّ السَّمَّ أَعَانَ عَلَى قَتْلِهِ )

إِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ ؛ لِأَنَّ مَا قَتَلَهُ السَّمُّ مُحَرَّمٌ ، وَمَا قَتَلَهُ السَّهْمُ وَحْدَهُ مُبَاحٌ ، فَإِذَا مَاتَ بِسَبَبِ مُبِيحٍ وَمُحَرَّمٍ ، حَرَمٌ ، كَمَا لَوْ مَاتَ بَرَمِيَّةٌ مُسْلِمٌ وَمَجُوسِيٌّ ، أَوْ قَتَلَ الصَّيْدَ كَلْبٌ مُعَلَّمٌ وَغَيْرُهُ ، أَوْ وَجَدَ مَعَ كَلْبِهِ كَلْبًا لَا يَعْرِفُ حَالَهُ ، أَوْ رَمَى صَيْدًا بِسَهْمٍ ، فَوَجَدَهُ غَرِيقًا فِي

(٢) فِي ١ : « وَأَمَّا » .

(٣) فِي م : « الْحَيَّاتِ » .

(٤) تَقْدِمُ فِي صَفْحَةِ ٣١٧ .

(٥) تَقْدِمُ تَحْرِيجُهُمَا فِي : ٥٠٠/١٢ .

(٦) فِي ١ ، ب ، م : « شَيْءٌ » .

(٧) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، فِي : بَابِ فِي تَفْتِيْشِ التَّمْرِ الْمَسْمُومِ ... ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنْ أُمِّي دَاوُدَ ٣٢٦/٢ . وَابْنُ

مَاجَهَ ، فِي : بَابِ تَفْتِيْشِ التَّمْرِ ، مِنْ كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ . سَنَنْ ابْنِ مَاجَهَ ١١٠٦/٢ .

الماء ، أو تَرَدَّى من جبل ، أو وَطِئَ عليه شيءٌ . فَإِنْ عَلِمَ أَنَّ السَّمَّ لم يُعِنَ على قَتْلِهِ ، لَكُونِ السَّهْمِ أَوْحَى مِنْهُ ، فَهُوَ مُبَاحٌ ، لَا تُنْتَفَاءِ الْمُحَرَّمُ .

١٣٤/١٠ - ١٧٤٦ / مسألة ؛ قال : ( وَمَا كَانَ مَأْوَاهُ الْبَحْرُ ، وَهُوَ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ ، لَمْ يُؤْكَلْ إِذَا مَاتَ فِي بَرٍّ أَوْ بَحْرٍ )

كُلُّ مَا يَعِيشُ فِي الْبَرِّ مِنْ دَوَابِّ الْبَحْرِ ، لَا يَحِلُّ بغيرِ ذَكَاةٍ<sup>(١)</sup> ، كطيرِ الماءِ ، والسُّلْحَفَةِ ، وكلبِ الماءِ ، إِلَّا مَا لَدِمَ فِيهِ ، كَالسَّرَطَانِ ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ بغيرِ ذَكَاةٍ . قال أحمدُ : السَّرَطَانُ لَا بَأْسَ بِهِ . قِيلَ لَهُ : يُذْبَحُ ؟ قال : لَا . وذلكَ لِأَنَّ مَقْصُودَ الذَّبْحِ إِنَّمَا هُوَ إِخْرَاجُ الدِّمِ مِنْهُ ، وَتَطْيِيبُ اللَّحْمِ بِإِزَالَتِهِ عَنْهُ ، فَمَا لَدِمَ فِيهِ ، لَا حَاجَةَ إِلَى ذَبْحِهِ . وَأَمَّا سَائِرُ مَا ذَكَرْنَا ، فَلَا يَحِلُّ إِلَّا أَنْ يُذْبَحَ . قال أحمدُ : كَلْبُ الْمَاءِ يَذْبَحُهُ ، وَلَا أَرَى بَأْسًا بِالسُّلْحَفَةِ إِذَا ذُبِحَ ، وَالرَّقُّ<sup>(٢)</sup> يَذْبَحُهُ . وقال قومٌ : يَحِلُّ مِنْ غَيْرِ ذَكَاةٍ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْبَحْرِ : « هُوَ الطَّهُورُ مَأْوَاهُ ، الْحِلُّ مَبِيتُهُ »<sup>(٣)</sup> . ولأنَّهُ مِنْ حَيَوَانَ الْبَحْرِ ، فَأَبِیحَ بغيرِ ذَكَاةٍ ، كَالسَّمَكِ وَالسَّرَطَانِ . وقال أبو بكرٍ الصَّدِيقُ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ قَدْ ذَكَاهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكُمْ<sup>(٤)</sup> . وروى الإمامُ أحمدُ ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ شُرَيْحِ بْنِ رَجُلٍ أَدْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ، قال : كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ مَذْبُوحٌ<sup>(٥)</sup> . وَرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ لِابْنِ آدَمَ »<sup>(٦)</sup> . وَلَنَا ، أَنَّهُ حَيَوَانٌ يَعِيشُ فِي الْبَرِّ ، لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ ، فَلَمْ يُبَحَّ بِغَيْرِ ذَبْحٍ<sup>(٧)</sup> ، كَالطَّيْرِ ، وَلَا خِلَافَ فِي الطَّيْرِ فِيمَا عَلِمْنَاهُ ، وَالْأَخْبَارُ مَحْمُولَةٌ عَلَى مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا

(١) فِي ب : « ذَكَاتِهِ » .

(٢) الرق : العظم من السلاحف .

(٣) تقدم تخريجه ، فِي : ١٣/١ ، ١٤ .

(٤) أخرجه الدارقطني ، فِي : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ . والبيهقي ، فِي : باب الحيتان وميتة البحر ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥٢/٩ .

(٥) أخرجه البخاري ، فِي : باب قول الله تعالى : ﴿ أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح . صحيح البخاري ١١٦/٧ .

(٦) أخرجه الدارقطني ، فِي : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٧/٤ ، ٢٦٩ .

(٧) فِي ب : « ذَكَاتِهِ » .



في البحر ، كالسَّمَكِ وشَبِهِهِ ؛ لَأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ تَذَكِّيَّتِهِ ، لَأَنَّهُ لَا يُذْبَحُ إِلَّا بَعْدَ إِخْرَاجِهِ  
من الماءِ ، وإذا خَرَجَ مَاتَ .

**فصل :** فَأَمَّا مَا لَا يَعِيشُ إِلَّا فِي الْمَاءِ ، كالسَّمَكِ وشَبِهِهِ ، فَإِنَّهُ يُبَاحُ بِغَيْرِ ذَكَاةٍ . لَا نَعْلَمُ  
فِي هَذَا خِلَافًا ؛ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ . وَقَدْ رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « أُحِلَّتْ لَنَا  
مَيْتَتَانِ وَدِمَانٌ ، أَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالسَّمَكُ وَالْجَرَادُ » <sup>(٨)</sup> . وَقَدْ صَحَّ أَنَّ أَبَا عُيَيْدَةَ وَأَصْحَابَهُ  
وَجَدُوا عَلَى سَاحِلِ الْبَحْرِ دَابَّةً ، يُقَالُ لَهَا الْعَنْبَرُ ، مَيْتَةٌ ، فَأَكَلُوا مِنْهَا شَهْرًا حَتَّى سَمِنُوا ،  
وَادَّهَنُوا ، فَلَمَّا قَدِمُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ أَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ : « هُوَ رِزْقُ اللَّهِ لَكُمْ ، فَهَلْ  
مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ تَطْعَمُونَا » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ <sup>(٩)</sup> .

**فصل :** وَكُلُّ صَيْدِ الْبَحْرِ مُبَاحٌ ، إِلَّا الضَّفْدَعُ . وَهَذَا قَوْلُ الشَّافِعِيِّ . وَقَالَ الشَّعْبِيُّ :  
لَوْ أَكَلَ أَهْلُ الضَّفَادِعِ لَأُطْعِمْتُهُمْ . وَرَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، أَنَّهُ  
قَالَ <sup>(١٠)</sup> : كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ قَدْ ذَكَاهُ اللَّهُ لَكُمْ . وَعُمُومُ قَوْلِهِ / تَعَالَى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ  
الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ <sup>(١١)</sup> . يَدُلُّ عَلَى إِبَاحَةِ جَمِيعِ صَيْدِهِ . وَرَوَى عَطَاءٌ ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ،  
أَنَّهُمَا بَلَغَهُمَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنَّ اللَّهَ ذَبَحَ كُلَّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ لِابْنِ آدَمَ » .  
فَأَمَّا الضَّفْدَعُ ، فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ قَتْلِهِ . رَوَاهُ النَّسَائِيُّ <sup>(١٢)</sup> . فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى

(٨) تقدم تخريجه ، في صفحة ٢٩٨ .

(٩) أخرجه البخاري ، في : باب غزوة سيف البحر ، من كتاب المغازي ، وفي : باب قوله تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ  
الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ٢١١/٥ ، ٢١٢ ، ١١٦/٧ . ومسلم ، في : باب إباحة  
ميتات البحر ، من كتاب الصيد والذبائح . صحيح مسلم ١٥٣٥/٣ ، ١٥٣٦ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في دواب البحر ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٢٧/٢ . والنسائي ، في : باب  
ميتة البحر ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٨٤/٧ ، ١٨٥ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣١١/٣ . والبيهقي ،  
في : باب الحيتان وميتة البحر ، وباب ما لفظ البحر وطفًا من ميتة ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى  
٢٥١/٩ ، ٢٥٣ .

(١٠) في ب ، م زيادة : « في » .

(١١) سورة المائدة ٩٦ .

(١٢) في : باب الضفدع ، من كتاب الصيد والذبائح . المجتبى ١٨٥/٧ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب في الأدوية المكروهة ، من كتاب الطب . سنن أبي داود ٣٣٤/٢ . وابن ماجه ، في : =

تَحْرِيمِهِ ، فَأَمَّا التَّمْسَاخُ فَقَدْ نُقِلَ عَنْهُ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُؤْكَلُ . وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ : لَا بَأْسَ بِهِ لِمَنْ اشْتَهَاهُ . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : لَا يُؤْكَلُ التَّمْسَاخُ وَلَا الْكُوسَجُ <sup>(١٣)</sup> ؛ لِأَنَّهُمَا يَأْكُلَانِ النَّاسَ . وَقَدَرُوهُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَوْ غَيْرِهِ <sup>(١٤)</sup> ، أَنَّهُ قَالَ : كَأَنَّهُ يَكْرَهُونَ سِبَاعَ الْبَحْرِ ، كَمَا يَكْرَهُونَ سِبَاعَ الْبَرِّ . وَذَلِكَ لِتَنْهِي النَّبِيِّ ﷺ عَنْ كُلِّ ذِي نَابٍ مِنَ السَّبَاعِ . وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ النَّجَّادُ : مَا حَرَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْبَرِّ ، فَهُوَ حَرَامٌ فِي الْبَحْرِ ، كَكَلْبِ الْمَاءِ وَخِنْزِيرِهِ وَإِنْسَانِهِ . وَهُوَ قَوْلُ اللَّيْثِ ، إِلَّا <sup>(١٥)</sup> فِي كَلْبِ الْمَاءِ ، فَإِنَّهُ يَرَى إِبَاحَةَ كَلْبِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ . وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : لَا يُبَاحُ إِلَّا السَّمَكُ . قَالَ مَالِكٌ : كُلُّ مَا فِي الْبَحْرِ مُبَاحٌ ؛ لِعُمُومِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ ﴾ .

**فصل : وَكَلْبُ الْمَاءِ مُبَاحٌ ، وَرَكِبُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، سَرَجًا عَلَيْهِ جِلْدٌ مِنْ جُلُودِ كِلَابِ الْمَاءِ .** وَهَذَا قَوْلُ مَالِكٍ ، وَالشَّافِعِيِّ ، وَاللَّيْثِ . وَيَقْتَضِيهِ قَوْلُ الشَّعْبِيِّ ، وَالْأَوْزَاعِيِّ . وَلَا يُبَاحُ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ . وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ النَّجَّادِ ، وَبَعْضِ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ . وَلَنَا ، عُمُومُ الْآيَةِ وَالْخَبَرِ . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : سَأَلْتُ أَبِي عَنْ كَلْبِ الْمَاءِ ، فَقَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، وَأَبِي الزُّبَيْرِ ، سَمِعَا شُرَيْحًا رَجُلًا <sup>(١٦)</sup> أَذْرَكَ النَّبِيَّ ﷺ ، يَقُولُ : كُلُّ شَيْءٍ فِي الْبَحْرِ فَهُوَ مَذْبُوحٌ . قَالَ : فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَطَاءٍ ، فَقَالَ : أَمَّا الطَّيْرُ فَتَذْبُحُ . وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : كَلْبُ الْمَاءِ تَذْبُحُ .

**فصل : قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يُكْرَهُ الْجِرِيُّ <sup>(١٧)</sup> ؟** قَالَ : لَا وَاللَّهِ ، وَكَيْفَ لَنَا بِالْجِرِيِّ ؟ وَرَخَّصَ فِيهِ عَلِيٌّ ، وَالْحَسَنُ ، وَمَالِكٌ ، وَالشَّافِعِيُّ ، وَأَبُو ثَوْرٍ ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ ، وَسَائِرُ

= باب ما ينهى عن قتله ، من كتاب الصيد . سنن ابن ماجه ١٠٧٤/٢ . والدارمي ، في : باب النهي عن قتل الضفادع ... ، من كتاب الأضاحي . سنن الدارمي ٨٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٥٣/٣ .

(١٣) الكوسج : سمك خرطوم كالمنشار .

(١٤) في م : « وغيره » .

(١٥) سقط من : م .

(١٦) في ب ، م : « رجل » .

(١٧) الجري : كذمي : نوع من السمك .

أهل العلم . وقال ابن عباس : الجِرِّيُّ لا تأْكُلُهُ الْيَهُودُ<sup>(١٨)</sup> . ووافقهم الرافضة ، ومخالفتهم صواب .

**فصل :** وعن أحمد في السمكة تُوجَدُ في بطن سمكة أخرى ، أو حوصلة طائر ، أو يُوجَدُ في حوصلة جراد ، فقال في موضع : كل شيء أكل مرة لا يؤكل . وقال في موضع : / الطافي أشد من هذا ، وقد رخص فيه أبو بكر رضي الله عنه<sup>(١٩)</sup> . وهذا هو الصحيح . وهو مذهب الشافعي فيما في<sup>(٢٠)</sup> بطن السمكة ، دون ما في حوصلة الطائر ؛ لأنه كالرجيع ، ورجيع الطائر عنده نجس . ولنا ، قول النبي ﷺ : « أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ » . ولأنه حيوان طاهر في محل طاهر ، لا تُعتبر له ذكاة ، فأباح ، كالطافي في السمك . وهكذا يُخرَجُ في الشَّعِيرِ يُوجَدُ في بعر الجمل ، أو خشي الجواميس<sup>(٢١)</sup> ، ونحوها .

١٧٤٧ - مسألة ؛ قال : ( وَإِذَا وَقَعَتِ النَّجَاسَةُ فِي مَائِهِ ، كَالدُّهْنِ وَمَا أَشْبَهَهُ ، نَجَسَ ، وَاسْتَصْبَحَ بِهِ إِنْ أَحَبَّ ، وَلَمْ يَحِلَّ أَكْلُهُ وَلَا ثَمَنُهُ )

ظاهر هذا أن النجاسة إذا وقعت في مائع<sup>(١)</sup> غير الماء ، نجسته وإن كثر . وهذا ظاهر المذهب . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أنه لا ينجس إذا كثر . قال حرب : سألت أحمد عن كلب ولع في سمن أو زيت ؟ قال : إذا كان في آنية كبيرة ، مثل حب<sup>(٢)</sup> أو نحوه ، رجوت أن لا يكون به بأس ، يؤكل ، وإذا كان في آنية صغيرة ، فلا يُعْجَبُنِي أَنْ يُؤْكَلَ . وسئل عن كلب وقع في خل أكثر من قلتين ، فخرج منه وهو حي ؟ فقال : هذا أسهل من

(١٨) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى : ﴿ أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ ﴾ ، من كتاب الذبائح والصيد . صحيح البخاري ١١٦/٧ .

(١٩) أخرجه البخاري ، في الموضع السابق . والدارقطني ، في : كتاب الصيد والذبائح . سنن الدارقطني ٢٦٩/٤ ، ٢٧٠ . والبيهقي ، في : باب ما لفظ البحر وطفًا من ميتة ، من كتاب الصيد والذبائح . السنن الكبرى ٢٥٣/٩ . (٢٠) في الأصل ، ا ، ب : « من » .

(٢١) خشي الجواميس : ما ترميه من بطونها .

(١) في بزيادة : « كالدهن وما أشبهه » .

(٢) الحب : الجرة ، أو الضخمة منها .

أنه لو مات . وعنه ، رواية ثالثة ، ما أصله الماء كالخل التمرى ، يدفع النجاسة عن نفسه إذا كثر ، وليس أصله الماء ، لا يدفع عن نفسه . قال المروذي : قلت لأبي عبد الله : فإن وقعت النجاسة في خل أو دبس ؟ فقال : أما الخل فأصله الماء ، يعود إلى أن يكون ماء إذا حبل عليه . وقال ابن مسعود ، في فارة وقعت في سمن : إنما حرم من الميتة لحمها ودمها<sup>(٣)</sup> . ولنا ، ما روى أبو هريرة ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، أنه سئل عن فارة وقعت<sup>(٤)</sup> في سمن ؟ فقال : « إن كان جامداً فخذوها<sup>(٥)</sup> وما حولها ، فالقوه ، وإن كان مائعا ، فلا تقربوه »<sup>(٦)</sup> . ولأن غير الماء ليس بطهور ، فلا يدفع النجاسة عن نفسه ، وحكم الجامد قد ذكرناه فيما تقدم . واختلفت الرواية في الاستبباح بالزيت النجس ، فأكثر الروايات بإباحته ؛ لأن ابن عمر أمر أن يستصبح به . ويجوز أن تطلّى به سفينة . وهذا قول الشافعي . وعن أحمد ، لا يجوز الاستبباح به . وهو قول ابن المنذر ؛ لأن النبي ﷺ سئل عن شحوم الميتة تطلّى بها السفن ، وتذهن بها الجلود ، ويستصبح بها الناس ؟ فقال : « لا ، هو حرام »<sup>(٧)</sup> . وهذا في معناه . ولنا ، أنه زيت أمكن الانتفاع به من غير ضرر ، فجاز ، كالطاهر . وقد جاء عن النبي ﷺ في العجين الذي عجن بماء من آبار ثمود ، أنه نهاهم عن أكليه ، وأمرهم أن يعلفوه النواضح<sup>(٨)</sup> . وهذا الزيت ليس بميتة ، ولا هو من شحومها ، فيتناوله الخبر . إذا ثبت هذا ، فإنه يستصبح به على وجه لا يمسّه ، ولا تتعدى نجاسته إليه ؛ إما أن يجعل الزيت في إبريق له بلبلة ، ويصب منه في المصباح ، ولا يمسّه ، وإما أن يدع على رأس الجرة التي فيها الزيت سراجاً مثقوباً ، أو قنديلاً فيه ثقب ، ويطينه على رأس إناء الزيت ، أو يشمعه ، وكلما نقص زيت السراج

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة ، في : باب ما قالوا في الفارة تقع في السمن ، من كتاب العقيقة . المصنف ٢٨٢/٨ .

(٤) في الأصل ، أ ، ب : « تقع » .

(٥) في الأصل ، أ ، ب : « أخذوها » .

(٦) تقدم تخريجه ، في : ٤٤/١ .

(٧) تقدم تخريجه ، في : ٥٤/١ ، ٥٥ ، ٣٢١/٦ .

(٨) أخرجه البخاري ، في : باب قول الله تعالى ﴿ وإلى ثمود أخاهم صالحا ﴾ ، من كتاب الأنبياء . صحيح البخاري

١٨١/٤ . ومسلم ، في : باب لا تدخلوا مساكن الذين ظلموا أنفسهم ... ، من كتاب الزهد . صحيح مسلم

٢٢٨٦/٤ . والإمام أحمد ، في : المسند ١١٧/٢ .



صَبَّ فِيهِ مَاءٌ ، بَحِثْ يَرْفَعُ الزَّيْتُ ، فَيَمْلَأُ السَّرَاجَ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا ، وَلَمْ يَرِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ أَنْ تُذْهَنَ بِهَا الْجُلُودُ ، وَقَالَ : يُجْعَلُ مِنْهُ الْأَسْقِيَةُ وَالْقَرَبُ . وَنُقِلَ عَنْ ابْنِ (٩) عَمَرَ ، أَنَّهُ تُذْهَنُ بِهِ الْجُلُودُ . وَعَجِبَ أَحْمَدُ مِنْ هَذَا ، وَقَالَ : إِنَّ فِي هَذَا لَعَجَبًا ، شَيْءٌ يُلْبَسُ يُطَيَّبُ بِشَيْءٍ فِيهِ مَيْتَةٌ ! فَعَلَى قَوْلِ أَحْمَدَ ، كُلُّ انْتِفَاعٍ يُفْضَى إِلَى تَنْجِيسِ إِنْسَانٍ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ لَمْ يُفْضَ إِلَى ذَلِكَ جَازَ . فَأَمَّا أَكْلُهُ فَلَا إِشْكَالَ فِي تَحْرِيمِهِ ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : « لَا تَقْرُبُوهُ » . وَلَأنَّ النَّجَسَ خَبِيثٌ ، وَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ الْخَبَائِثَ . وَأَمَّا بَيْعُهُ ، فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ ، رَحِمَهُ اللَّهُ ، تَحْرِيمُهُ ؛ لقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : « (١٠) إِنْ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا ، حَرَّمَ ثَمَنَهُ » . وَقَالَ أَبُو مُوسَى : ثَنُوهُ بِالسَّوِيقِ وَبَيْعُوهُ ، وَلَا تَبِيعُوهُ مِنْ مُسْلِمٍ ، وَبَيِّنُوهُ . وَحَكَى أَبُو الْخَطَّابِ عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً ، أَنَّهُ يُبَاعُ لِكَافِرٍ بِشَرْطِ أَنْ يَعْلَمَ بِنَجَاسَتِهِ ؛ لِأَنَّ الْكَافِرَ يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ ، وَيَسْتَبِيحُونَ أَكْلَهُ . وَلَنَا ، قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ ، فَجَمَلُوهَا ، وَبَاعُوهَا ، وَأَكَلُوا أَثْمَانَهَا ، إِنْ اللَّهَ إِذَا حَرَّمَ شَيْئًا حَرَّمَ ثَمَنَهُ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١١) . وَكَوْنُهُمْ يَعْتَقِدُونَ حِلَّهُ ، لَا يُجَوِّزُ لَنَا بَيْعَهُ لَهُمْ كَالْخَمْرِ وَالْخِنْزِيرِ .

**فصل :** فَأَمَّا شُحُومُ الْمَيْتَةِ ، وَشَحْمُ الْخِنْزِيرِ ، فَلَا يَجُوزُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ بِاسْتِصْبَاحٍ وَلَا غَيْرِهِ ، وَلَا أَنْ تُطْلَى بِهَا (١٢) السُّفُنُ وَالْجُلُودُ ؛ لِمَا رَوَى عَنْ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « إِنْ اللَّهَ حَرَّمَ الْمَيْتَةَ وَالْخِنْزِيرَ وَالْأَصْنَامَ » . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، شُحُومُ الْمَيْتَةِ تُطْلَى بِهَا السُّفُنُ ، وَيُذْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا (٩) النَّاسُ ؟ قَالَ : « لَا ، هِيَ حَرَامٌ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (١٣) .

**فصل :** إِذَا اسْتَصْبَحَ بِالزَّيْتِ النَّجَسِ ، فَدُخَانُهُ نَجَسٌ ؛ لِأَنَّهُ جُزْءٌ يَسْتَحِيلُ (١٤) مِنْهُ ،

(٩) سقط من : م .

(١٠-١٠) فِي الْأَصْلِ ، أ ، م : « إِذَا حَرَّمَ اللَّهُ » . وَيَأْتِي .

(١١) هُوَ الَّذِي تَقَدَّمَتِ الْإِشَارَةُ إِلَى تَخْرِيجِهِ فِي حَاشِيَةِ ٧ .

(١٢) فِي ب ، م : « بِهِ » .

(١٣) هُوَ السَّابِقُ .

(١٤) فِي الْأَصْلِ : « وَيَسْتَحِيلُ » .

والاستحالة لا تطهر . فإن علق بشيء ، وكان يسيرًا ، عُفِيَ عنه ؛ لأنه لا يمكن التحرز منه ، فأشبهه دم البراغيث ، وإن كان كثيرًا ، لم يُعَف عنه .

**فصل :** سئل أحمد عن خباز خبز خبزًا ، فباع منه ، ثم نظر في الماء الذي عجن منه ، فإذا فيه فأرة ؟ فقال : لا يبيع الخبز من أحد ، وإن باعه استردّه ، فإن لم يعرف صاحبه ، تصدّق بثمنه ، ويطعمه من الدواب ما لا يؤكل لحمه ، ولا يطعم لما <sup>(١٥)</sup> يؤكل ، إلا أن يكون إذا أطعمه لم يذبح حتى يكون له ثلاثة أيام . على معنى الجلالة . قيل له : أليس قال النبي ﷺ : « لا تَتَفَعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ » <sup>(١٦)</sup> ؟ قال : ليس هذا بمنزلة الميّت ، إنما اشتبه عليه . قيل له : فهو بمنزلة كسب الحجام ، يطعم الناضح والرقيق ؟ قال : هذا أشدّ عندي ، لا يطعم الرقيق ، لكن يُعلِّفه <sup>(١٨)</sup> البهائم . قيل له : أيش <sup>(١٩)</sup> الحجة ؟ قال : حدّثنا عبد الصمد ، عن صحير ، عن نافع ، عن ابن عمر ، أن قومًا اختبزوًا من آبار الذين مسخوًا ، فقال النبي ﷺ : « أطعموه التواضيع » .

**فصل :** قال أحمد : لا أرى أن يطعم كلبه المعلم الميّتة ، ولا الطير المعلم ؛ لأنه يضره على الميّتة ، فإن أكل الكلب ، فلا أرى صاحبه حرجًا <sup>(٢٠)</sup> . ولعلّ أحمد كره أن يكون الكلب المعلم إذا صاد وقتل أكل منه ، لتضرّيته بإطعامه الميّتة . ولم يكره مالك إطعام كلبه وطيره الميّتة ؛ لأنه غير مأكول ، إذا كان لا يشرب في إنائه .

**فصل :** قال أحمد : أكره أكل الطين ، ولا يصح فيه حديث ، إلا أنه يضرّ بالبدن ، ويقال : إنه رديء ، وتركه خير من أكله . وإنما كرهه أحمد لأجل مضرّته . فإن كان منه ما يتداوى به ، كالطين الأرمني ، فلا يكره ، وإن كان مما لا مضرّة فيه ولا نفع ، كالشيء

(١٥) في ب : « ما » .

(١٦) في ب بعد هذا : « بإهاب » .

(١٧) تقدم تخريجه ، في : ٩٠/١ ، ٩١ .

(١٨) في ١ ، ب : « يعلف » .

(١٩) في ب ، م : « أين » .

(٢٠) في النسخ : « خرجا » .

اليسير ، جازَ أكله ؛ لأنَّ الأصلَ الإباحةُ ، والمعنى الذى لأجله كره ما يضرُّ<sup>(٢١)</sup> مُتَنَفٍ ههنا ، فلم يُكره .

**فصل : ويكره أكل البصل ، والثوم والكراث ، والفجل ، وكل ذى رائحة كريهة ، من أجل رائحته ، سواء أراد دخول المسجد أو لم يُرد ؛ لأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال : « إِنَّ الْمَلَائِكَةَ / ١٠١٣٦ ظ**  
تَنَادَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ النَّاسُ » . رواه ابن ماجه<sup>(٢٢)</sup> . وإن أكله لم يَقْرَبْ من المسجد ؛ لقول النَّبِيِّ ﷺ : « مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ ، فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّاتَنَا » . وفى رواية : « فَلَا يَقْرَبُنَا فِي مَسَاجِدِنَا » . رواه الترمذى<sup>(٢٣)</sup> ، وقال : حديث حسن صحيح .  
وليس أكلها مُحَرَّمًا ؛ لما روى أبو أيوب ، أنَّ النَّبِيَّ ﷺ بعث إليه بطعام لم يأكل منه النَّبِيُّ ﷺ ، فذكر ذلك له ، فقال النَّبِيُّ ﷺ : « فِيهِ الثُّومُ » . فقال : يا رسول الله ، أحرأ هو ؟ قال : « لَا ، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ » . قال الترمذى<sup>(٢٤)</sup> : هذا حديث حسن صحيح . وروى<sup>(٢٥)</sup> أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لعلى : « كُلِ الثُّومَ ، فَلَوْلَا أَنَّ<sup>(٢٦)</sup> الْمَلَكَ يَأْتِينِي<sup>(٢٦)</sup> لَا أَكَلْتُهُ »<sup>(٢٧)</sup> . وإنما منع أكلها لئلا يؤذى الناس برائحته ، ولذلك نهى عن قربان المساجد ، فإن أتى المساجد كره له ذلك ، ولم يحرم عليه ؛ لما روى المُغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، قال : أَكَلْتُ ثُومًا ، وَأَتَيْتُ مُصَلَّى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، وَقَدْ سَبَقَتْ بَرَكْعَةٌ ، فَلَمَّا دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ ، وَجَدَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رِيحَ الثُّومِ ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ ، قَالَ : « مَنْ أَكَلَ

(٢١) فى م زيادة : « وهو » .

(٢٢) فى : باب أكل الثوم والبصل والكراث ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١٦/٢ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب نهى من أكل ثوماً أو بصلاً أو كراثاً أو نحوها ، من كتاب المساجد . صحيح مسلم

٣٩٤/١ ، ٣٩٥ . والنسائى ، فى : باب من يمنع من المسجد ؟ ، من كتاب المساجد . المجتبى ٣٤/٢ .

(٢٣) تقدم تخريجه ، فى : ٥٩٤/٢ . ويضاف إليه : وأخرجه الترمذى ، فى : باب ما جاء فى كراهية أكل الثوم والبصل ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣١٢/٧ .

(٢٤) فى الباب السابق . عارضة الأحوذى ٣١٢/٧ ، ٣١٣ .

كما أخرجه مسلم ، فى : باب إباحة أكل الثوم ، ... ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٦٢٣/٣ . وإمام

أحمد ، فى : المسند ٩٤/٥ ، ٩٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ .

(٢٥) فى م : « وقد روى » .

(٢٦-٢٦) فى الأصل : « الملائكة تأتينى » .

(٢٧) أخرجه أبو نعيم ، فى الحلية ٣٥٧/٨ . وذكر السيوطى ، فى الجامع الكبير ٦٢٨/١ ، أن أبا بكر أخرجه فى الغيلانيات .



مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ ، فَلَا يَقْرُبُنَا حَتَّى يَذْهَبَ رِيحُهَا » . فَجِئْتُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : لَتُعْطِنِي يَدُكَ . قَالَ : فَأَدْخَلْتُ يَدَهُ فِي كُمِّ قَمِيصِي إِلَى صَدْرِي ، فَإِذَا أَنَا مَعْصُوبُ الصَّدْرِ ، فَقَالَ : « إِنَّ لَكَ عُذْرًا » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢٨)</sup> . وَقَدْ رَوَى عَنْ أَحْمَدَ ، أَنَّهُ يَأْتُمُّ ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَ النَّهْيِ التَّحْرِيمُ ، وَلِأَنَّ أَذَى الْمُسْلِمِينَ حَرَامٌ ، وَهَذَا فِيهِ أَذَاهُمْ .

**فصل :** وَيُكْرَهُ أَكْلُ الْغُدَّةِ ، وَأُذِنَ الْقَلْبُ <sup>(٢٩)</sup> ؛ لِمَا رَوَى عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : كَرِهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الشَّاةِ شَيْئًا . وَذَكَرَ هَذَيْنِ <sup>(٣٠)</sup> . وَلِأَنَّ النَّفْسَ تَعَاْفُهُمَا وَتَسْتَحْبِبُهُمَا ، وَلَا أَظُنُّ أَحْمَدَ كَرِهَهُمَا إِلَّا لِذَلِكَ ، لِأَنَّ الْخَبَرَ ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهِ : هَذَا حَدِيثٌ مِنْكَرٌ . وَلِأَنَّ فِي الْخَبَرِ ذِكْرَ الطَّحَالِ <sup>(٣١)</sup> ، وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ : لَا بَأْسَ بِهِ ، وَلَا أَكْرَهُ مِنْهُ شَيْئًا .

**فصل :** وَقِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الْجُبْنُ ؟ قَالَ : يُؤْكَلُ مِنْ كُلِّ . وَسُئِلَ عَنِ الْجُبْنِ الَّذِي يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ ؟ فَقَالَ مَا أَذْرِي ، إِلَّا أَنَّ أَصَحَّ حَدِيثٍ فِيهِ حَدِيثُ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَرْحِبِيلٍ ، قَالَ : سُئِلَ عَمْرُ بْنُ الْجُبْنِ ، وَقِيلَ لَهُ : يُعْمَلُ فِيهِ الْإِنْفَحَةُ الْمَيْتَةُ . فَقَالَ : سَمُّوْا أَنْتُمْ ، وَكُلُّوْا . رَوَاهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ الْأَعْمَشِ <sup>(٣٢)</sup> . وَقَالَ : أَلَيْسَ الْجُبْنُ الَّذِي نَأْكُلُهُ عَامَّتُهُ يَصْنَعُهُ الْمَجُوسُ ؟

**فصل :** / وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْتَرِيَ الْجَوْزَ الَّذِي يَتَقَامَرُ بِهِ الصَّبِيَّانُ ، وَلَا الْبَيْضَ الَّذِي يَتَقَامَرُونَ بِهِ يَوْمَ الْعِيدِ ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْخُذُونَهُ بِغَيْرِ حَقٍّ .

**فصل :** قَالَ أَحْمَدُ : وَالضِّيَافَةُ عَلَى كُلِّ الْمُسْلِمِينَ ، كُلُّ مَنْ نَزَلَ عَلَيْهِ ضَيْفٌ كَانَ عَلَيْهِ أَنْ

(٢٨) في : باب في أكل الثوم ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٢/٣٢٤ ، ٣٢٥ .

(٢٩) أذن القلب : زغمتان في أعلاه .

(٣٠) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يكره من الشاة ، من كتاب المناسك . المصنف ٤/٥٣٥ . والبيهقي ، في : باب ما يكره من الشاة إذا ذبحت ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ١٠/٧ . وفيهما أنها سبع ، ولم يوردا منها : « أذن القلب » .

(٣١) ما روى في الطحال ، أخرجه عبد الرزاق ، في : باب ما يكره من الشاة ، من كتاب المناسك . المصنف ٤/٥٣٦ ، ٥٣٧ . وابن أبي شيبة ، في : أكل الطحال ، من كتاب العقيقة . المصنف ٨/٢٧٤ ، ٢٧٥ . والبيهقي ، في : باب ما جاء في الكبد والطحال ، من كتاب الضحايا . السنن الكبرى ١٠/٧ .

(٣٢) أخرجه عبد الرزاق ، في : باب الجبن ، من كتاب المناسك . المصنف ٤/٥٣٨ . وابن أبي شيبة ، في : باب في الجبن وأكله ، من كتاب الأطعمة . المصنف ٨/٢٨٨ .



يُضَيِّفُهُ . قيل : إن ضَافَ الرَّجُلَ ضَيْفٌ كَافِرٌ يُضَيِّفُهُ ؟ قال : قال النَّبِيُّ ﷺ : « لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ » (٣٣) . وهذا الحديثُ بَيِّنٌ ، ولما أَضَافَ المُشْرِكُ دَلَّ عَلَى أَنَّ المُسْلِمَ وَالمُشْرِكَ يُضَافُ ، وأنا أراه كذلك . والضَّيْفَةُ معناها معنى صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ عَلَى المُسْلِمِ وَالكَافِرِ . وَالْيَوْمُ وَاللَّيْلَةُ حَقٌّ وَاجِبٌ . وقال الشَّافِعِيُّ : ذلك مُسْتَحَبٌّ ، وليس بِوَاجِبٍ ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُضْطَرٍّ إِلَى طَعَامِهِ ، فلم يَجِبْ عَلَيْهِ بِذَلِكَ ، كما لو لم يُضَيِّفْهُ . ولنا ، ما رَوَى المُقْدَامُ أَبُو كَرِيمَةَ قَالَ : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ ، فَإِنْ أَصْبَحَ بِفَنَائِهِ ، فَهُوَ دَيْنٌ عَلَيْهِ ، إِنْ شَاءَ اقْتَضَى ، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ » . حديث صحيح (٣٤) . وفي لَفْظٍ : « أَيُّمَا رَجُلٍ ضَافَ قَوْمًا ، فَأَصْبَحَ الضَّيْفُ مَخْرُومًا ، فَإِنْ نَصَرَهُ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ حَقٌّ ، يَأْخُذُ بِحَقِّهِ مِنْ زَرْعِهِ وَمَالِهِ » . رواه أَبُو دَاوُدَ (٣٥) . وَالوَاجِبُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَالكَمَالُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ؛ لما رَوَى أَبُو شَرِيحٍ الخَزَاعِيُّ ، قال : قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « الضَّيْفَةُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ ، وَجَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ ، وَلَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ أَخِيهِ حَتَّى يُؤْتِمَهُ » . قالوا : يا رَسُولَ اللَّهِ ، كَيْفَ يُؤْتِمُهُ ؟ قال : « يُقِيمُ عِنْدَهُ ، وَلَيْسَ عِنْدَهُ مَا يَقْرِيهِ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ (٣٦) . قال أَحْمَدُ : « جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ » كَأَنَّهُ أَوْكَدَ مِنْ سَائِرِ الثَّلَاثَةِ ، ولم يُرِدْ يَوْمًا وَلَيْلَةً سِوَى الثَّلَاثَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ أَرْبَعَةَ أَيَّامٍ ، وقد قال : « وَمَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، فَهُوَ صَدَقَةٌ » .

(٣٣) أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٠٨/٢ . وابن ماجه ، في : باب حق الضيف ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢١٢/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٠/٤ ، ١٣٣ . (٣٤) أخرجه أبو داود ، في : الباب السابق . وابن ماجه ، في : الباب السابق . والدارمي ، في : باب في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٨/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٠/٤ ، ١٣٢ ، ١٣٣ . (٣٥) في : الباب السابق . والإمام أحمد ، في : المسند ١٣٣/٤ .

(٣٦) أخرجه البخاري ، في : باب إكرام الضيف ، من كتاب الأدب ، وفي : باب حفظ اللسان ، من كتاب الرقاق . صحيح البخاري ٣٩/٨ ، ١٢٥ . ومسلم ، في : باب الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١٣٥٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، في : باب ما جاء في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣٠٨/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الضيافة كم هو ؟ ، من أبواب البر والصلة . عارضة الأحوذى ١٤٥/٨ . وابن ماجه ، في : باب حق الضيف ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢١٢/٢ . والدارمي ، في : باب في الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن الدارمي ٩٨/٢ . والإمام مالك ، في : باب جامع ما جاء في الطعام والشراب ، من كتاب صفة النبي ﷺ . الموطأ ٩٢٩/٢ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٥٤/٢ ، ٤٣١ ، ٢١/٣ ، ٣٧ ، ٣١/٤ ، ٣٨٥/٦ ، ٣٨٦ .

فإن امتنع من إضافته ، فللضيف بقدر ضيافته . قال أحمد : له أن يطالبهم بحقه الذي جعله له النبي ﷺ ، ولا يأخذ شيئاً إلا يعلم أهله . وعنه ، رواية أخرى ، أن له أن<sup>(٣٧)</sup> يأخذ ما يكفيه بغير إذنهم ؛ لما روى عتبة بن عامر ، قال : قلنا : يا رسول الله ، إنك تبعنا ، فننزل بقوم لا يقرؤنا . قال : « إذا نزلتم بقوم ، فأمرؤكم بما ينبغى للضيف ، فاقبلوا ، فإن لم يفعلوا ، فخذوا منهم حق الضيف الذي ينبغى لهم » . متفق عليه<sup>(٣٨)</sup> . وقال أحمد ،  
 ١٣٧/١٠ ظ في تفسير قول النبي ﷺ : « فله أن يعقبهم بمثل / قرأه »<sup>(٣٩)</sup> . يعنى أن يأخذ من أرضهم وزرعهم وضرعهم بقدر ما يكفيه ، بغير إذنهم . وعن أحمد ، رواية أخرى ، أن الضيافة على أهل القرى دون أهل الأمصار . قال الأثرم : سمعت أبا عبد الله يسأل عن الضيافة ، أى شئ تذهب فيها ؟ قال : هى مؤكدة ، وكأنها على أهل الطريق<sup>(٤٠)</sup> والقرى الذين يمر بهم الناس أوكد ، فأما مثلنا الآن ، فكأنه ليس مثل أولئك .

**فصل : قال المروزي :** سألت أبا عبد الله ، قلت : تكرر الخبز الكبار ؟ قال : نعم ، أكرهه ، ليس فيه بركة ، إنما البركة فى الصغار . وقال : مرهم أن لا يحبزوا كباراً . قال : ورأيت<sup>(٤١)</sup> أبا عبد الله يغسل يديه قبل الطعام وبعده ، وإن كان على وضوء . وقال مهنا : وذكر<sup>(٤٢)</sup> ليحيى بن معين حديث قيس بن الربيع ، عن أبى هاشم ، عن زاذان ، عن سلمان ، عن النبي ﷺ ، قال : « بركة الطعام الوضوء قبله

(٣٧) سقط من : ب ، م .

(٣٨) أخرجه البخارى ، فى : باب قصاص المظلوم ، من كتاب المظالم ، وفى : باب إكرام الضيف ، من كتاب الأدب . صحيح البخارى ١٧٢/٣ ، ٣٩/٨ . ومسلم ، فى : باب الضيافة ونحوها ، من كتاب اللقطة . صحيح مسلم ١٣٥٣/٣ .

كما أخرجه أبو داود ، فى : باب ما جاء فى الضيافة ، من كتاب الأطعمة . سنن أبى داود ٣٠٨/٢ . وابن ماجه ، فى : باب حق الضيف ، من كتاب الأدب . سنن ابن ماجه ١٢١٢/٢ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٤٩/٤ .

(٣٩) أخرجه أبو داود ، فى : باب النهى عن أكل السباع ، من كتاب الأطعمة ، وفى : باب فى لزوم السنة ، من كتاب السنة . سنن أبى داود ٣١٩/٢ ، ٣٢٠ ، ٥٠٥ . والإمام أحمد ، فى : المسند ١٣١/٤ .

(٤٠) فى ب : « الطريق » .

(٤١) سقطت الواو من : ا ، ب ، م .

(٤٢) سقطت الواو من : ب ، م .

وَبَعْدَهُ <sup>(٤٣)</sup> . فقال لي يحيى : ما أَحْسَنَ الوضوءَ قَبْلَهُ وَبَعْدَهُ . وذكرت الحديثَ لأحمد فقال : ما حَدَّثَ بهذا <sup>(٤٤)</sup> إِلَّا قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ ، وهو مُتَكْرِرُ الْحَدِيثِ . قلتُ : بَلَّغْنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ : كَانَ سَفِيَانُ يَكْرَهُ غَسْلَ الْيَدِ عِنْدَ الطَّعَامِ ، لِمَ كَرِهَ <sup>(٤٥)</sup> سَفِيَانُ ذَلِكَ ؟ قَالَ : لِأَنَّهُ مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ . قلتُ : بَلَّغْنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، قَالَ : كَانَ سَفِيَانُ يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ تَحْتَ الْقَصْعَةِ الرَّغِيفُ ، لِمَ كَرِهَهُ سَفِيَانُ ؟ قَالَ : كَرِهَ أَنْ يُسْتَعْمَلَ الطَّعَامُ . قلتُ : تَكْرَهُهُ أَنْتَ ؟ قَالَ : نَعَمْ . وروى عن عُقَيْلٍ ، قَالَ : حَضَرْتُ مَعَ ابْنِ شِهَابٍ وَلَيْمَةَ ، فَفَرَشُوا الْمَائِدَةَ بِالْخُبْزِ ، فَقَالَ : لَا تَتَّخِذُوا الْخُبْزَ بِسَاطًا . وقال المَرُودِيُّ : قلتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : إِنَّ أَبَا مَعْمَرٍ قَالَ : إِنَّ أَبَا أُسَامَةَ قَدَّمَ إِلَيْهِمْ خُبْزًا ، فَكَسَرَهُ . قَالَ : هَذَا لِقَلَّا تَعْرِفُوا كَمْ تَأْكُلُونَ . وقيل لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يُكْرَهُ الْأَكْلُ مُتَكِنًا ؟ قَالَ : أَلَيْسَ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَا آكُلُ مُتَكِنًا » . رواه أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤٦)</sup> . وعن شُعَيْبٍ <sup>(٤٧)</sup> بْنِ عَبْدِ اللَّهِ <sup>(٤٧)</sup> بن عمرو ، عن أَبِيهِ ، قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ مُتَكِنًا قَطُّ . رواه أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤٨)</sup> . وعن ابنِ عمرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْكُلَ الرَّجُلُ وَهُوَ مُنْبَطِحٌ . رواه أَبُو دَاوُدَ <sup>(٤٩)</sup> .

**فصل :** وَتُسْتَحَبُّ التَّسْمِيَةُ عِنْدَ الطَّعَامِ ، وَحَمْدُ اللَّهِ عِنْدَ آخِرِهِ ؛ لما رَوَى عمرُ بنُ أُمِّ سَلَمَةَ <sup>(٥٠)</sup> ، قَالَ : أَكَلْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَجَالَتْ يَدِي فِي الْقَصْعَةِ ، فَقَالَ : « سَمِّ / ١٠ / ١٣٨ و

(٤٣) أخرجه أبو داود ، في : باب في غسل اليد قبل الطعام ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١١/٢ . والترمذي ، في : باب ما جاء في الوضوء قبل الطعام وبعده ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذى ٣٦/٨ . والإمام أحمد ، في : المسند ٤٤١/٥ .

(٤٤) في ١ ، ب : « بها » .

(٤٥) في ١ ، ب : « يكره » .

(٤٦) تقدم تخريجه ، في : ٢١٥/١٠ .

(٤٧-٤٧) سقط من : الأصل .

(٤٨) في : باب ما جاء في الأكل متكيناً ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٣/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب من كره أن يوطأ عقباه ، من المقدمة . سنن ابن ماجه ٨٩/١ .

(٤٩) في : باب ما جاء في الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره ، من كتاب الأطعمة . سنن أبي داود ٣١٤/٢ .

كما أخرجه ابن ماجه ، في : باب النهي عن الأكل منبطحاً ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١٨/٢ .

(٥٠) في م : « مسلمة » خطأ .



الله ، وَكُلَّ يَمِينِكَ ، وَكُلَّ مِمَّا يَلِيكَ » . قال فما زِلْتُ أَكُلُّنِي بعد . <sup>(٥١)</sup> مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ، و <sup>(٥١)</sup> رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ بِمَعْنَاهُ ، وَأَبُو دَاوُدَ <sup>(٥٢)</sup> . وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ <sup>(٥٣)</sup> ، بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ قَالَ : « لِلطَّاعِمِ الشَّاكِرِ مِثْلُ مَا لِلصَّائِمِ الصَّابِرِ » . قال أحمد : مَعْنَاهُ إِذَا أَكَلَ وَشَرِبَ ، يَشْكُرُ اللَّهَ وَيَحْمَدُهُ عَلَى مَا رَزَقَهُ . وَعَنْ عَائِشَةَ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَذْكُرِ اسْمَ اللَّهِ ، <sup>(٥٤)</sup> فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ <sup>(٥٤)</sup> فِي أَوَّلِهِ ، فَلْيَقُلْ : بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلُهُ وَآخِرُهُ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٥٥)</sup> . وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « مَنْ أَكَلَ طَعَامًا ، فَقَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي <sup>(٥٤)</sup> أَطْعَمَنِي هَذَا ، وَرَزَقَنِيهِ ، مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ . غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ، إِذَا أَكَلَ طَعَامًا قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي <sup>(٥٤)</sup> أَطْعَمَنَا ، وَسَقَانَا ، وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ » . وَعَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا رُفِعَ طَعَامُهُ ، أَوْ مَا بَيْنَ يَدَيْهِ ، قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا مُبَارَكًا فِيهِ ، غَيْرَ مَكْفِيٍّ ، وَلَا مُودَّعٍ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ <sup>(٥٦)</sup> .

**فصل :** وَيَأْكُلُ يَمِينَهُ ، وَيَشْرَبُ بِهَا ؛ لِمَا رَوَى ابْنُ عَمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : « إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ يَمِينَهُ ، وَإِذَا شَرِبَ فَلْيَشْرَبْ يَمِينَهُ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ » . رَوَاهُ مُسْلِمٌ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ <sup>(٥٧)</sup> . وَيَسْتَحَبُّ الْأَكْلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ ؛ لِمَا رَوَى كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ ، قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ

(٥١-٥١) سقط من : م .

(٥٢) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ .

(٥٣) في : المسند ٢/٢٨٣ ، ٢٨٩ .

كما أخرجه الترمذی ، في : باب حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري ... ، من أبواب صفة القيامة . عارضة الأحمدي ٣٠١/٩ . وابن ماجه ، في : باب في مَنْ قَالَ : الطاعم الشاكر كالصائم الصابر ، من كتاب الصيام . سنن ابن ماجه ٥٦١/١ .

(٥٤-٥٤) سقط من : ب . نقل نظر .

(٥٥) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ .

(٥٦) تقدم التخریج في : ٢١٦/١٠ .

(٥٧) تقدم تخريجه ، في : ٢١٣/١٠ . ولم نجده عند ابن ماجه .



أصابع ، ولا يَمْسَحُ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا . رواه الإمام أحمد<sup>(٥٨)</sup> . وذكر له حديث ترويه ابنة الزهري ، أن النبي ﷺ كان يأكل بكفه كلها<sup>(٥٩)</sup> ، فلم يَصْحَحْهُ ، ولم ير إلا ثلاث أصابع . وروى عن أحمد ، أنه أكل خبيصا<sup>(٥٩)</sup> بكفه كلها . وروى عن عبد الله بن بريدة ، أنه كان ينهى بناته أن يأكلن بثلاث أصابع ، وقال : لا تشبهن بالرجال .

**فصل :** قال مهنّا : سألت أحمد ، عن حديث عائشة ، عن النبي ﷺ ، قال : « لا تَقْطَعُوا اللَّحْمَ بِالسُّكَيْنِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ صَنِيعُ الْأَعَاجِمِ »<sup>(٦١)</sup> . فقال : ليس بصحيح ، لا نعرف هذا . وقال : حديث عمرو بن أمية الضمري<sup>(٦٢)</sup> خلاف هذا ، كان النبي ﷺ يحترق من لحم الشاة ، فقام إلى الصلاة ، وطرح السكين<sup>(٦٣)</sup> . وحديث مسعر ، عن جامع بن شداد ، عن المغيرة اليشكري ، عن المغيرة بن شعبة : ضيفت برسول الله ﷺ ذات ليلة فأمر بجنب فشوى ، ثم أخذ الشفرة ، فجعل يحز ، فجاء بلال يؤذنه بالصلاة ، فلقى الشفرة<sup>(٦٤)</sup> . قال : وسألت أحمد ، عن حديث أبي جحيفة ، عن النبي ﷺ ، أنه قال : « اكْفِفْ جُشَاءَكَ يَا أَبَا جُحَيْفَةَ ، فَإِنَّ أَكْثَرَكُمْ شَبَعًا الْيَوْمَ أَكْثَرُكُمْ جَوْعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ »<sup>(٦٥)</sup> . فقال هو ويحيى جميعا : ليس بصحيح .

**فصل :** وروى عن ابن عباس قال : لم يكن رسول الله ﷺ ينفخ في طعام ولا شراب ، ولا يتنفس في الإناء<sup>(٦٦)</sup> . وعن أنس ، قال : ما أكل النبي ﷺ على خوان ولا في سكرجة<sup>(٦٧)</sup> . قال قتادة : فعلاَمَ كانوا يأكلون ؟ قال : على السفرة<sup>(٦٦)</sup> . وعن عائشة ،

(٥٨) تقدم التخریج ، في : ٢١٤/١٠ .

(٥٩) الخبيص : يعمل من التمر والعسل .

(٦٠) في ١ ، ب : « صنع » .

(٦١) تقدم تخریجه ، في : ٢١٢/١٠ .

(٦٢) هو الذي يأتي أن النبي ﷺ كان يحترق من كنف شاة ... .

(٦٣) تقدم تخریجه ، في : ٢١٢/١٠ .

(٦٤) أخرجه أبو داود ، في : باب في ترك الوضوء مما مست النار ، من كتاب الطهارة . سنن أبي داود ٤٣/١ . وانظر : تحفة الأشراف ٤٩٢/٨ .

(٦٥) أخرجه الترمذی ، في : باب حدثنا محمد بن حميد الرازي ... ، من أبواب صفة القيامة . عارضة الأحوذی

٢٩٧/٩ ، ٢٩٨ . وابن ماجه ، في : باب الاقتصاد في الأكل ... ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١١١١/٢ .

(٦٦) تقدم التخریج ، في : ٢١٨/١٠ .

(٦٧) السكرجة : الصفحة التي يوضع فيها الأكل .

أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُقَامَ عَنْ (٦٨) الطَّعَامِ حَتَّى يُرْفَعَ . وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ ، فَلَا يَقُومُ » (٦٩) رَجُلٌ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ ، وَلَا يُرْفَعُ يَدُهُ وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرَغَ الْقَوْمُ ، وَلْيُعْذِرْ ، فَإِنَّ الرَّجُلَ يُخْجَلُ جَلِيسُهُ ، فَيَقْبِضُ يَدَهُ ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ » . وَعَنْ نُبَيْشَةَ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « مَنْ أَكَلَ فِي قِصْعَةٍ ، فَلَحَسَهَا ، اسْتُغْفِرَتْ لَهُ الْقِصْعَةُ » (٧٠) . وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « لَا يَمْسَحُ أَحَدُكُمْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا ، فَإِنَّهُ لَا يَذِرُ فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةَ » . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٧١) .

**فصل : وسئل أبو عبد الله عن غَسْلِ اليَدِ بِالنُّخَالَةِ (٧٢) ؟ فقال : لا بأسَ به ، نحنُ نَفْعَلُهُ . وسئل عن الرَّجُلِ يَأْتِي الْقَوْمَ ، وَهُمْ عَلَى طَعَامٍ ، فَجَاءَهُ لَمْ يُدْعَ إِلَيْهِ ، فَلَمَّا دَخَلَ إِلَيْهِمْ دَعَاؤُهُ ، هَلْ يَأْكُلُ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَمَا بِأَسٍّ . وسئل عن حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ ، أَنَّهُ ادَّخَرَ لِأَهْلِهِ قُوْتَ سَنَةٍ (٧٣) . هو صحيح ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَلَكِنَّهُمْ يَخْتَلِفُونَ فِي لَفْظِهِ .**

(٦٨) في ب ، م : « على » .

(٦٩) في م : « يقيم » .

(٧٠) في ا ، ب زيادة : « رواه الترمذی » .

(٧١) حديث عائشة أخرجه ابن ماجه في : باب الأكل على الخوان والسفرة ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٩٥/٢ .

وحديث ابن عمر ، تقدم تخريجه ، في : ٢١٨/١٠ .

وحديث نبيشة ، أخرجه الترمذی ، في : باب ما جاء في اللقمة تسقط ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذی ٣١٠/٧ . وابن ماجه ، في : باب تنقية الصفحة ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٩/٢ .

وحديث جابر ، أخرجه ابن ماجه ، في : باب لعق الأصابع ، من كتاب الأطعمة . سنن ابن ماجه ١٠٨٨/٢ . كما أخرجه مسلم ، في : باب استحباب لعق الأصابع ، من كتاب الأشربة . صحيح مسلم ١٦٠٦/٣ ، ١٦٠٧ . والترمذی ، في : باب ما جاء في لعق الأصابع بعد الأكل ، من أبواب الأطعمة . عارضة الأحوذی ٣٠٧/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٣٠١/٣ ، ٣٣١ .

(٧٢) في م : « بالنجاسة » تحريف .

(٧٣) أخرجه البخاری ، في : باب حبس الرجل قوت سنة على أهله ، من كتاب النفقات . صحيح البخاری ١١/٧ ، ٨٢٠ . ومسلم ، في : باب حكم الفیء من كتاب الجهاد والسير . صحيح مسلم ١٣٧٨/٣ ، ١٣٧٩ . وأبو =

**فصل :** عن أنس ، أن النبي ﷺ جاء إلى سعد بن عبادة ، فجاء بخبز وزيت ، فأكل ، ثم قال النبي ﷺ : « أفطر عندكم الصائمون ، وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة » . وعن جابر ، قال : صنع أبو الهيثم بن التيهان للنبي ﷺ / ١٣٩/١٠ و طعاماً ، فدعا النبي ﷺ وأصحابه ، فلما فرغوا قال : « أثيبوا أخاكم » . قالوا : يا رسول الله ، وما إثابته ؟ قال : « إن الرجل إذا دخل بيته ، فأكل طعامه ، وشرب شرابه ، فدعوا له ، فذلك إثابته » . رواهما (٧٤) أبو داود (٧٥) . والله أعلم .

---

= داود ، في : باب في صفات رسول الله ﷺ من الأموال ، من كتاب الإمارة . سنن أبي داود ١٢٦/٢ . والنسائي ، في : باب قسم الفىء ، من كتاب الفىء . المجتبى ١٢٠/٧ . والإمام أحمد ، في : المسند ٢٥/١ .  
(٧٤) في الأصل ، ا ، م : « رواه » .  
(٧٥) تقدم تخريجهما ، في : ٢١٧/١٠ .